كلية الآداب
برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

المقاومة اللاعنفية في فلسطين

فلسفتها، أدواتها، وأثرها (1967 – 1993)

Nonviolent Resistance in Palestine

Philosophy, Tools and Impact (1967 - 1993)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب باسم خضر حسن (ربعي التميمي)
إشراف: د. صالح عبد الجواد

2007

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

المقاومة اللاعنفية في فلسطين

فلسفتها، أدواتها، وأثرها (1967 – 1993)

Nonviolent Resistance in Palestine

Philosophy, Tools and Impact (1967 - 1993)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب باسم خضر حسن (ربعي التميمي)

تاريخ المناقشة: 5 حزيران 2007

لجنة المناقشة:

د. صالح عبد الجواد

أ. د. عبد السّتار قاسم

د. عبد الرحيم الشيخ

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بير زيت، فلسطين.

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

المقاومة اللاعنفية في فلسطين

فلسفتها، أدواتها، وأثرها (1967 – 1993)

Nonviolent Resistance in Palestine

Philosophy, Tools and Impact (1967 - 1993)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب باسم خضر حسن (ربعي

(التميمي

لجنة المناقشة

د. صالح عبد الجواد/ رئيساً

.....

أ. د. عبد السّتار قاسم/ عضواً د. عبد الرحيم

الشيخ/ عضواً

....

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات

العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بير زيت، فلسطين.

الإهداء

إلى والدي العزيز

إلى نفس والدتي رحمها الله

تعالى

إلى زوجتي المخلصة الغالية

وأبنائي الأحباب

كلمة شكر وتقدير

بداية أتقدم بالشكر الكبير إلى والدي لما زرعه فيّ من خِصال وصفات، أرجو من الله أن تكون قد ساهمت في بناء جوانب مضيئة في شخصيتي، كما أتقدم بالشكر الكبير لزوجتي العزيزة التي وفرت لي البيئة المناسبة للدراسة رغم الأعباء الكبيرة التي تقوم بها في تربية الأولاد، ورعاية البيت.

والشكر موصول إلى الأستاذ نافذ عسيلة مدير عام المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام في فلسطين، لما منحني إياه من الفرصة والوقت الكبير الذي استقطعه لي من ساعات العمل الرسمي لأتمكن من إتمام دراسة الماجستير، وكذلك فريق عمل المكتبة، الذي قدّم ليَ العديد من أوجه المساندة.

كما أتقدم بالشكر العميق للمهندس خالد إبراهيم ربعي التميمي وزوجته أم باسل وأبناؤه الأعزاء على ما بذلهوه لي من مساندة أثناء دراستي في جامعة الفاتح/ ليبيا.

ولا يفوتني أن أتقدم بعميق الشكر والتقدير إلى الدكتور صالح عبد الجواد لنصائحه الهامة، وصبره ووقته اللذين لولاهما لما كانت هذه الرسالة قد خرجت إلى النور.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة، أساتذتي، الدكتور عبد الستار قاسم، والدكتور عبد الرحيم الشيخ، لجهدهما في إقرار الرسالة للمناقشة.

ملخص الرسالة

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مفهوم المقاومة اللاعنفية في التجربة الفلسطينية، من خلال معالجته لعدة جوانب تناولت مراحل تطور هذا المفهوم من خلال ممارسة أدوات المقاومة اللاعنفية المختلفة، وملامح وسمات كل مرحلة من مراحلها في تاريخ النضال الفلسطيني، إضافة إلى موقف فصائل المقاومة الفلسطينية منها، ودورها في الممارسة الفعلية لها، وكذلك الدور الهام الذي لعبته المؤسسات الأهلية الفلسطينية في ممارسة

هذا الشكل من أشكال المقاومة. ويهدف البحث إلى الوصول لمفهوم محدد للمقاومة اللاعنفية في فلسطين، والتعرف على مدى أهميتها في مواجهة الاحتلال، والحفاظ على صمود شعب فلسطين على الأرض الفلسطينية والحفاظ على هويته الوطنية، والآثار التي تركتها على النضال الفلسطيني. من خلال إجابته على مجموعة تساؤلات منها: هل تعتبر المقاومة اللاعنفية في فلسطين بديلا عن المقاومة المسلحة أم مكمِّلا لها؟ وهل تمكنت من إشراك فئاتٍ أوسعَ من الجماهير الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال وفضح ممارساته العنصرية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني؟ وما هو موقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية؟ وما هي الآثار التي تركتها على النضال الفلسطيني؟

وتنطلق أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على أحد أشكال المقاومة، في حقبة تاريخية رزح فيها الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال وما يزال، علّها تساهم في التعريف بأدوات مقاومةٍ قد تشكل بدائل عملية لنضال تعذرت ممارسة العديد من أشكاله، أو عجزت، عن تحقيق الأهداف المتوخاة منها. وقد اعتمد الباحث على منهج التحليل التاريخي المقارن فتتبع مفهوم ونشأة المقاومة اللاعنفية في فلسطين، ورصد التطور التاريخي لها عبر المراحل التاريخية موضوع الدراسة، إضافة إلى المنهج الوصفي من خلال

استخدام شكلين من أشكاله، وهما تحليل المضمون، والتحليل الكمي، وهو ما مَكَّن من تحليل الوثائق والبيانات، وساعد في فهم الأبعاد والاتجاهات التي أثَّرت فيها المقاومة اللاعنفية. لقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الأولية الهامَّة التي ترصد الفكرة الرئيسية التي يدور حولَها البحث، ولم يقتصر على الكتابات الفلسطينية بل لجأ إلى أبحاث ودراسات وإحصائيات أعدَّها باحثون إسرائيليون وأجانب، إضافة إلى اعتماده على عدد من المقابلات التي أجراها الباحث، أو باحثون آخرون.

وتتلخص أبرز النتائج التي خرج بها البحث في:

1. إن المقاومة اللاعنفيّة ليست خيارا نضاليا جديدا أو طارئا على الشعب الفلسطيني، فظاهرة المقاومة اللاعنفية لها أشكالها وتعبيراتها التي تباينت تبعا للظروف السياسية والتاريخية التي مر بها العمل الجماهيري الفلسطيني.

2. إن المقاومة اللاعنفية ترمي إلى استخدام وسائل غير عنيفة، منظمة، بشكل جماعي، من خلال إتاحة الفرصة للمبادرة الشعبية الواسعة ومشاركة الجماهير في مواجهة الاحتلال، فهي تتميز بالقدرة التجنيديّة العاليّة، حيث إن نسبة عالية من الجمهور من مختلف الأعمار والاتجاهات تنخرط في أنشطة المقاومة، فالإضراب الجماهيري العام، والإضرابات الجزئية، وأنشطة المقاومة المختلفة (خاصّة إبان الانتفاضة الأولى 1987)، اتسمت بمشاركة

غالبية قطاعات الشعب الفلسطيني، من عمال، وفلاحين، وطلاب، وأطفال، ومثقفين، وتجار، رجالا ونساء، مسلمين ومسيحيين، حتى أصبح عدم المشاركة عارًا يأباه الكبار والصغار، بينما عمت أنشطة المقاومة مختلف مدن ومخيمات وقرى وأزقة الأراضي المحتلة.

3. تمكنت المقاومة اللاعنفية من تحقيق العديد من الأهداف الوطنية، كتعزيز الهوية الفلسطينية، ودعم الصمود على الأرض، وتوسيع دائرة مقاومة الاحتلال، والحفاظ على الأرض لمدّة زمنية أكثر اتساعًا.

4. دفعت المقاومة اللاعنفية العديد من الدول والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى الرأي العام الشعبي على المستوى الدولي، باتجاه التعاطف، وتقديم الدعم المادي والمعنوي، لصالح القضية الفلسطينية، مما أسهم في تعزيز شرعية النضال الفلسطيني، وعرض الصورة القبيحة للاحتلال، من خلال صدور مئات القرارات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، والمُدينة للسياسة الإسرائيلية.

5. إن المقاومة اللاعنفية تمتلك القدرة على صياغة برنامج عمل يومي للمقاومة من خلال التنوع الكبير في أدواتها النضالية، ما يجعل من النضال الفلسطيني عملية يومية مستمرة، متعددة الأشكال تحظى بمشاركة جماهيرية واسعة، ما يجعل من الاحتلال أكثر كلفة.

6. إنّ خيار المقاومة اللاعنفية فلسطينيا لا يشكل بديلا أو رفضا للنضال المسلح، ولا يشَكِّكُ في شرعيته، ولا يمنع تحوُّل النضال اللاعنفي إلى مواجهات عنيفة مدروسة في مرحلة لاحقة، فالكفاح المسلح يشكل خطًا نضاليًا كما يشكل الكفاح اللاعنفي خطًا نضاليًا موازيًا له. فإذا توفرت عناصر النجاح للكفاح المسلح فهو يشكل إلى جانب النضال اللاعنفي خيارا ناجعا للشعب الخاضع للاحتلال، إلا أنه لا بدّ من النظر إليه كجزء من استراتيجية عامة للنضال الجماهيري الفلسطيني.

7. كان التحوُّلَ في التجربة الفلسطينية من النضال اللاعنفي إلى النضال المسلح يتم في الغالب بطريقة غير مدروسة، وبعيدة عن استراتيجية عامة للنضال الجماهيري، تراعي الشكل الأمثل للمقاومة، لقد اتسم هذا التحول بالارتجال والعفوية، والانصياع من العناصر التي تقف وراءه لقرارات فصائل مقاومة بحثت عن مكاسب مرحلية، وأحيانا فصائليّة، وكثيرا ما نظرت باستخفاف للمقاومة اللاعنفية.

8. رغم استخدام الفصائل الفلسطينية للكثير من أدوات المقاومة اللاعنفية، إلا أن الموضوع ظل لفترات طويلة غير مطروح للنقاش لديها، ونظرت إليه كحاضنة ومكملة للكفاح المسلح، بعيدا عن قناعتها بإستراتيجية عامة للنضال الجماهيري تعتبِرُ المقاومة اللاعنفية أساسا لها، وركنا هاما من أركانها. وظل

ذلك قائما خلال الانتفاضة الأولى 1987، وإن استخدمت هذه الفصائل أدوات لاعنفية أكثر تنوعا.

9. إن إتباع نهج المقاومة اللاعنفية يوفر للفلسطينيين الذين لا يستطيعون لأسباب موضوعية، التفوق على العنف الإسرائيلي، فرصا حقيقية لمقاومة الإحتلال، من خلال أساليب تُعبِّرُ عن مكامن القوة الفلسطينية.

Abstract

This research studies and analysis the concept of the nonviolent resistance in the Palestinian model, through presenting various dimensions in the development process of this concept by practicing different tools of the nonviolent resistance and highlighting the key characteristics of each historical stage in the Palestinian struggle.

It also covers the position adopted by the Palestinian factions from the nonviolent resistance and the role they played in the real practice of such kind of resistance. The key role of the Palestinian non-governmental organizations in practicing nonviolent resistance is also included in this research.

The research aims at reaching a specific concept of the nonviolent resistance within Palestine and identifying its importance in facing the occupation, supporting the firmness of the Palestinian people on the Palestinian territories and preserving the national identity through raising and answering some questions as: Could a nonviolent resistance in Palestine be considered as an alternative for the armed resistance or as a complementary one? Was it successful in integrating wider sectors of Palestinian people in a struggle against the occupation and revealing its cruel practices against the Palestinians? What is the position of the Palestinian factions from the nonviolent resistance? What are the imprints left by the nonviolent resistance on the journey Palestinian struggle?

The importance of this research is derived from highlighting one of the nonviolent resistance aspects, in a period of history where the Palestinian people have suffered from the occupation oppression and still do. Focusing on this aspect comes in an attempt to identify some resistance tools that would be practical alternatives for hindered struggle forms or those forms failed to achieve the desired goals.

The researcher relied on the analysis of comparative historical approach, through presenting the origin and concept of the Palestinian nonviolent resistance, also by the observation of its historical development in various stages. In addition to that, the researcher employed the descriptive approach via two methods: the content analysis and the quantitive analysis thus helped in analyzing of all related

documents and data as well as the comprehension of the dimensions affected by the nonviolent resistance.

This research also relied on important primary resources on the main subject, not only through Palestinian writings but also through researches, studies and statistics written by Israeli and foreign researchers. In addition to several interviews conducted by the researcher and other external researchers.

Main research results could be summarized as follows:

1. The nonviolent resistance is neither a new-fashioned nor an accidental type of struggle for the Palestinian people; the nonviolent resistance phenomenon has its own means and expressions which differed according to political and historical circumstances experienced by the Palestinian grassroots activity.

2. The nonviolent resistance aims at employing nonviolent, collective and well organized means by giving an opportunity for wide public initiatives and grassroots stand against the occupation. The nonviolent resistance is distinguished with the ability of mobilization. Looking at general grassroots and partial strikes as well as other types of nonviolent resistance (especially during the first up-rising in 1987), a good example is found for integrating various community sectors where almost everyone made a position from farmers, workers, students, children, intellectuals, merchants, males and females, Muslims & Christians. In this period it was a shame on non-participants and the nonviolent activities has spread in all villages, towns and cities in the Palestinian territories.

3. The nonviolent resistance succeeded in achieving many national goals, like promoting the Palestinian identity, supporting the firmness of the Palestinian

people on the Palestinian land, enlarging the circle of resistance and preserving the land for a longer period of time.

4. The nonviolent resistance stimulated several countries, international organizations and the public opinion on the international level to adopt a sympathetic position towards the Palestinian cause, in addition to financial and moral support which enhanced the legitimacy of the Palestinian struggle and revealed the aggression view of the occupation. This was clear through hundreds of international resolutions in favor of the Palestinian rights at the same time condemning the Israeli policy.

5. The nonviolent resistance is able to build up a daily schedule for resistance through the variety of tools it has, which turns the Palestinian struggle into a continuous daily practice verifying in instruments and types enjoys a wide grassroots participation. Ultimately this makes the occupation coaster.

6. The choice of a Palestinian nonviolent resistance does not represent an alternative or a rejection for the armed struggle nor suspects its legitimacy but considers it as a parallel line for struggle. If all elements of success found in the armed struggle this would enable it to be a fruitful choice for Palestinians side by side with the nonviolent resistance but in anyway should be integrated with a general strategy for the Palestinian resistance.

7. The transformation in the Palestinian experience form a nonviolent struggle into an armed one have mostly occurred in a none-studied way which is so apart from the strategy of a grassroots struggle.

In fact this transformation was an extemporaneous, unrestrained and in some cases based on transitory or factional interests.

8. Despite the practice of nonviolent resistance tools by the Palestinian factions during the first up-rising in 1987, it is found that the concept of nonviolent resistance is not among the issues for discussion and being received as a complementary for the armed resistance, which is so far away from the convection in the powerful of the nonviolent resistance as a form of a grassroots resistance.

9. Following the nonviolent resistance approach gives the Palestinians who are -for objective reasons- disabled to exceed the Israeli aggression, gives them real opportunities for resistance through the employment of methods which express the Palestinian inner potentials.

المحتويات

الإهداء ج
كلمة شكر د
ملخص بالعربية هـ
ملخص بالإنجليزية ح
المقدمة ن

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية والفلسفية للمقاومة اللاعنفية. 1

المبحث الأول: المنطلقات الفكرية والفلسفية للمقاومة اللاعنفية في التراث الإنساني 2

المبحث الثاني: المنطلقات الفكرية والفلسفية للمقاومة اللاعنفية في 18

النضال الفلسطيني

الفصل الثاني: الجذور التاريخية للمقاومة اللاعنفية في 34
فلسطين الأول: المبحث الأول: الوعي المبكر بالخطر الصهيوني 35
المبحث الثاني: رفض المشروع الصهيوني 39
المبحث الثالث: "بريطانيا أصل الداء وأساس كل البلاء" 43
المبحث الرابع: الثورة الفلسطينية الكبرى والإضراب الكبير: 1936 – 1939 48

الفصل الثالث: المقاومة اللاعنفية الرسمية (المنظمة) في 57
فلسطين الأول: 1967-1993
المبحث الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة 58
المبحث الثاني: المقاومة اللاعنفية الرسمية (المنظمة) في فلسطين 66
المطلب الأول: الفصائل الفلسطينية والمقاومة اللاعنفية 66
المطلب الثاني: المحاولات الرسمية لتنظيم المقاومة اللاعنفية 74
(اللّجان)

الفصل الرابع: المقاومة اللاعنفية الشعبية (العفويّة) في 84
فلسطين الأول: 1967-1993
المبحث الأول: المقاومة في العقد الأول من الإحتلال 1967-1977 86
المبحث الثاني: المقاومة في العقد الثاني من الإحتلال 1977-1987 95
المبحث الثالث: الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1993 10

9

الفصل الخامس: المؤسسات الأهلية الفلسطينية والمقاومة 12
اللاعنفية 5

المبحث الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية 12

6

المبحث الثاني: دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في المقاومة 12

9

الفصل السادس: النتائج والمناقشة 13

3

قائمة المراجع والمصادر 14

0

المقدمـــــــــــــة

تشكل المقاومة اللاعنفية أحد أشكال المقاومة التي عرفتها تجارب الشعوب والأمم، ومنها التجربة الفلسطينية، بل إنها تشكل نموذجا تحرريا خاضت به العديد من الشعوب معركتها بنجاح للتخلص من نير الاحتلال، كتجربة غاندي في الهند؛ أو من حكم دكتاتوري، كالتجربة الإيرانية، وتجارب العديد من دول أوروبا الشرقية؛ أو للتخلص من الظلم والتمييز، كتجربة مارتن لوثر كنغ في الولايات المتحدة الأمريكية.

يسعى هذا البحث إلى تناول المقاومة اللاعنفية في فلسطين من خلال عرض تحليل مفهومها لدى الفلسطينيين ومقارنته بمفهومها في تجارب الأمم والشعوب التي تمكنت من خلالها تحقيق أهدافها، ويتناول بشئ من التفصيل محطات تاريخية هامة من التاريخ الفلسطيني تم استخدام المقاومة اللاعنفية فيها.

تأتي أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على أحد أشكال المقاومة، في حقبة تاريخية لا زال فيها الشعب الفلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال، علّها تساهم في التعريف بأدوات مقاومةٍ قد تشكل بدائل عملية لنضال تعذرت ممارسة العديد من أشكاله، أو أنها عجزت عن تحقيق الأهداف المتوخاة منها. فيما يهدف البحث إلى معرفة مفهوم المقاومة اللاعنفية في فلسطين،

ومدى جدواها في مواجهة الاحتلال، والآثار التي تركتها على النضال الفلسطيني، وأهميتها في الحفاظ على صمود شعب فلسطين على الأرض الفلسطينية والحفاظ على هويته الوطنية.

بُنِيَ البحث على فرضية أساسية تعتبر أن المقاومة اللاعنفية في فلسطين أحد أهم أشكال المقاومة التي عرفها الفلسطينيون منذ بداية الغزوة الصهيونية للبلاد، وهي تمتلك من البدائل على القدرة في الأداء وتجدُّدِ آلياتِ العمل بطريقةٍ تُشرك قطاعات أوسع من الجماهير الفلسطينية في النضال الفلسطيني، وتفضح الممارسات العنصرية والقمعية للاحتلال. وتُجَنِّب الدخول في مواجهة غير متكافئة مع كامل آلة البطش العسكرية الصهيونية ويرتبط بتلك الفرضية مجموعةَ فرضيات فرعية ترى أن المقاومة اللاعنفية في فلسطين تعتبر مكملة لأشكال المقاومة الأخرى وليست بديلا عنها، وأنها تستطيع التأقلم مع المتغيرات على الساحة المحلّيّة والدولية أكثر من غيرها من أشكال المقاومة الأخرى، وأن فصائل المقاومة الفلسطينية لم تنظر إلى المقاومة اللاعنفية بشكل جدِّيٍ كأحدِ أشكال النضال الوطني الفلسطيني، ويفترض البحث أنّ الاحتلال الإسرائيلي عمل على الدوام على استدراج الفلسطينيين نحو استخدام وسائل نضالية عنيفة.

تأتي الفرضيات السابقة في محاولة لإيجاد الحلول والإثباتات لإشكالية البحث، من خلال سعيها وراء الإجابة عن عدد من الأسئلة، لعل من أهمها: هل تمكنت المقاومة اللاعنفية في فلسطين من إشراك فئات أوسع من الجماهير الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال؟ وهل تعتبر بديلا عن المقاومة المسلحة أم مكمِّلا لها؟ وهل تمكنت من تعرية الاحتلال وفضح ممارساته العنصرية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني؟ وما هو موقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية؟ وما هي الآثار التي تركتها على النضال الفلسطيني؟

اعتمد البحث على منهج التحليل التاريخي المقارن فتتبع نشأة المقاومة اللاعنفية في فلسطين، ورصد التطور التاريخي لها عبر المراحل التاريخية موضوع الدراسة، إضافة إلى المنهج الوصفي من خلال استخدام شكلين من أشكاله وهما تحليل المضمون، والتحليل الكمّي، وهو ما مكَّن من تحليل الوثائق والبيانات، وساعد في فهم الأبعاد والاتجاهات التي أثرت فيها المقاومة اللاعنفية سواء داخل المجتمع الفلسطيني عن طريق ازدياد أو انخفاض أعداد المستخدمين لآلياتها، ومدى تأثيرها على الرأي العام الوطني والإسرائيلي والدولي، كما تم استخدام المنهج الإحصائي، على نطاق ضيق، في معالجة بيانات الفصائل إحصائيا، والتعرف على أعداد الشهداء والجرحى

والأراضي المصادرة والبيوت المهدمة من قبل سلطات الاحتلال كإجراءات عقابية في وجه نضالهم اللاعنفي. لقد اعتمد البحث على الكتابات السابقة من مصادر ومراجع وبيانات وتصريحات وصحف، وعلى العديد من المقابلات التي أجراها الباحث، أو تلك التي حصل عليها كأدوات للبحث. فيما تشكل الفترة الواقعة ما بين عامي 1967 بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى عام 1993 نهاية الانتفاضة الأولى، الإطار الزمني للبحث، بينما تشكِّل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقيّة وقطاع غزة الإطار المكاني له.

ولعل أبرز صعوبة واجهت الباحث تمثلت في عدم توفر المصادر والمراجع الكافية المتعلقة بموضوع البحث، خاصة أنه لم يكتب في هذا الموضوع باللغة العربية إلا القليل، مما اضطرنا إلى البحث في ثنايا الكتب، والدوريات، والمجلات. هذا بالإضافة إلى عقبات مالية حالت دون القدرة على إجراء المزيد من المقابلات، أو السفر إلى خارج البلاد للحصول على مصادر إضافية.

ويمكن تقسيم الدراسات التي استند إليها البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أولا: مراجع ومصادر تناولت موضوع المقاومة اللاعنفية

على وجه العموم: ومن أهم الباحثين الذين تناولوا الموضوع، الباحث الأمريكي جين شارب، في مجموعة من كتبه تُرجمت للغة العربية، والتي من أهمها: "الإنتفاضة والنضال بلا عنف"، "دور القوة في الكفاح اللاعنيف"، "المقاومة اللاعنفية"، "من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر". تناول شارب قضية المقاومة اللاعنفية من حيث: مفهومها ، ومصادر قوتها، وآليات عملها، وبعض نماذجها التاريخية. كما تناول الباحث الفرنسي جان ماري مولر الموضوع ذاته في كتابيه المترجمين إلى العربية "معنى اللاعنف" الذي تناول فيه بالتحليل عددا من المفاهيم والمصطلحات الأساسية حول اللاعنف، و"استراتيجية العمل اللاعنفي" الذي صاغ فيه إستراتيجية لاعنفية استنادا على التجارب السابقة في النضال اللاعنفي وخاصة تجربتي غاندي في الهند ومارتن لوثر كنغ في الولايات المتحدة. فيما تناول كتاب "قصة تجاربي مع الحقيقة" للزعيم الهندي غاندي فلسفته في اللاعنف "الساتياغراها"، وقصة حياته في جنوب أفريقيا. كما تناولت مجموعة من الكتب حياة وفلسفة وتجربة غاندي بالتحليل والدراسة، لعل من أهمها: كتاب "غاندي الثائر القديس" للويس فيشر، وكتاب "السياسي القديس المهاتما غاندي" لأديب مصلح، وكتاب "غاندي والحركة الهندية" لسلامة موسى. وكتاب إكناث أسواران "رجل ولا كل الرجال بدشاه خان، جندي اللاعنف في

الإسلام" الذي تناول فيه المؤلف حياة عبد الغفار خان وجزءا من حياة وفكر غاندي.

ثانيا: مراجع ومصادر تناولت مفهوم وفلسفة المقاومة اللاعنفية الفلسطينية: ومن أهم الباحثين الذين تناولوا الموضوع، داعية اللاعنف الفلسطيني مبارك عوض في كتابه الموجز "اللاعنف في الأراضي المحتلة"، حيث تناول المقاومة اللاعنفية من حيث فلسفتها وأدوات عملها، بشكل موجز، والباحث العراقي خالد القشطيني في بحثه "المقاومة المدنية الفلسطينية"، حيث تناول مفهومها وجزءا من مراحل تطورها، وموقف م.ت.ف منها، وإن كان تناولها بشئ من العمومية. كما تناول منتدى الفكر العربي في عمان في مؤتمره الذي شارك فيه مجموعة من الباحثين في الفترة الواقعة ما بين 15 - 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986 هذه القضية وأصدر عنه كتابا تحت عنوان "المقاومة المدنية في النضال السياسي"، تناولت بعض دراساته إمكانيات إقامة حركة لاعنفية فلسطينية، وكتيب "القدس: المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني 1967 – 1994" وتناولت فيه آن لاتندريس المقاومة اللاعنفية الفلسطينية في القدس، وذكرت بعض النماذج الناجحة لها، كالتصدي للاستهداف الإسرائيلي لشركة كهرباء القدس، إضافة إلى المقابلات التي أجراها الباحث مع مبارك عوض، ونافذ عسيلة، وسامي عوض.

ثالثا: مراجع ومصادر تناولت موضوع المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وتم دراسة وتحليل والاستفادة مما ورد فيها من قضايا تتعلق بالمقاومة اللاعنفية موضوع البحث، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث الفترة الزمنية التي عالجتها:

1. مراجع ومصادر عالجت المراحل المتقدمة للنضال الفلسطيني، أو جزءاً منها، والتي امتدت منذ بدايات الهجمة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام 1948، ومن أهم الباحثين اللذين استند إليهم الباحث لهذه الفترة أكرم زعيتر في كتابيه "وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 - 1939، من أوراق أكرم زعيتر" و"يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 – 1939"، وعبد الوهاب الكيالي في كتابيه "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918 - 1939" و"تاريخ فلسطين الحديث"، وبيان نويهض الحوت في كتابه "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 - 1948"، ومحمد عزة دروزة في كتابه "القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات"، وبهجت أبو غربية في كتابه "في خضم النضال العربي الفلسطيني"، وفيصل حوراني في كتابه "جذور الرفض الفلسطيني 1918 - 1948"، ورشيد الخالدي في بحثه "الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل"، وقد تناولت هذه الكتب والأبحاث جميعا بالتأريخ والتحليل تطورات القضية

الفلسطينية، وسياسات الانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية، إضافة إلى المقاومة الوطنية الفلسطينية.

2. مراجع ومصادر عالجت النضال الوطني في الفترة الواقعة ما بين حرب يونيو/ حزيران 1967، وحتى الانتفاضة الأولى 1987، أو جزء منها، ومن أهم الباحثين الذين استند إليهم الباحث لهذه الفترة من الإسرائيليين هم، شلومو غازيت، الذي شغل العديد من المناصب الرسمية لمدة طويلة كان من أبرزها منسق شؤون الأراضي المحتلة في الحكومة الإسرائيلية، في كتابه "الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967 - 1997"، وموشي ماعوز الباحث المتخصص في الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية، وعمل مستشارا للجنرال داني ماط المنسق السابق للعمليات في الأراضي المحتلة، في كتابه "القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية: أسرار وتحركات ومواقف" ومناحيم ميلسون رئيس الإدارة المدنية السابق، في كتابه "سياسة الحكم العسكري في المناطق". إضافة إلى الصحفي الأمريكي جيفري أرونسون في كتابه "سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الإنتفاضة". كما تناول هذه الفترة بالدراسة والتحليل عمر حلمي الغول في كتابه "التحولات الفلسطينية 1967 - 1987"، وسعيد جواد في كتابه "النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة

وغزة والجليل: 1974- 1978"، إضافة إلى العديد من المقالات والدراسات في المجلات والدوريات، وخاصة المقالتين اللتين كتبهما عبد الجواد صالح، عضو الجبهة الوطنية الفلسطينية ورئيس بلدية البيرة السابق، في مجلة شؤون فلسطينية "زراعة النجوم على أرض فلسطين"، و"بيت دقو ذات القمح الأصفر". ومقالة عربي عواد "دلالات الانتفاضة الجماهيرية في الأراضي المحتلة"، ودراسة جورج العبد "المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية". إضافة إلى مقالات وتغطياتٍ إعلاميةٍ أخرى في مجلة شؤون فلسطينية. وقد تناولت هذه الكتب والأبحاث والمقالات تأريخ وتحليل تطور القضية والمقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة.

3. مراجع ومصادر عالجت النضال الوطني في فترة الانتفاضة الأولى 1987 – 1993، أو جزء منها، ومن أهم الباحثين الذين استند إليهم الباحث لهذه الفترة عمر حلمي الغول في كتابه "الانتفاضة ثورة كانون: إنجازات وآفاق" فقد تناول بالتحليل طبيعة الانتفاضة، وتداخل جميع أشكال النضال فيها، فيما تناول عبد الفتاح الجيوسي في كتابه "الانتفاضة أربع سنوات من المواجهة: قراءة في الحقائق والأرقام" بالتحليل من خلال الجداول الإحصائية عدد الشهداء والبيوت المهدَّمة وعمليات المقاومة وأشكال وأدوات

المقاومة التي استُخدِمَتْ في السنوات الأربع الأولى للإنتفاضة. كما شكَّل كتاب "ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية" الذي سَجَّل وقائع الندوة الفكرية التي عقدتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في القاهرة بتاريخ 23 – 24 نوفمبر/ تشرين ثان 1989 والتي شارك فيها عدد من الباحثين الفلسطينيين مرجعا مهما للبحث، إضافة إلى بحث نافذ أبو حسونة "اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور، والمهام" الذي تناول فيه أهمية وبنية اللجان الشعبية، كسلطة بديلة لسلطة الإحتلال، وأثرها في استمرار الإنتفاضة.

ثالثا: وثائق مرتبطة بموضوع البحث، وخاصة تلك التي ساعدت الباحث على تحليل موقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة اللاعنفية، ومن أبرز هذه الوثائق، النظام الأساسي لـ م.ت.ف ولحركتي "فتح و"الجهاد الإسلامي"، وميثاق حركة "حماس"، والميثاق الوطني الفلسطيني، ووثيقة إعلان الاستقلال 1988، وخطاب الاعتراف الموجه من رئيس م.ت.ف إلى رئيس وزراء إسرائيل 1993.

المفاهيم والمصطلحات

لعله من المفيد في هذه المقدمة تحديد عدد من المفاهيم والاصطلاحات التي وردت في البحث، وذلك لتحديد مدلولها المقصود في الدراسة والحيلولة دون نشوء سوء تفسير لبعضها:

العنف: وهو كل أداة نضالية تُستخدم ضد مدنيي أو عسكريي الخصم بهدف القتل، أو إلحاق الأذى الجسدي، أو تخريب الممتلكات، سواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة.

اللاعنف: لا يتفق الجميع على تقييم واحد لمفهوم اللاعنف، فمنهم من ينظر إليه نظرة ايجابية، وآخرون يرونه من منظورٍ سلبي، "وكثيرا ما يُخلط بين اللاعنف والسلبيّة والاستسلام، ولكن الحقيقة غير ذلك، فاللاعنف فعل بطولي يفترض السيطرة التامّة على الذّات"،[1] والقيام بالعديد من الخطوات النضالية التصعيديّة منها: إعلان العصيان المدني وعدم التعاون مع السلطات الحاكمة، والإضراب. فيما تعرَّف موسوعة السياسة، اللاعنف على أنه: "وسيلة من وسائل العمل السياسي والإجتماعي. وهو كمبدأ يحاول أن يمثل قوّة الضعيف، وملجأه الأخير، مرتكزا على إثارة الضمير والأخلاق لدى الخصم، أو على الأقل لدى الجمهور الذي يحيط به، ففضيحة الظلم تفتح العيون والقلوب وتربك المتحكّم وتفقده قوته. يقطع اللاعنف سلسلة القمع ويسعى لأن يُظهر

---

[1]. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون. **موسوعة السياسة**. ج 5. ط 1. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشـــر، 1986). ص 385.

للمعتدي مدى وهمه حين يعتقد أن بإمكانه أن يفرض على الناس بالقوّة معتقدات يظنّها صالحة لتوطيد تحكّمه بهم".[2] غير أننا نرى أنه ليس شرطا أن يكون قوة الضعيف وملجأه الأخير فقط، بل نعتقد فيه سلاح القوي والضعيف معا.

المقاومة اللاعنفية: هي ممارسة شكل نضالي يحقق نتائج بأساليب غير عنيفة، وهي أسلوب نضالي يستند على المشاركة الجماهيرية الواسعة التي تهدف إلى الحصول على أفضل النتائج بأقل الخسائر. وتؤثر في ضمير وأخلاق الخصم، أو على الأقل لدى الجمهور الذي يحيط به وترمي إلى ترجيح كفة الحق والعدالة. وهي "السلاح الذي يحرم الخصم من السيطرة على مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية [وعلى زمام المبادرة]"، وهي "الحركة التي تستخدم الفعل المباشر للاحتجاج على أفعال وسياسات الآخرين ومواجهتها. وتفترض... تعبئة كل قطاعات المجتمع لمقاومة الخصم، [وتَعْتِبرُ] أن المقاومة الثقافية المنظمة عنصر أساسي من عناصر مقاومة السيطرة الأجنبية، حيث أن أحد الأهداف الأساسية للحكم الاستعماري تدمير الأسس الثقافية والحضارية للمجتمع، أي تدمير الهوية الوطنية المشتركة للشعب والجذور التاريخية".[3]

---

[2]. المصدر السابق. ص 385.

[3]. سعاد الدّجاني. "المقاومة المدنية في الضفة الغربية". **المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15-17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986**. تحرير سعد

فيما يعرَّفها الباحث الأمريكي وأحد أهم منظرّي اللاعنف جين شارب، على أنها: "أسلوب يُستخدم للسيطرة على قوة الخصم وهدمها وتدميرها بوسائل لا عنف فيها".[4] وهي "أسلوب للتحكم بالصراع بواسطة الاستعانة بأسلحة سيكولوجية (نفسية)، اجتماعية، واقتصادية، وسياسية".[5]

الصمود: حالة ذهنية موجهة نحو امتصاص الألم من أجل تفريغه من مضمونه وإحباط أهدافه. وفي سبيل ذلك تتطور لدى الفرد إرادة واعية تتناسب قوتها طرديا مع حدة الألم. وفي حال الجماعة، هو عبارة عن قدرة الذات الجماعية للشعب على استيعاب الألم وامتصاصه والمحافظة على الذات بمزيد من التحمل المتناسب مع شدة الألم.[6]

العصيان المدني: هو حلقة في سلسلة من النشاطات المتصاعدة في حدتها في مواجهة العدو، والتي يتأقلم الشعب خلالها تلقائيا ليكون قادرا على امتصاص الآلام المتصاعدة التي تفرضها ظروف المواجهة وتعززها إجراءات العدو الأكثر قسوة وشراسة. ويعني التمرد على كل قوانين وأنظمة العدوّ، كرفض دفع الضرائب وعدم الامتثال لأوامره أو استدعاءاته، والتمرّد على

الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، (1988: ص 83– 108). ص 87.

4. جين شارب. **المقاومة اللاعنفية**. ترجمة مبارك عوض. (القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1986). ص 15.

5. جين شارب. **الإنتفاضة والنضال بلا عنف**. (القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1989). ص 2.

6. عبد الستار قاسم. "العصيان المدني في الأرض المحتلة." **مجلة قراءات سياسية**. مجلد 3. عدد 1. (شتاء 1993: ص 69 – 93). 79.

دوائره الرسمية كالمحاكم والمناهج التربوية وإقامة مؤسسات بديلة تنظم النشاطات المختلفة.[7]

المقاطعة: هي رفض كل أشكال التعامل مع العدو، إنها تعني مقاطعة منتجات العدو ومرافقه، وعدم إقامة علاقات معه، سواء على مستوى الجماعات أو الأفراد، ورفض تعييناته ومناصبه.[8]

ويكون للاختصارات والعبارات التالية الواردة في البحث معناها المحدد في هذه المقدمة وهي:

م.ت.ف: منظمة التحرير الفلسطينية.

ق.و.م: القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

فتح: حركة التحرير الوطني الفلسطيني.

حماس: حركة المقاومة الإسلامية.

الأراضي الفلسطينية أو الأراضي المحتلة: هي الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في أعقاب حرب يونيو/ حزيران 1967، وهي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

الضفة الغربية: وهي الأراضي التي ضمت للأردن عام 1950 وتشمل القدس الشرقية، واحتلتها إسرائيل خلال حرب يونيو/ حزيران 1967.

---

7. المصدر السابق. ص 70 – 71.

8. المصدر السابق. ص 71.

قطاع غزة: وهي الأراضي التي خضعت للإدارة العسكرية المصرية عام 1948، واحتلتها إسرائيل خلال حرب يونيو/ حزيران 1967.

القدس: وهي القدس الشرقية التي ضمت للأردن عام 1950 واحتلتها إسرائيل في أعقاب حرب يونيو/ حزيران 1967.

وقد قُسِّم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

أما المقدمة فقد تناولت مشكلة وأسئلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفرضياته، ومناهج وأدوات البحث التي استخدمها، والتعريف بحدوده المكانية والزمنية، والمصطلحات التي استخدمها، والصعوبات التي واجهها، والتعريف بمحتوياته، وتقييم الدراسات السابقة وأهم المصادر التي تم استخدامها.

وينقسم الفصل الأول المعنوَن المنطلقات الفكرية والفلسفية للمقاومة اللاعنفية إلى مبحثين: يبحث الأول في مفهوم المقاومة اللاعنفية في التراث الإنساني وتجارب الشعوب، فيما يعمل الثاني على البحث عن هذا المفهوم في التجربة الفلسطينية.

يتناول الفصل الثاني مراحل المقاومة اللاعنفية في فلسطين ويسعى إلى البحث عن سماتها وملامحها وأدواتها في الفترة الواقعة ما بين 1967 – 1993، من خلال مدخل تاريخي يتناول مقدمات النضال الفلسطيني اللاعنفي وجذوره في الفترة ما بين 1882 – 1948، ودراسة معمقة للفترة الممتدة ما

بين 1967 – 1987 والتي عملت خلالها المقاومة اللاعنفية على تعزيز مفهوم الهوية الوطنية والصمود الفلسطيني على الأراضي المحتلة، ومرحلة الانتفاضة الأولى 1987 – 1993 التي شهدت خلالها المقاومة اللاعنفية فترتها الذهبية، من خلال تعدد أدواتها المستخدمة ونتائجها على المشروع الوطني.

على أن الفصل الثالث، فصائل ومؤسسات العمل الفلسطيني والمقاومة اللاعنفية في فلسطين، يتناول من خلال مبحثيه الأول والثاني مواقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الكبرى والفصائل الإسلامية "حماس" و"الجهاد" من المقاومة اللاعنفية، وأهم أدوات المقاومة التي استخدمتها هذه الفصائل. فيما تناول المبحث الثالث دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في تعزيز وممارسة النضال اللاعنفي.

وأخيرا تناول الفصل الرابع أبرز النتائج التي خرج بها البحث بالتحليل والمناقشة، إضافة إلى طرح مجموعة توصيات.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية والفلسفية للمقاومة اللاعنفية

منذ مطلع التاريخ، وُجدت دائما أمثلة لأناس اختاروا عدم استخدام العنف في مواجهة الظلم والعدوان نتيجة قراءتهم لموازين القوى وشعورهم بأن فرصة تحقيق أمانيهم تتوفر بشكل أفضل في حال استخدامهم للمقاومة اللاعنفية. وقد فعلوا ذلك برفض التعاون أو بالإمتناع عن العمل أو بممارسة ضغط سياسي أو أخلاقي، أو بإثارة الرأي العام المحلي أو الدولي على ظالميهم... ورغم أهمية هذه الأشكال من المقاومة إلا أنَّ دراسة اللاعنف، لم تبرز بشكل منظّم إلا في القرن الحالي، ولم يكن دارسوا اللاعنف مدفوعين فقط بحقيقة العثور على أشكال المقاومة بتجنب الآثار المروعة للعنف الدامي للحرب الحديثة، وإنما أيضا بحقيقة أن الأدوات اللاعنفية أدوات فعّالة وناجحة.[1] ولقد أثبتت الوقائع التاريخية أن الشعب الفلسطيني مارس وعلى مدار سنوات طويلة من تاريخه أشكالاً متعددةً من النضال، كان النضال

---

[1]. آدم كيرل. "استخدام اللاعنف ضد الظلم والعدوان". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. (عمان: منتدى الفكر العربي، 1988: ص 26- 37). ص 28.

اللاعنيف أحد أهم أشكالها. ولقد أثبتت العديد من التجارب العالمية للمقاومة اللاعنفية نجاحات باهرة كما كان الحال مع التجربة الهندية التي انتهت باستقلال الهند وطرد الاستعمار البريطاني من البلاد، وكذلك كان حال حركة الحقوق المدنية التي قادها مارتن لوثر كنغ في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن التاريخ أثبت أن الانتصار كان حليفا لهذه الحركات حين شكلت المقاومة اللاعنفية خيارا استراتيجيا لها، انتهى بوضعها لهذه الاستراتيجية موضع التنفيذ الدقيق.

المبحث الأول: المنطلقات الفكرية والفلسفية للمقاومة اللاعنفية في التراث الإنساني.

يقودنا البحث عن جذور المقاومة اللاعنفية في التراث الإنساني بعيدا في تاريخ الأمم والشعوب، وانطلاقا من كون البحث لا يهدف إلى تأصيل فكر وفلسفة المقاومة اللاعنفية في تراث وتجارب الأمم، فإننا سوف نقتصر هنا على تناول محددات المنطلقات الفكرية والفلسفية لهذا النوع من أنواع المقاومة في الفكر الإنساني وخصوصا استعراض بعض التجارب الناجحة

في المقاومة اللاعنفية، وأهمها تجربة غاندي، التي شكّلت نموذجا تمكّن من تحقيق الانتصار وتحرير الهند من الإستعمار البريطاني.

محدّدات ومرتكزات المقاومة اللاعنفية

ينطلق الباحث الأمريكي جين شارب[1] في تحليله للمقاومة اللاعنفية من مبدأ أساسي يقول:

> "الناس لا يفعلون دائما ما يقال لهم أن يفعلوا، وأحيانا يفعلون أشياء كانت قد حظرت عليهم ... وعندما يرفض الناس تعاونهم ويوقفون مساعدتهم ويمنعونها ويصرون على عصيانهم وتحديهم، فإنهم ينكرون على خصومهم المساعدة البشرية الأساسية ... فإذا فعلوا ذلك، وبالأعداد الكافية، ولفترة طويلة كافية، فإن تلك الحكومة أو الجهاز السلطوي لن يكون له السلطة بعد ذلك. وهذا هو الافتراض السياسي الرئيسي للعمل اللاعنيف".[2]

غير أن الخطوة الأولى باتجاه اللاعنف كما يراها جان مولر تبدأ من التربية الإجتماعيّة والثقافية للمجتمع الذي يثقل كواهلنا منذ قرون بموروث ثقافي

---

[1]. جين شارب: هو من أبرز المنظرين الأكاديميين للنضال اللاعنفي ضد الاحتلال والنظم الاستبدادية المحلية. وقد عمل لما يزيد عن الثلاثين عاما كباحث في مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، كما عمل باحثا في مؤسسة ألبرت آينشتاين الناشطة في مجال تسوية الصراعات باللاعنف في الولايات المتحدة الأمريكية، وترأّسها لعدّة سنوات، له عشرات الدراسات في مجال ثقافة اللاعنف تُرجم الكثير منها إلى أكثر من خمسين لغة. المصدر: جين شارب. من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر. ترجمة خالد عمر. ط 2. (د.م: د.ن، 2003).

[2]. شارب. المقاومة اللاعنفية. مصدر سبق ذكره. ص 117.

يمجد العنف ويمنحه من الفضائل مثل الشجاعة والجرأة والتضحية... بحيث بدا العنف في وعينا الباطني ومخزوننا الثقافي فضيلة. فيما بدا اللاعنف نفيا لهذه الفضيلة. من هنا فإن أولى الأولويات لناشطي اللاعنف العمل في واقعهم الاجتماعي لإحداث تغيير مفاهيمي حول المفاهيم التي يتضمنها اللاعنف.[1] وعليه فإنّ المقاومة اللاعنفيّة ليست مفهوما سطحيًا، كما قد يظنّ البعض للوهلة الأولى، أو كما يحلو للبعض أن يصوّره، بل هي نضال له فلسفته واستراتيجياته وآليات عمله المتعدّدة والمعقّدة، حيث يؤكد شارب في موقع آخر على أن النضال اللاعنيف أكثر تعقيدا من العنف ويستخدم أساليب أكثر تنويعا، حيث يستخدم الأسلحة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ولمؤسسات المجتمع. ويُطلِق على هذه الأساليب الاحتجاج والإضراب واللاتعاون والمقاطعة وسلطة الشعب.[2] فالعمل اللاعنيف هو مصطلح عام ويشمل عددا كبيرا من أساليب الاحتجاج والتي في جميعها يدير النشيطون الصراع عن طريق أن يفعلوا -أو يرفضوا أن يفعلوا- أشياء محددة بدون استعمال العنف المادي. ولذلك فالعمل اللاعنيف كأسلوب ليس أمرا سلبيا، إنه ليس اللاعمل بل هو العمل اللاعنيف، فالعمل اللاعنيف ليس محاولة لتجنب أو تجاهل الصراع، بل هو الإستجابة لمشكلة كيفية العمل

[1]. جان ماري مولر. معنى اللاعنف. ترجمة أنطوان الخوري طوق. ط 1. (بيروت: مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، 1995). ص 13- 16.

[2]. شارب. من الدكتاتورية. مصدر سبق ذكره. ص 30.

بفاعلية في السياسة، وخاصة كيفية استخدام القوة بصورة فعالة.[1] بل "إنّ العمل اللاعنفي يهدف بادئ ذي بدء، إلى خلق النزاع وإيقاظ العدوانية لدى المظلومين".[2] حيث إنّ قدرة الناس على الرضوخ غالبا ما تكون أكبر من قدرتهم على العصيان. والنزاع ينعدم عندما يرضخ العبد لسيده، فالنزاع يبدأ من اللحظة التي يدرك العبد فيها حقوقه ويتحرَّك للمطالبة بها.[3]

وعليه يؤكد شارب على أن الشعوب في اختيارها للمقاومة اللاعنفيّة ورفضها للعنف، إنما تنطلق إلى ذلك من خلال رؤية مفادها أن "خيار استخدام العنف مهما كانت حسناته يعكس بوضوح أمرا واحدا وهو أن اللجوء إلى وضع الثقة في أساليب العنف إنما يعني استخدام أسلوب للنضال يتميز الطغاة دائما بالتفوق فيه".[4] ويؤدي إلى تحييد الغالبية الساحقة من أفراد الشعب من الصراع، إذ إن من يمارسون العنف بإطلاق الرصاص وتفجير القنابل هم أقلية صغيرة في معظم الأحوال عند مقارنتهم بالمجموع الكلي للشعب. ولكننا جميعا وربما بدون استثناء نمارس اللاعنف في حياتنا اليومية ضد تعسف السلطة الوطنية أو الحكم الأجنبي. نحن نفعل ذلك بتذمّرنا وانتقادنا وسخريتنا بالسلطة. وبتحدينا لأوامرها المجحفة. وإصرارنا على مخالفة

---

[1]. شارب. المقاومة اللاعنفية. مصدر سبق ذكره. ص 118.

[2]. مولر. معنى اللاعنف. مصدر سبق ذكره. ص 16.

[3]. المصدر السابق. ص 17.

[4]. شارب. من الدكتاتورية. مصدر سبق ذكره. ص 12.

أنظمتها وقوانينها الظالمة، وأخيرا باشتراكنا بعمليات اللاعنف المباشرة كالإضرابات.[1] ولا يؤتي ذلك أكله إلا حينما يتم بشكل منظم وفق استراتيجية نضالية توحد كافة الجهود باتجاه هدف واضح ومحدد.[2] ويتطلع العمل اللاعنفي إلى استنفاد كافة وسائل الإقناع الممكنة، لينتقل نحو اللجوء إلى وسائل الضغط والإكراه التي بإمكانها إجبار الخصم على الاستسلام لوضع حد نهائي لظلمه. سعيا لتوفير الفرص للمحبة والحقيقة، وهذا يتطلب تناغما عميقا بين الوسائل المستخدمة والأهداف المنشودة. والسير في اتجاه العدالة والابتعاد عن الانتقام وإقصاء الآخر. إضافة إلى سحب الذرائع التي تبرر عنف الخصم. ولضمان نجاح هذا التحرك اللاعنفي لا بدّ للحركة اللاعنفية من امتلاك مشروع سياسي محدد، وإعداد خطة إستراتيجية للتحرّك ووضعها موضع التنفيذ، والقدرة على التحليل الدقيق للواقع السياسي والاقتصادي، والتغطية الإعلامية المستمرة للعمل.[3] ويُطلق جين شارب على المقاومة اللاعنفية تسمية "التحدي السياسي"، ويرى أن، التحدي السياسي، مثله مثل القدرات العسكرية، يمكن توظيفه في خدمة أنواع مختلفة من الأهداف تمتد

---

[1]. خالد كشطاني. نحو اللاعنف. (القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1986). ص 36.

[2]. جين شارب. كفاح اللاعنف. ترجمة احمد العلمي. القدس: الفلسطيني لدراسات اللاعنف، د.ت. ص 16.

[3]. مولر. معنى اللاعنف. مصدر سبق ذكره. ص 61-66.

من بذل الجهود للتأثير على الخصوم إلى العمل من أجل خلق ظروف ملائمة لحل سلمي للنزاع أو تفكيك نظام حكم الخصم.[1]

على أنه قبل الشروع بالتحرك اللاعنفي لا بدّ -وكما أكد جان مولر- من صياغة استراتيجية تراعي التسلسل المنطقي للعمل بدءاً من تحليل الوضع المحيط، وتحديد الأهداف، وإجراء مفاوضات مع الخصم لتحقيق الأهداف، وفي حال فشل المفاوضات يجب فضح الظلم أمام الرأي العام وتهيئته لدعم الإحتجاجات والإضرابات والمظاهرات والمشاركة فيها ... كل ذلك يترافق مع جولات متتابعة من المفاوضات، التي في حال فشلها توجه المقاومة اللاعنفية إنذارها الأخير بالتحرك باتجاه العمل اللاعنفي المباشر، للدخول في المواجهة اللاعنفية من عدم تعاون مع الخصم وإعلان الإضراب العام، ومقاطعة الخصم على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدخول في عصيان مدني، ورفض دفع الضرائب، وإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام، والنزول إلى الشوارع والاعتصام، وسد الطرقات، والتسيير الذاتي المدني من خلال تطبيق تعليمات المقاومة من قبل الموظفين العموميين، وصولا إلى تأسيس حكومة رديفة وسلطة بديلة يخضع المواطنون لها كبديل عن سلطة الخصم.[2] إذ إنّ النضال اللاعنفي يعمل من خلال إحداث تغييرات في القوة.

[1]. شارب. من الدكتاتورية. مصدر سبق ذكره. ص 29.

[2]. جان ماري مولر. استراتيجية العمل اللاعنفي. ترجمة أنطوان طوق ووليد صليبي. ط 1. (بيروت: حركة حقوق الناس، 1999). ص 141-204.

إذ إن كلاً من القوة النسبية والقوة المطلقة لكل طرف من الأطراف المتنازعة خاضعتان لتغيرات دائمة وسريعة.[1]

وعلى صعيد الخسائر في صفوف المقاومين، تشير السجلات التاريخية إلى أنه بالرغم من وجود إمكانية لوقوع ضحايا من القتلى والجرحى أثناء التحدي السياسي إلا أن عدد الضحايا يكون أقل بكثير من استخدام الحرب العسكرية، كما أن هذا النضال اللاعنيف لا يساهم في تأجيج دورة القتل والممارسات الوحشية التي لا تنتهي.[2] على أنه لا بدّ من التأكيد هنا على حقيقة هامة مفادها أن النضال اللاعنيف، "من غير المستبعد، بل من المتوقع أن يقابل بقمع جدي من قبل الخصم"،[3] ويُعد اللجوء إلى القمع العنيف في واقع الأمر دليلاً قوياً على أن الفعل اللاعنيف يمكن أن يُهدد تهديداً عنيفاً للنظام القائم. ويُعد بالتالي تأكيداً لمدى قوة اللاعنف. ومن خلال الرد على القمع باللاعنف بدلاً من استخدام العنف المضاد، يمكن أن تثبت حركة اللاعنف أن قمع الخصم عاجزٌ عن إلقاء الرعب في قلوب المواطنين. وفي مواجهة القمع ينبغي للمكافِحين المنخرطين في حركة اللاعنف أن يصمدوا وأن يرفضوا الخضوع أو التراجع، وأن يتحدوا هذا القمع. ومن شأن هذا الموقف أن يجنب

---

[1]. شارب. المقاومة اللاعنفية. مصدر سبق ذكره. ص 125.

[2]. شارب. من الدكتاتورية. مصدر سبق ذكره. ص 31.

[3]. شارب. الإنتفاضة. مصدر سبق ذكره. ص 3.

الحركة الوقوع في فخ الإنجرار وراء محاربة الخصم بالسلاح الذي يحدده هو والذي يتفوق فيه.[1] كما أن قمع الخصم لحركة المقاومة اللاعنفيّة يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة إذا ما أحسن استخدام نتائجه من المقاومين، فهو يؤدّي إلى إثارة التعاطف والتأييد للمقاومين ويزيد من أعداد المنضوين في المقاومة، ويعمّق الشرخ في أوساط الخصم، ويدفع فريقًا منهم باتجاه النظر إلى المآسي وتغيير آرائهم والاعتراف بشرعية مطالب المقاومين. فيما يساهم استخدام العنف من قِبَل المقاومين اللاعنفيين إلى توحيد صفوف الخصم لدعم القمع ضد المقاومة اللاعنفيّة. ويحرمها من المتعاطفين من الجهة المعاديّة، إذ إن العنف يضطر هؤلاء إلى الخيار بين السكوت أو خيانة شعبهم. كما يساهم النضال اللاعنفيّ في إثارة التأييد والتعاطف الدولي.[2] يترك النضال اللاعنفي مجموعة من الآثار الهامة على المواطنين المشاركين فيه والتي من أهمها: اكتسابهم قدرًا أكبر من الاعتزاز بالنفس والثقة بقدرتهم

---

[1]. جين شارب. "دور القوة في الكفاح اللاعنيف". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، (1988: ص 9- 25). ص 9- 17.

[2]. شارب. مقابلة. مصدر سبق ذكره. ص 17.

على التأثير على مسار الأحداث، وإدراكهم لنقاط القوّة التي يمتلكونها.[1] يقول الزعيم الأمريكي الأسود مارتن لوثر كنغ[2] في هذا الصدّد: إن

"الوسائل اللاعنفية تدخل إلى قلوب وأرواح [نفوس] الذين كرسوا أنفسهم لأجلها، وتعطيهم احتراما جديدا لذواتهم لأنها تحرك احتياطي القوة والشجاعة الذي لم يكونوا واعين لامتلاكه. وأخيرا فهي تهز ضمير الخصم بحيث إن المصالحة تصبح أمرا واقعاً".[3]

كما يؤكد كنغ أن هذا النوع من المقاومة يوفر للمقهورين طريقا آخر غير العنف: إذ بالمقاومة اللاعنفية، لا حاجة لأيِّ فرد أو جماعة للخضوع لأية إساءة، كما لا حاجة للمظلوم للُّجوء إلى العنف من أجل رفع الظلم.[4] ويحذر من اللجوء إلى العنف بقوله:

"أنا على يقين بأنه إذا استسلمنا لإغراء اللجوء إلى العنف في نضالنا من أجل الحرية، فإن الأجيال القادمة ستشهد ليلا طويلا من الغمّ والوحشة، لأن الإرث الذي

---

1. شارب. "دور القوة". مصدر سبق ذكره. ص 17- 25.

2. مارتن لوثر كنغ: هو زعيم حركة الحقوق المدنية ومكافحة التمييز في الولايات المتحدة الأمريكية، دفع حياته ثمنا لنضاله برصاص خصومه في نيسان من سنة 1968. حصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1964. المصدر: مؤسسة الحقيقة اللاعنفية. مارتن لوثر كنغ. ترجمة سميّة عبّد. ط 1. (بيروت: حركة حقوق الناس، 1999).

3. مارتن لوثر كنغ. قوّة المحبة. ترجمة أنطوان الخوري طوق. ط 1. (بيروت: حركة حقوق الناس، 1998). ص 176.

4. ساندِرْسُن بك. مارتن لوثر كنغ وحركة الحقوق المدنية.
http://maaber.50megs.com/issue_january04/non_violence1a.htm

سنتركه لهم سيكون سيطرة الفوضى العارمة إلى ما لا نهاية"[1]. "علينا العمل بحماس وعناد للحصول على حقوقنا الكاملة كمواطنين بحيث لا نقول يوماً أيها الأصدقاء بأنّه من أجل الحصول على هذه الحقوق قد لجأنا إلى الوسائل الخسيسة من نفاق وأذية وضغينة وعنف".[2]

لخّص ساندِرْسُن بك فلسفة الزعيم الأمريكي الأسود عن المقاومة اللاعنفية في ست نقاط رئيسية: أولاً: لا يتأسَّس اللاعنف على الجبن، فمع أنه قد يبدو منفعلاً من الناحية المادية فهو فاعل من الناحية الروحية، لما يتطلبه من شجاعة للوقوف في وجه الظلم. ثانيًا: لا يستهدف اللاعنف هزيمة الخصم، بل، يسعى إلى كسبِ تفهُّمه من أجل إيجاد "المجتمع الحبيب". ثالثًا: الهجوم موجَّه ضدَّ الشرِّ، وليس ضدَّ الناس الذين يرتكبون الشر؛ فالنزاع، بنظر كنغ، لم يكن بين البيض والسود، لكن بين العدل والظلم. رابعاً: في اللاعنف ثمة استعداد لتقبُّل الألم بدون اقتصاص من مسبِّبه. خامسًا: ليس المطلوب تجنب العنف المادي وحسب، بل العنف النفسي كذلك؛ فالمحبة تحلُّ محلَّ الكراهية. سادسًا: يتحلَّى اللاعنف بالإيمان بأن العدل سوف يتغلَّب في النهاية.[3] وفي الخطبة التاريخية التي ألقاها للشعب الأمريكي من أمام نصب لنكولن في

---

1. لوثر كنغ. قوّة المحبة. مصدر سبق ذكره. ص 24.
2. المصدر السابق. ص 25.
3. ساندِرْسُن بك. مارتن لوثر كنغ. مصدر سبق ذكره.

واشنطن في الثامن والعشرين من آب 1963، والتي أخذت بعد ذلك عنوان أنا عندي حلم قال:

"لن تكون ثمة راحة ولا طمأنينة في أمريكا حتى ينال الزنجيُّ حقوقَ مُواطَنته. وسوف تستمر زوابع العصيان في زعزعة أسُس أمَّتنا حتى ينبلج فجر العدالة المشرق... إبان الفوز بمنزلتنا المشروعة يجب ألا نرتكب أفعالاً جائرة. فلا نَسعَيَنَّ إلى ريِّ تعطشنا إلى الحرية بالشرب من كأس المرارة والكراهية ... علينا أن نعقد أبدًا لواء جهادنا على مرتبة الكرامة والانضباط الرفيعة. علينا ألا نجيز لاحتجاجنا الخلاق أن ينحطَّ إلى العنف المادي. علينا دائمًا أبدًا أن نتسامى إلى الذرى السامقة لمواجهة القوة المادية بقوة الروح".[1]

ويذهب كنغ في خطابه الذي ألقاه في العاشر من كانون الأول من سنة 1964 في العاصمة النرويجية أوسلو بمناسبة استلامه لجائزة نوبل للسلام إلى أبعد من ذلك في وصف مشاعر طرفي الصراع:

"سأظل أعتقد أنه سيأتي يوم تنحني فيه البشرية أمام مذبح الله لتستلم تاج الانتصار على الحرب وسفك الدماء، وجعل الإرادة الطيبة التي تتعش في إطار اللاعنف المنقذ تسنّ قوانين الأرض. فيسكن الأسد مع الخروف، ويجلس كل إنسان تحت كرمته أو تحت تينته دون خوف".[2]

---

[1]. مارتن لوثر كنغ. أنا عندي حلم. ترجمة: ديمتري أفيرينوس. http://maaber.50megs.com/issue_september03/non_violence1a.htm

[2]. مؤسسة الحقيقة اللاعنفية. مصدر سبق ذكره. ص 139.

ويعمل كنغ على تعميم نموذج اللاعنف في العلاقات بين الدول، فهو بدايةَ يدين الحرب بقوله:

"... أدركت عندئذ أنه لم يعد بوسعي أبدا التشهير بالعنف الذي يلجأ إليه المضطَهدون في أحياء الغيتو قبل أن أشهّر بوضوح بأكبر متعهد للعنف في العالم اليوم: حكومة بلادي. باسم أولئك الشبان، باسم هذه الحكومة، باسم مئات الملايين من الأشخاص الذين يرتجفون من عنفنا، لم يعد بوسعي أن أظلّ صامتًا".[1]

ويؤكد على ضرورة أن تلعب منظمة الأمم المتحدة الدور الرائد في العمل اللاعنفي، إذ أنّها تمثَّل أعلى مستوى عالمي لممارسة اللاعنف. جرت فيها محاولات لحل الخلافات بالتفاوض بديلا عن الحرب. لكن اللاعنف الحقيقي يتعدى تلك المرحلة: فهو ليس فقط غياب العنف. بل هو السعي بجميع الوسائل المتاحة إلى الردّ على التعديات ضد المجتمع الدولي بقوة داعية للسلام. وعندما تعي الأمم المتحدة دورها العظيم فلا بدّ أنها ستبحث جديا في إمكانيات العمل اللاعنفي المباشر.[2]

---

[1]. المصدر السابق. ص 55.

[2]. المصدر السابق. ص 148.

وفي نفس السياق يركّز زعيم التبت الدلاي لاما[1] على نشر مبادئ اللاعنف على الساحة الدولية ويؤكد على أهميتها في تحقيق السلام العالمي، فهو ينطلق من أن الرأفة والرحمة والمودة كيان خُلقيّ بالنسبة للسلام العالمي، وحسب التقليد التبتي فإن على كل إنسان أن يظهر لكافّة المخلوقات حبّه وودّه، فبالسخط والكراهية والنفعيّة لا نقْدر على ضبط أنفسنا، فنفقد السيطرة على غضبنا وتغشى الظلمة أعيُنَنا، وربّما تدفعنا هذه الحالة الحرجة إلى الإقدام على أي عمل حتى الخوض في القتال والحرب.[2]

ويؤكد الراهب البوذيّ على أن التضحيات الجسيمة التي بذلها إنما بذلها بهدف رفع المعاناة عن شعبه، بطريقة لا تسبب المعاناة للآخرين، بعيدا عن العنف والكراهية، ويلخص المبادئ التي يسعى إلى تحقيقها من مقاومته اللاعنفية

---

[1]. الدلاي لاما: إسم مونغولي معناه "بحر الحكمة"، وهو يطلق على زعيم شعب التبت، والمقصود هنا الراهب البوذي "تينزن كيستو" الحاصل على شهادة دكتوراه في علم الفلسفة البوذية، وهو الدلايلاما الرابع عشر الزعيم السياسي والروحي لشعب التبت. ولد في 6 حزيران عام 1935 في شمال التبت الشرقية. في عام 1950 بعد احتلال الصين للتبت بعام واحد تسلّم جميع السلطات السياسية لشعبه. في عام 1959 اضطر إلى المغادرة إلى الهند بعدما قامت القوات الصينية بإخماد الإنتفاضة القومية التبتية التي قادها. منذ ذلك العام لا يزال يعيش في شمال الهند ويتولى إدارة التبت من المنفى، في عام 1989 منح جائزة "نوبل" للسلام كقائد يعمل على تحرير التبت عن طريق اللاعنف. المصدر: الموقع الرسمي لإدارة التبت المركزية. http://www.tibet.net

[2]. الدلائي لاما. رؤية إنسانية لسلام عالمي. ترجمة طاهر شامو. (الهند: مكتب الشرق الأوسط وإفريقيا التابع لمصلحة الاستعلامات العلاقات الدولية لإدارة تبت المركزية، د.ت). ص 7-9.

بتحويل التبت إلى منطقة أمن وسلام ولاعنف حيث يمكن لجميع الناس أن يعيشوا معا في أمن وسلام.[1]

من خلال الإستعراض السابق نخلص إلى أن المقاومة اللاعنفيّة لا تعني على الإطلاق السلبية ولا الإستسلام أو الخضوع أو الجبن، فالنضال اللاعنيف هو في جوهره استبدال الإستسلام والخضوع، بالفاعلية والتحدّي والنضال. كما أن الحملة اللاعنفيّة حتى لو فشلت في تحقيق كامل أهدافها فإنّها لا تخلف وراءها الكثير من الخسائر والآلام، على أن الحملات العنيفة تترك وراءها دائما، سواء فشلت أو نجحت، عبئًا ثقيلا من الويلات المتمثلة بالثكالى واليتامى والأرامل والمقعدين والمشرّدين. ناهيك عن الدمار والخسائر الماديّة.[2]

من التجارب الناجحة في المقاومة اللاعنفية الثورة المصرية 1919-1922، ففي الثامن من مارس/ آذار 1919، ألقت السلطات البريطانية القبض على الزعيم المصري سعد زغلول، رئيس وفد مصر لمؤتمر الصلح وعضوين آخرين، وأبعدتهم إلى جزيرة مالطا، ما دفع المصريين إلى الخروج بمسيرات احتجاج عمّت المدن والقرى، بهدف عودة المنفيين. لتتطور بعد ذلك إلى المطالبة بإستقلال مصر عن بريطانيا. ولقد تميزت ثورة 1919 بانتهاجها

---

[1]. الموقع الرسمي لإدارة التبت المركزية. http://www.tibet.net

[2]. كشطاني. نحو اللاعنف. مصدر سبق ذكره. ص 29.

وسائل لاعنفية من مسيرات، ورسائل احتجاج، وأساليب عرقلة: من قبيل تقطيع السكك الحديدية، وأسلاك الهاتف، وتعطيل وسائل النقل. وبمشاركةٍ واسعة لكافة قطاعات الشعب المصري في فعالياتها من مثقفين، وفلاحين، وعمّال، وطلاب، ونساء، مسلمين وأقباط، واجهتها السلطات البريطانية بكافة أدوات القمع. لكنّها في النّهاية أجبرت السلطات البريطانية على الرضوخ لكثير من المطالب المصريّة، فأعادت المبعدين، ودخلت في مفاوضات مع المصريين، أدّت إلى إنهاءِ بريطانيا لاحتلالها المباشر لمصر، وشكَّل المصريون برئاسة سعد زغلول حكومة وطنية.[1]

وفي النرويج في أعقاب حل الأحزاب السياسية من قِبل الاحتلال النازي في 25 سبتمبر/ أيلول 1940، اندلعت مظاهرات واحتجاجات رمزية، تضمنت إضراب الرياضيين، واستقالة المحكمة العليا النرويجية. ولعلّ أهم مظاهر المقاومة اللاعنفية للاحتلال النازي تمثلت في حركة المدرسين النرويجيين، لقد أصدر النازيون في أكتوبر/ تشرين أول أمرا بأن يوقع المدرسون إعلانا يشيد بالحزب النازي. غير أن المدرسين أصدروا على الفور إعلانا يرفضون فيه الإذعان. وشهدت العديد من المدارس إضرابات وحوادث مختلفة رفض فيها الأفراد التعاون مع الإجراءات النازية. وأعدت منظمة

---

[1]. عبد العزيز عمر. دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1980). ص 423 - 431.

المدرسين السرية قائمة من أربع نقاط للمقاومة تضمنت، رفض كل المحاولات لضم المدرسين إلى الحزب النازي، ومقاومة كل محاولات إدخال الدعاية النازية للمدارس، ورفض كل الأوامر الصادرة عن جهات غير مختصة، وعدم التعاون بأي شكل من الأشكال مع منظمة الشباب الفاشية. وفي فبراير/ شباط أصدر فيكون كويسلنج (رئيس وزراء نرويجي سابق تعاون مع النازيين، وأصبح رمزًا عالميًا للتعاون مع الاحتلال) قوانين تتضمن اعتبار كل المدرسين تلقائيا أعضاء في اتحاد المدرسين النرويجيين الذي تم إنشاؤه على يد النازيين، وأن كل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة يعتبرون أعضاء في جبهة الشباب "ناشيونا ساملنغ". وعلى الفور أرسل ما بين 8 إلى 10 آلاف مدرس من بين 12 ألف مدرس في البلاد خطابات فردية أعلنوا فيها رفضهم وعدم إذعانهم لهذه القرارات، كما أرسل أكثر من 200 ألف من أولياء أمور الطلاب خطابات احتجاجية لوزارة التعليم يحتجون فيها على هذا المرسوم وعلى إغلاق المدارس. ولقد تمكنت حركة المدرسين النرويجيين من إفشال مشروع اتحاد المعلمين النازي، كما نجحت في منع استخدام المدارس كأداة للدعاية النازية.[1]

---

[1]. براد بينت. "نماذج عالمية من حركات اللاعنف". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، (1988: ص 38- 62). ص 38-39.

وفي جنوب إفريقيا اتبعت حركة مناهضة سياسات التمييز العنصري في جنوب إفريقيا طوال الخمسينات عددا من أساليب المقاومة اللاعنفية، كان من أبرزها حركة مقاطعة الحافلات في الفترة الواقعة بين 1955 - 1957، والتي جاءت على خلفية رفع أسعار تذكرة النقل إضافة إلى مطالبة الشركة بوضع جدول جديد لمواعيد الحافلات، والتزام الشركة بتوظيف العمّال السود. قام العمال السود بمقاطعة الحافلات، وشارك في الحركة أكثر من ستين ألف عامل، وكانوا يذهبون إلى مواقع عملهم ويعودون منها كل يوم مشيا على الأقدام، وكان العمّال أنفسهم يفرضون رقابة صارمة لضمان الالتزام بتنفيذ المقاطعة. ممّا اضطر شركة الحافلات إلى الرضوخ إلى مطالب العمّال جميعها.[1]

تبقى التجربة العالمية الرائدة في المقاومة اللاعنفية هي التجربة الهندية، لامتلاكها لخطة عمل استراتيجية عمل على تطبيقها على أرض الواقع مبدعها وقائدها المهاتما غاندي من جهة، ولما حققته هذه التجربة من الوصول بالبلاد إلى الاستقلال والتحرر.

المقاومة اللاعنفية في تراث غاندي

---

[1]. المصدر السابق. ص 41-42.

لقد ولدت فكرة العصيان المدني عند غاندي[2] في عام 1906 في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا كأول خطوة احتجاج أسهم في تأسيسها وشارك فيها ضد قانون استعماري استهدف الأقلية الهندية. وقد حرص منذ البداية على إضفاء مضامين أخلاقية وروحية على فكرته، فتبلور لديه ما عُرَف باللغة الهندية بمبدأ "الساتياغراها" وهي تعبير مؤلف من دمج كلمتي "ساتيا" التي تعني الحقيقة والحب و"أغراها" التي تعني القوة والصلابة، فأصبحت كلمة "ساتياغراها" تعبّر عن مناعة الحقيقة، والصلابة في الذود عنها، في جو مشبع بالحب، إنها، على حد تعبير غاندي، "قطعة نقد يحمل أحد وجهيها شعار الحب، والوجه الآخر شعار الحق"[1]. ومن معانيها: "قوة الروح"[2] وقوّة الحقيقة.

يقول غاندي حول هذا المبدأ:

---

[2]. غاندي: هو موهنداس كرمشند غاندي الملقب بـ "المهاتما" (أي صاحب النفس العظيمة أو القدّيس). ومؤسس المقاومة اللاعنفية وفلسفة اللاعنف (الساتياغراها)، درس القانون في بريطانيا، وعمل محاميا في جنوب إفريقيا (1893- 1915). عاد إلى الهند عام 1915 ليقود بعد سنوات قليلة ثورة لاعنفية ضد الاحتلال البريطاني استمرت حتى استقلال الهند في عام 1947، بعدها بعدّة أشهر سقط غاندي صريعا برصاص أحد الهندوس المتعصبين في 30/1/1948. المصدر: المهاتما غاندي.. داعية اللاعنف. www.aljazeera.net.

[1]. أديب مصلح. السياسي القديس المهاتما غاندي. ط 1. (بيروت: منشورات المكتبة البوليسية، 1992). ص 110- 112.

[2]. إكناث اسواران. رجل ولا كل الرجال بدشاه خان، جندي اللاعنف في الإسلام. ترجمة وديع إبراهيم عطا. ط 1. (القدس: منشورات المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1987). ص 255.

"إن المبدأ المسمى "ساتياغراها" أبصر النور قبل أن يُخترع الإسم ... استعملنا تعبير "المقاومة السلبية" لوصفه. وحين اكتشفت في اجتماع لبعض الأوروبيين، أن تعبير "المقاومة السلبية" كان يؤوّل تأويلا ضيّقا جدا، وحتى لقد افترض أنه سلاح الضعيف، وأنه قد يتميز بالبغض، وأنه قد يتخذ آخر الأمر شكل العنف، أقول حين اكتشفت ذلك تعيّن عليّ أن أعترض على التصريحات كلها، وأشرح حقيقة الحركة الهندية. كان واضحا أن الحاجة تقضي بأن يصوغ الهنود أنفسهم كلمةً تجسّد نضالهم".[1]

وأخذت ممارسة اللاعنف تتبلور، واقعيا، عند غاندي، لدى صدامه الأول بالتمييز العنصري في جنوب إفريقيا، الذي خبره بنفسه، وشاهد آثاره على الهنود المتواجدين على أرض إفريقيا الجنوبية، الأمر الذي دفعه إلى خوض معترك السياسة. فقد كان الاستسلام للظلم جبنا يرفضه، أما المقاومة الجسدية، فكانت شبه مستحيلة، وتُمثّل معركةً غيرَ متكافئة، فضلا عن نفور غاندي الفطري من كل عنف. وكان خيار غاندي هو اللجوء إلى اللاعنف الذي مثّل رفضه للعنف من جهة، وتبنّيه للكفاح من جهة أخرى. "إنه، في آن معا، نضالٌ باسل، وحبٌّ العدو، إنه يرمي لتحطيم الشر لا الإنسان الذي يرتكب الشر، وقد أوجز المهاتما فلسفة اللاعنف بقوله:

---

[1]. المهاتما غاندي. قصة تجاربي مع الحقيقة سيرة المهاتما غاندي بقلمه. ترجمة منير البعلبكي. ط 3. (بيروت: دار العلم للملايين، 1964). ص 369.

’لقد رميت السيف جانبا، ولم يبق لي سوى كأس الحب يسعني تقديمها لمن يهبّون لمقاومتي. إنني أريد أن أقرن أعظم حب، بأشد مقاومة للشر’.[1]

وأوضح غاندي مغزى اللاتعاون ومراميه، فقال مخاطبا البريطانيين:

"البسالة في ساحة الوغى متعذرة على الهند. بيد أن بسالة النفس متاحة لنا. اللاتعاون لا يعني سوى التدرب على التضحية بالذات، وإنني لأتوقع أن أظهر عليكم بآلامي".[2] "إنني أدرك أنني، بانتهاجي مسالك اللاعنف أُقْدم على مخاطر يمكن وصفها بالحمقاء، غير أن الحقيقة لم تحرز، يوما، انتصارا من غير ركوب المخاطر الجسيمة في أغلب الأحيان".[3] "ليس اللاتعاون سورا يقام بين الهند والغرب... بل هو تمهيد لتعاون سليم ينهض على التكافؤ والاحترام المتبادل. إنه كفاح ضد التعاون المفروض بقوة السلاح".[4]

إن الرد على الشر بمثله، يوفر لقوى الشر عناصر النمو والازدهار، أما اللاعنف الذي يقضي أن يحافظ القلب على طيبته وانفتاحه فيؤدي إلى انهيار الشر تلقائيا لافتقاره إلى ما يتغذى به، وغالبا ما تتحول الرغبة الشريرة إلى ندم وخزي أمام الخير والحب. وأما في الميدان فقد جاز تطبيق اللاعنف الغاندي عبر مرحلتين رئيسيتين، الأولى: مرحلة بناء وإعداد الأفراد والجماعات، وتكييفهم مع مفهوم اللاعنف وترسيخ وضع جديد قائم على هذا المفهوم،

---

1. المصدر السابق. ص 506 - 507.
2. المصدر السابق. ص 193.
3. المصدر السابق. ص 232.
4. المصدر السابق. ص 462.

تأهبا للمرحلة الثانية: مرحلة النضال، حيث يمكن استخدام اللاعنف في المعركة السياسية والاجتماعية التي تستهدف تقويض الظلم السائد. باستخدام أسلوب اللاتعاون والعصيان الجماعي للقوانين الجائرة، مع رضاً مسبق بما سيجره ذلك العصيان من تضحيات.[1] على أنه لا ينبغي فهم "الساتياغراها"، المفهوم الغاندي للاعنف، على أنه خضوع وخنوع واستسلام وضعف، حيث يقول غاندي ردّاً على ذلك:

"بالنسبة لي شخصيا وبعض زملائي في العمل (فاللاعنف) صادر عن قوتنا "ويوصف بأنه قوة الروح"، إلا أنه بالنسبة لمعظم (المقاومين) فهو مجرد مقاومة سلبية، لجئوا إليها لأنهم كانوا ضعافا جدا فلم يستطيعوا أن يتخذوا العنف نبراسا لهم" ... "إن عقيدتي بالنسبة للاعنف هي قوة ناشطة ليس إلا، فلا مجال هنا للجبن أو الضعف".[2]

بل يذهب غاندي في رفضه الجبن إلى أبعد من ذلك بكثير فهو يفضّلُ اللجوء إلى العنف على الإستكانة والجبن وانتهاك الكرامة:

"إني أومن بأنه إن كان هناك خيار بين الجبن والعنف، فاني عندئذ أنصح بالعنف ... وعندي أن أرى الهند وقد عمدت إلى السلاح، تحمله وتتأهب به للذود عن شرفها، أحب إلي من أن تقف وهي ترى انتهاك حرماتها وجرح كرامتها وهي صامتة ولكني أعتقد أن المقاومة السلبية خير من العنف، لأن الغفران يزيّن

---

[1]. المصدر السابق. ص 512.

[2]. اسواران. مصدر سبق ذكره. ص 252

الجندي ولا يشينه. على أن الإحجام عن القتال لا يعد غفرانا إلا حين تكون القدرة على إنزال العقاب. وليس للغفران معنى إذا هو نبع من العجز والخوف، فان الفأر لا يغفر للقط تمزيقه لجسمه".[1] ويؤكد على الفرق الشاسع بين الخوف واللاعنف: "إذا كان الهنود يخشون العنف، إذن يتعين عليهم أن يتدربوا على القتال ليتمكنوا من التخلي عن القتال ... هنالك أمل لرجل العنف بأن يصبح لاعنفيا يوما ما. غير أنه لا أمل لرجل جبان في هذا المجال".[2]

ولكن عندما يصطدم مناضلو اللاعنف بأعداء لا يملكون ضميراً فليس عليهم الذهاب إلى الموت مجاناً، عليهم حمل السلاح كآخِر وسيلة لتحقيق العدالة.[3] ويلخّص غاندي ذلك في عبارة تكاد تختصر الحد الفاصل بين اللاعنف والاستسلام:

'إذا لم يكن هناك خيار إلا بين العنف والقبر، فإنني أنصح بالعنف'.[4]

ولكي يكون اللاعنف مجدياً، لا بدَّ له من إرادةٍ مصمَّمةٍ على تقبُّل الألَم، على أن ذلك لا يعني خنوعاً ذليلاً لإرادة الطاغي، بل مقاومة شروره بكلّ ما في المرء من طاقات.[5]

---

[1]. سلامة موسى. غاندي والحركة الهندية. ط 2. (القاهرة: سلامة موسى للنشر والتوزيع، 1962). ص 114.

[2]. اسواران. مصدر سبق ذكره. ص 252.

[3]. الكيالي. موسوعة السياسة. ج 5. مصدر سبق ذكره. ص 387.

[4]. المصدر السابق. ص 387.

[5]. مصلح. مصدر سبق ذكره. ص 559.

وفي حديثه عن التضحيات التي يقدمها المقاومون اللاعنفيون، يقول غاندي:

"إننا لا يمكننا أن نحقق استقلالنا إلا إذا كنا على أهبة الموت ننتظره .. ومن استعد، وتأهّب، كان حريا أن ينجو من الحوادث ... والشجعان يلقون الموت وعلى شفاههم الابتسامات. ولكنهم مع ذلك يحترسون ... إنا لا نقترح الموت أو الحبس من أجل غاية تخالف الأخلاق الحسنة، ولكن يجب أن نستعد للصعود على المشنقة ونحن نقاوم مظالم الحكومة"[1]. ويضيف موضحاً: "إن الاستقلال هو ترك الخوف من الموت، لأن الأمة التي تجيز لنفسها أن تتأثر من الخوف من الموت لن تنال استقلالها. وهي لو نالته لما استطاعت القيام عليه والاحتفاظ به".[2]

على أن نهاية حركة من حركات اللاعنف لا يمكن أن توصف بأنها رائعة وجليلة إلا إذا جعلت اللاعنفيين أقوى وأكثر إقداما مما كانوا عند بدئها.[3] هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية، فإن انتقام الخصم في حال المقاومة اللاعنفية لا يطال الشعب بأكمله، ولا يهدّد البنية التحتية للبلاد، إن المقاومة غير العنيفة طريقة تتيح للمناضل اللاعنفي أن يدافع، دفاعا مباشرا عن كل حق مُهدَّد، وذلك بإلقائه العذابات التي يمكن أن تترتب عن هذا الدفاع على عاتقه وحده. إذن، إنه السبيل المعاكس تماما للمقاومة المسلحة. إن ميزة اللاعنف في نضاله ضد الظلم تكمن في أنه لا يصيب بالعذاب سوى الذي يستخدمه.

---

[1]. موسى. مصدر سبق ذكره. ص 121.

[2]. المصدر السابق. ص 118.

[3]. غاندي. قصة تجاربي. مصدر سبق ذكره. ص 506.

وفي حال ارتكب المناضلون اللاعنفيون بعض الأخطاء في الطريق، فإن من شأن هذا ألا يؤذي الآخرين.[1]

وفي الممارسة العمليّة في المقاومة اللاعنفيّة، أكدّ غاندي على أهميّة المقاطعة الاقتصاديّة كأداة هامّة من أدوات النضال اللاعنفي، حيث قال:

"يجب أن نَعُدَّ اتخاذ الملابس الأجنبية خطيئة، لأننا لا يمكننا أن نفصل بين الأخلاق والاقتصاديات التي تؤذي الأمة في أخلاقها. يجب أن تعد من الخطايا والذنوب ... ومن الخطيئة أيضا أن أشتري القمح الأمريكي في حين أن جاري الذي يبيع القمح الهندي لا يجد من يشتريه منه، كما أني أذنب ذنبا عظيما إذا أنا اشتريت الأقمشة الإنجليزية الغالية مع أني أعرف أني لو اشتريت القماش الذي غزله ونسجه عمّالٌ هنود فاني أستطيع أن أكسو نفسي وأكسوهم".[2]

ولقد ظل غاندي طيلة حياته متمسكًا باللباس الهنديّ المنسوج محليًا. مستهدفا من وراء ذلك ضرب المصالح التجارية البريطانيّة، والترويج للصناعة المحلّية الهنديّة.[3]

وفي رسالة وجهها غاندي إلى نساء الهند ليساعدْن في المقاومة قال:

"أخواتي العزيزات لقد قرر "مؤتمر جميع الهند" أن يعيّن يوم 30 سبتمبر (من سنة 1921) لكي يكون تاريخ إتمام حركة مقاطعة القماش الأجنبي ... وقد أُعْطيتُ

---

[1]. موهنداس غاندي. كل البشر أخوة. ترجمة أنطوان أبو زيد. ط 1. (بيروت: حركة حقوق الناس، 1997). ص 41.

[2]. موسى. مصدر سبق ذكره. ص 128.

[3]. الكيالي، وآخرون. موسوعة السياسة. ج 4. مصدر سبق ذكره. ص 317.

امتياز إشعال النار في كومة كبيرة من أقمشة السيدات ... وإنّي أشعر أن أولئك الأخوات اللواتي قدمن أقمشتهن وملابسهن للنار قد أحسنّ صنعا ... لقد كان هذا الحريق عملية جراحية لجأنا إليها لكي نقي بها جسم الأمة من أمراض أخرى هي أعصى على العلاج وأشدّ فتكا".[1]

وفي 2 مارس/ آذار 1930 بعث غاندي إلى نائب الملك البريطانيّ في الهند يُعْلمه أن العصيان المدني سوف يبدأ بعد تسعة أيام، وقد لخّص في هذه الرسالة بعض مبادئ اللاعنف التي قام عليها نضاله لتحرير الهند، وأهم ما جاء فيها:

'تراني على كراهيتي للحكم البريطاني، وهو يمثل القوة الوقحة، لا أضمر شرا لبريطاني واحد، فلست أرى شيئا يمكن أن يضع حدا لعدوان الحكومة المنظم إلا عدم عدوان منظم نقوم به من جانبنا، فيتخذ عدم العدوان المنظم شكل عصيان مدني عام، ينضوي تحته كل راغب باختياره، وكل مرادي أن أفتح عيون قومك على ما فعلوه بنا من شر، دون أن ألحق بهم أدنى أذى، فغايتي إذا أحسنتم فهمها هي خدمتكم بمنعكم من فعل السوء كما أخدم أمتي بالتخلص من آثار هذا السوء'.[2]

كان غاندي قد حزم أمره على تحدي القانون البريطاني، ومصالح بريطانيا الاقتصادية، بدءا بتحطيم امتياز الملح، الذي كانت الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحق تصنيعه وتسويقه، وتفرض عليه ضريبة، كانت ترهق كاهل

---

[1]. موسى. مصدر سبق ذكره. ص 104.

[2]. مصلح. مصدر سبق ذكره. ص 172- 182.

الشعب الهندي الفقير. ولقد اختار مسرحا لانتهاكه قانون الملح الجائر، مدينة "داندي" الساحلية، ولقد قرّر اجتياز نحو أربع مئة كيلومتر سيراً على الأقدام لكي يحيط عمله بأوسع حملة إعلامية، ويشرك به أكبر عدد من مواطنيه. وعندما انتهى غاندي وصحبه إلى "داندي"، في الخامس من أبريل/ نيسان 1930 كان موكبه الذي انطلق بسبعين شخصا، قد غدا جيشا صغيرا قوامه بضعة آلاف. لقد كان عمل غاندي إيذانا بانتفاضة شعبية على أوسع مدى، في كلكتا قامت جماعة بتصنيع الملح، جهارا، تحت أنظار خمسين ألف متفرج متحمّس، بحيث لم يجرؤ رجال الحكومة على التعرض لهم. لقد أسهمت حملة الملح في تدعيم شتى أشكال اللاتعاون التي طالما بشّر بها غاندي، فتضاعف عدد الموظفين الذين هجروا مراكزهم، واتسعت مقاطعة الأقمشة البريطانية. وواجهت الحكومة البريطانية الانتفاضة الهندية بالقمع، ووصل عدد المعتقلين الهنود إلى مئة ألف معتقل، وكان بينهم غاندي نفسه، وردّت الجماهير على القمع بالإضراب، وبمزيد من العصيان المدني الخالي من العنف.[1] لقد استمر نضال غاندي اللاعنفي طيلة "اثنين وثلاثين"[2] عاما وهو يناضل من أجل السلام الذي أكد أنه لا يتحقق إلا من خلال الحرية، "إن

---

[1]. المصدر السابق. ص ص 237- 246.

[2]. غاندي. كل البشر. مصدر سبق ذكره. ص 5.

الحرية توأم السلام".[1] واستمر غاندي في مقاومته اللاعنفية حتى نيل الهند استقلالها في 16 آب من عام 1947، ولقد اعتبرت تجربة غاندي في المقاومة اللاعنفية من أنجح وأغنى التجارب العالمية. هذه التجربة التي تأثر بها عبد الغفار خان أحد زعماء قبائل البتهان[2] في بيشاور، والذي أسس في عام 1929، جيش "خوداي خيد متجارس"، أي "جند الله"، وقد تشكّل هذا الجيش من الرجال والنساء الذين التزموا بنبذ العنف. وقد دُرَّب هؤلاء تدريباً دقيقاً، وكانوا يرتدون زياً خاصاً ويتبعون قواعد الانضباط العسكري. وكانوا يحملون أعلاماً خاصة، ولهم فرق موسيقية. وقد أُطلِق على هذا الجيش اللاعنيف أيضاً "أصحاب القمصان الحمراء" إشارة إلى لون زيَّهم الموحّد. وكان هذا الجيش الذي وصل تعداد المنضوين تحت لوائه إلى ما يقرب من 80 ألف في نهاية صيف عام 1930، يجوب القرى لفتح المدارس وإكمال المشروعات، وحفظ النظام في التجمعات الجماهيرية. وكانوا يشنّون هجمات سلمية أيضاً على قاعات المحاكم ومستودعات الخمور التي كانت تُشكّل تجارة مهمّة لبريطانيا. لقد أزعج هذا الالتزام الكامل باللاعنف من جانب البتهانيين السلطات البريطانية، وحاولت أن تدفعهم للجوء للعنف إلا أنها فشلت. وفي

---

[1]. لويس فيشر. غاندي الثائر القديس. ترجمة صوفي عبد الله. (القاهرة: دار الهلال). ص 214.

[2]. وهي القبائل التي تُعرف اليوم بقبائل البشتون، وهي قبائل موزعة ما بين الباكستان -التي كانت جزءا من الهند- وأفغانستان. (الباحث).

عام 1933، لم يجد البريطانيون مفرًا من التراجع وإعلان الإقليم مستقلاً ذاتيًا على قدم المساواة مع الأقاليم الأخرى[1].

وأخيرا إنّ النضال اللاعنفي قد أثبت نفسه كخيارٍ في السنوات الأخيرة بشكل واضح، فمنذ عام 1980 تمكن تحدّي الشعوب الذي تميز في الغالب باللاعنف من إسقاط الأنظمة الدكتاتورية في إستونيا ولاتفيا ولتوانيا وبولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا ومدغشقر ومالي وبوليفيا والفلبين. وعملت المقاومة باستخدام النضال اللاعنفي على ترسيخ التوجه نحو الديمقراطية في نيبال وزامبيا وكوريا الجنوبية وتشيلي والأرجنتين وهاييتي والبرازيل وأوروغواي وملاوي وتايلندا وبلغاريا وهنغاريا وزائير ونيجيريا وأجزاء مختلفة من الاتحاد السوفييتي السابق.[2]

المبحث الثاني: المنطلقات الفكرية والفلسفية للمقاومة اللاعنفية في النضال الفلسطيني

---

[1]. بينت. "نماذج عالمية. مصدر سبق ذكره. ص 46- 48.

[2]. شارب. من الدكتاتورية. مصدر سبق ذكره. ص 10

إنّ الشعب الفلسطيني الذي خضع وما يزال للاحتلال لفترات طويلة من القرن العشرين والحادي والعشرين كان أمام خيارين: الصمود والمقاومة، أو الإستسلام والإنقياد لإرادة المحتل. لقد تبنى الخيارَ الأول من خلال هبّاته المتلاحقة. تأرجح بين خياريّ مقاومة، تمثل أولهما بالكفاح المسلح، فيما تمثل ثانيهما بالنضال اللاعنفي. وفي الحالتين ساق مناصرو كل خيار مبرراتهم وبراهينهم على جدوى خيارهم.

يرى أنصار الكفاح المسلح أن هذا الخيار احتل مكانة هامة ورئيسية في النضال الوطني التحرري، وانتهى إلى نجاح غالبية الثورات العالمية التي قامت عليه، بنيلها الاستقلال الوطني، وما زالت المنظمات الدولية تضمن وتجيز الحق في استخدام هذا الأسلوب من قِبَل الشعوب الخاضعة للاحتلال، كحق من حقوقها. وتأتي أهميته وموقعه الرئيسي بين أشكال النضال الأخرى، لأنه يتمتع بخاصية قدرته على إيقاع الألم والضرر الكبيرين بالعدو وجيشه، ويثير الرعب والفزع في قلوب المحتلين نتيجةً للخسائر التي تقع في صفوفهم. كما يساهم في رفع الروح المعنوية للشعوب المحتلة ويمنحها الثقة بقدراتها الذاتية على دحر الاحتلال. فيما تمتلك الانتصارات الناتجة عن العمليات القتالية، القدرةَ على المساهمة في اتساع دائرة القوى الاجتماعية الملتفة حول الحركة الوطنية، التي تتخذ من الكفاح المسلح طريقا للتحرير، ما يمنحها

مصداقية أكبر وسط جماهيرها، ويُصَلِّبُ موقفها الوطني، ويشكِّل ضابطا لنزعات المساومة لدى القوى التفريطيّة في الثورة. وهو يشكل بالتكامل مع أشكال النضال الأخرى أداة ضغط على المحتل، ويسرِّع في عملية التحرر الوطني. وأخيرا فإن طبيعة العدوّ الصهيوني الذي يواجهه الشعب الفلسطيني، عدوٌّ استيطاني، إجلائي، إحلالي، يهدف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه، إستنادا إلى عقيدة عنصرية، لا يمكن التصدي له بغير القوة مرتبطةً مع الأساليب الكفاحية الأخرى.[1]

أما لدى أنصار المقاومة اللاعنفية، فإننا إذ نحاول أن نكتشف ما هي البراهين والأدلة التي يقدمونها على جدوى خيارهم، لنجد الأمر غاية في الصعوبة، الأمر الذي يُلزمُنا اتخاذ كل وسائل الحذر، لتقينا مثالب التسرّع في الوصول إلى مواقف يمكن أن توصف بالمطلقة. إلا أنّه يمكن التأكيد على وجود وسائل أخرى غير العنف متاحة أمام الفلسطينيين لرفع الظلم والمعاناة عنهم، يمكنهم اللجوء إليها لمقاومة الغبن اللاحق بهم، والتحرر منه وامتلاك ناصية أمرهم.

محدّدات ومرتكزات المقاومة اللاعنفية الفلسطينية

---

[1]. عمر حلمي الغول. التحولات الفلسطينية 1967 - 1987. ط 1. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1992). ص 125 – 126.

إن تجارب الشعوب عديدة وغنية بالأمثلة في مجال استرداد حقها في الحياة والحرية والعدالة دون مواجهة العنف بالعنف، فالمواجهة الحقيقية المدروسة تتم بإعلان رفض إشكالية الظلم المتمثلة بالإعتقاد بأن الظلم هو مسؤولية الظالم الذي يرتكبه فقط، وعدم الإدراك بأن الظلم أيضا هو مسؤولية المظلوم الذي يخضع له. إن الخاضعين للإحتلال ليسوا فقط مسئولين عن الأعمال التي يقومون بها بأنفسهم، بل هم أيضا مسئولون عن تلك الأعمال التي أجازوا للاحتلال القيام بها، باستفادته من خضوعهم وطاعتهم له. وينطلق التخطيط للتغلب على هذا الخضوع والإنطلاق نحو مقاومة لاعنفيّة تقود إلى الحرية من إدراك هذه الإشكالية.[1] على أن اللجوء إلى النضال بلا عنف، إنما يعني ضرورة التواضع على استراتيجية عمل شاملة، فرغم وجوده في التاريخ الفلسطيني، إلا أن هذا الشكل من أشكال المقاومة لم يؤخذ مأخذ الجدّ، وعليه يمكن القول إن المقاومة اللاعنفيّة هي ليست خيارا نضاليا جديدا أو طارئا على الشعب الفلسطيني. فظاهرة المقاومة اللاعنفية لها أشكالها وتعبيراتها التي تباينت تبعا للظروف السياسية والتاريخية التي مر بها العمل الجماهيري الفلسطيني، الذي تميز بكونه لاعنفيّا، قائما

---

[1]. نافذ عسيلة. الفلسطينيون وخيار المقاومة المدنية. 5 تشرين أول 2001.
http://www.amin.org/views/nafez_assaileh/2001/05oct2001.html

على جهود المدنيين، يسعى لتحقيق أهداف معينة يلتف حولها جميع المنخرطين فيه والمؤيدين له.[1]

إن عوامل نجاح المقاومة اللاعنفية مرهون بإيجاد استراتيجية مقاومة لاعنفية، تقوم على تحليل الواقع الذي تنطلق منه وتترعرع فيه المقاومة، وهو ما يشمل نقاط القوة والضعف للشعب الفلسطيني من جهة، ومؤسسات الإحتلال الإسرائيلي من جهة ثانية، وكيفية ضرب المقاومة لنقاطِ ضعف الإحتلال وتجنب نقاط قوته، لأن ضربها يزيدها قوة. فبينما يشكل الجيش الإسرائيلي إحدى أهم نقاط القوة لدى الاحتلال، وإحدى أهم نقاط الضعف لدى الفلسطينيين، فإن الإعلام يشكل نقطة ضعف الاحتلال ونقطة قوة الفلسطينيين.[2] وهنا يؤكد عبد الجواد صالح على أن الفلسطينيين لم يشكلوا في أية لحظة تاريخية تهديدا عسكريا حقيقيا على إسرائيل كما لم يكونوا قادرين على تشكيل هذا التهديد. لقد كانت دائما القوة العسكرية الإسرائيلية قوة بالغة التفوق مقارنة بالقوة العسكرية الفلسطينية.[3] ويؤكد الباحث الإسرائيلي "حاييم ليفنبيرغ" على وجود هذا التفاوت في القوة بين الطرفين

---

[1]. نافذ عسيلة. المقاومة المدنية اللاعنفية هي خيار نضالي فلسطيني آخر. 7 تشرين ثاني 2003. http://libyaforum.org/index.php?option=content&task=view&id=673&Itemid=41

[2]. سامي عوض. مقابلة مع الباحث. (بيت لحم: 15/11/2006).

[3].Abdul Jawad Saleh. **The Palestinian Non-Violent Resistance Movement**. Al Bireh. 2002. p1. بحث غير منشور

في فترات تاريخية سابقة، فقد جاء في بحثه "استعداد السكان العرب في فلسطين عسكريا، 1945- 1948" أن الافتقار إلى قوات فلسطينية نظامية مدربة، وعدم وجود بنية لقيادة مركزية، أو مصدر موثوق للحصول على الأسلحة والعناصر الأخرى للضعف العسكري الفلسطيني "مقارنة مع القوة الهائلة نسبيا للقوات الصهيونية".[1] كل ذلك قاد إلى هزيمة الفلسطينيين عام 1948.لذلك أراد الاحتلال خلق تيار فلسطيني يُمَكِّنه من تسويق العنف الفلسطيني للرأي العام الإسرائيلي والدولي. فكلما اشتدت وتيرة هذا العنف تحققت منافع أكبر للاحتلال، فهو بحاجة إلى انتحاريين فلسطينيين بقدر حاجته إلى تصوير من يكافح الاحتلال الإسرائيلي على أنه تيار معاد للسامية.[2] وتؤكد ذلك الصحفية الإسرائيلية عميره هاس مراسلة صحيفة هآرتس بقولها:

"يعمل قادة الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية دائما على تضخيم التسلّح الفلسطيني ويعزز ذلك مشاهدة الإسرائيليين للفلسطينيين المسلحين الملثمين يجوبون شوارع المدن الفلسطينية، إضافة إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية غير المحايدة والتي تدفع في ذات الاتجاه، ويرمي جنرالات الجيش والأمن من وراء ذلك إلى حشد الدعم للجيش وأجهزة الأمن لتبرير امتيازاتهم ووجودهم ورواتبهم، وضمان الصمت الجماهيري في الشارع الإسرائيلي على الاستخدام الحر للأسلحة

---

[1]. رشيد الخالدي. "الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل". الحرب من اجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948. بإشراف يوجين روجان وآفي شلايم. ترجمة أسعد كامل إلياس. الرياض: مكتبة العبيكان، (2004: ص 33 - 71). ص 41.

[2]. Maria J. Stephan. **The Victory**. Birzeit. 2003. p2 . بحث غير منشور

ضد الفلسطينيين، وما التخويف المنهجي إلا وسيلة لتوسيع هامش المناورة وحرية الحركة ربما لدرجة إلقاء آلاف القنابل العنقودية على غزة، كل ذلك يدعم أسطورة الحل العسكري وليس السياسي أي تأييد استمرار نظام الاحتلال والإمتيازات التي يوفرها للإسرائيليين".[1]

وينطلق الأكاديمي صالح عبد الجواد من ذلك في معرض قراءته لانتفاضة 2000 مؤكدا أن استراتيجيا اللاعنف تحول النضال الفلسطيني إلى نضال شعبي وجماهيري وهو ما يُمثل السبيل الأمثل للوصول بالفلسطينيين إلى أهدافهم، في حين أن المواجهات المسلحة غير المحسوبة تحيد غالبية الشعب عن المشاركة. فيما شكلت استراتيجيا المواجهة أو التورط في المواجهة التي استدرجت إسرائيل الفلسطينيين إليها حالة اصطفاف وإجماع داخل الصف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وأهدافهم، وقوّضت قوى اليسار الإسرائيلي المتعاطفة مع بعض الحقوق الفلسطينية، وغيّبت الخطاب الفلسطيني المحرّك لهذه القوى والدافع لها للعب دورٍ ضاغطٍ في الشارع الإسرائيلي لصالح النضال الفلسطيني.[2] ويؤكد على أن المقاومة المسلحة بدون إعداد

---

[1]. عميره هاس. "إسرائيل تخوف شعبها من الفلسطينيين لتكريس التفكير العسكري وإضفاء الشرعية على سياستها". جريدة الحياة الجديدة. (رام الله). 19/10/2006. نقلا عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية.

[2]. صالح عبد الجواد، وآخرون. "وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها". وقائع ندوة عقدتها مجلة الدراسات الفلسطينية في مدينة البيرة في الضفة الغربية بتاريخ 12/4/2001. مجلة دراسات فلسطينية. عدد 47. (2001: ص 42- 59). ص 56.

تمثل مغامرة ووصفة لا تخيب في إنزال الكوارث. معتبرا أن المقاومة اللاعنفية التي تمثلت بالصمود والتمسك بالأرض للجماهير شكلت عاملا حاسما في تفويت الفرصة على المخططات الصهيونية في ترحيل الفلسطينيين من سكان الجليل والمثلث أعقاب مجزرة كفر قاسم 1956.[1] إن اللجوء للقوة العسكرية في الوقت الذي يمتلك فيه العدو هذا المستوى الهائل من هذه القوة، يعتبر خطأً جسيماً، فيما تشكل المقاومة اللاعنفية وسيلة أكثر قدرة على تحقيق الأهداف والمطالب الفلسطينية. ومن خلال هذه المقاومة يمكن سحب المبررات الإسرائيلية للقمع أمام الرأي العام الدولي والدول الداعمة لسياسة الاحتلال.[2] وفي ذات السياق يقول جوناثان كتّاب في تقديمه لكتاب المقاومة اللاعنفية لِجين شارب:

"أما بالنسبة للفلسطينيين الذين لا يستطيعون لأسباب موضوعية، التفوق في العنف على الإسرائيليين، فإن سياسة اللاعنف توفر لهم فرصا حقيقية لمقاومة الإحتلال وتقترح عليهم برنامجا ناجعا للنضال، تستطيع جميع طبقات المجتمع أن تشارك فيه" إن المقاومة اللاعنفية "تدعم تحقيق الأهداف الوطنية، كتثبيت الهوية الفلسطينية، وتعزيز الصمود، ومقاومة الاحتلال وتحدي ممارساته" وتجرد "الإحتلال من تبريرات

---

[1]. صالح عبد الجواد. "في ذكرى مرور خمسين عاماً على العدوان الثلاثي ومجزرة كفر قاسم". صحيفة القدس. 30/10/2006.

[2]. بانوراما وهولي لاند ترست. مؤتمر تعزيز النضال الجماهيري اللاعنفي لإنهاء الإحتلال الذي عقده المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما) ومؤسسة هولي لاند ترست في مدينة رام الله بتاريخ 14- 16/4/2005. /http://www.holylandtrust.org

"الأمن" التي يستخدمها في تبرير الاضطهاد وتجنيد وزيادة مخاوف الإسرائيليين العاديين من أجل زيادة العدوان والتوسع".[1]

تبرز أهمية مناقشة فلسفة اللاعنف من زاويتين: الأولى، أهمية المقاومة من أجل التحرير، والثانية، أهمية الصمود من أجل المقاومة. ويميّز الباحث إبراهيم الدقّاق بين مفهومين للصمود، الصمود المقاوم [الإيجابي] الذي يخلق البدائل لما يطرحه الإسرائيليون، ولا يمكن حدوثه إلا بالمقاومة اللاعنفية، والصمود الساكن [السلبي] الذي يتمثل بالتكيف والتطبيع والتهدئة. وبمقارنة هذين الخطَّيْن من الصمود بأساليب اللاعنف التي حددها شارب نجد أن الصمود المقاوم يقابل الاستخدام المرن للقوة ضد الخصم، إنه نمط الفعل الذي لا يذعن لقوة الخصم أو يُسلّم بها، وإنما يسعى لخلق قوته الذاتية، الأمر الذي يصل إلى حد القيام بالأفعال التي تصنف كأنماط من عدم التعاون، سواء كانت هذه الأفعال اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبهذا المعنى فإن تشييد الأبنية الإجتماعية- الاقتصادية الوطنية، وتطوير الاعتماد على الذات والمؤسسات المساندة، كلها أشكال من نشاطات عدم التعاون. وعندما يتم إرساء هذه الأسس المحلية، يمكن للفلسطينيين في الأراضي المحتلة أن

---

[1]. شارب. المقاومة اللاعنفية. مصدر سبق ذكره. ص 8.

يُنفّذوا الإضرابات والمقاطعات وغيرها من أشكال المقاومة اللاعنفية دون الخوف من أساليب القمع الإسرائيلية.[1]

وفي محاولة البحث عن مفهوم المقاومة اللاعنفيّة في التراث الفلسطيني نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للتأكيد على بعض الجوانب الفلسفية التي سبق أن ذكرها، ولكن من خلال ربط منظريها الفلسطينيين لعلاقتها بالتجربة الفلسطينية. في تحليله لعلاقة القوة باللاعنف، يؤكد مبارك عوض على أن اللاعنف فنّ من فنون القوة، ونشاط يقود إلى العدالة والسلام. إنه وسيلة لتعاطي القوة واستراتيجيا مصمَّمَةٌ لقتال خصم عنيف وعازم ومدجج جيدًا لممارسة القوة العسكرية. إنه استراتيجيا مصمَّمَةٌ للاستخدام ضد خصوم يتعذر دحرهم بالعنف. واللاعنف لا يقلل من عنف الخصم، بل يعطّل فاعليته وحسب. فالقامع يحافظ على سلطانه من خلال خنوع المقموع. فحالما يتم التراجع عن هذا الخنوع فإن القامع يفقد سلطانه".[2] فالمقاومة اللاعنفية ليست أسلوبا سلبيا، بل إنها عملية ايجابية فعالة، ونوع من المواجهة المتحركة، تستلزم تعبئةً عامةً للموارد والطاقات، وتحتاج إلى تدريبات خاصة، ودرجةٍ عالية من التنظيم والانضباط. ووجوب مراعاة العلانيّة في شن الحملات اللاعنفية المختلة. إن المقاومة اللاعنفية

---

1. الدّجاني. مصدر سبق ذكره. ص 96 - 99.

2. مبارك عوض، وعبد العزيز سعيد. قوة اللاعنف كنشاط سياسي وأسلحته. http://maaber.50megs.com/issue_october03/non_violence3a.htm

هي نضال لا يقلُّ في جِدِّيته عن المواجهات العنيفة.[1] فالمقاومة اللاعنفية ترمي إلى استخدام وسائل غير عنيفة، منظمة بشكل جماعي، من خلال إتاحة الفرصة للمبادرة الشعبية الواسعة ومشاركة الجماهير في مواجهة الاحتلال، واستخدام أساليب تعبر عن مكامن القوة الفلسطينية وتبتعد عن الأشكال التي قد تسئ إلى نضال الشعب الفلسطيني أمام الرأي العام الدولي.[2] كما يتميّز نضال اللاعنف بالقدرة التجنيديّة العاليّة حيث إن نسبة عالية من الجمهور من مختلف الأعمار والاتجاهات تنخرط في أنشطة المقاومة. بينما العنف يستوعب نسبة ضئيلة من فئة الشباب. وعبر تصعيد الكفاح تتبدد بين الجمهور حالات الإحباط وعدم الثقة بالذات والارتياب بالآخرين. وفي مدرسة النضال الجماهيري تجري عملية تربوية تثقيفية للجماهير تقود إلى التآخي والتكافل الاجتماعي وتنمية العزيمة الكفاحية للفلسطينيين. ويؤكد عوض على أن النضال اللاعنيف يستفيد بأكبر قدر ممكن من طاقات وموارد الفلسطينيين، ويعطي لجميع قطاعات المجتمع المحلي فرصة للاشتراك الفعلي في النضال، بدلا من مراقبته سلبيا، كما يحيّد إلى درجة كبيرة قوّة آلة حرب الاحتلال، ويجنّد لصالح القضيّة الفلسطينية بعض قطاعات المجتمع الإسرائيلي، ويمتلك القدرة على التأثير في الرأي العام

---

[1]. المصدر السابق. ص 11.

[2]. بانوراما وهولي لاند ترست. 14 - 16/4/2005. مصدر سبق ذكره.

العالمي، ويكشف الحقيقة التوسعية للحكومة الإسرائيلية وتهاونها مع المستوطنين وهروبها من تطبيق الاتفاقيات ويحرمها من التبريرات القائمة على الأمن التي تدعيها، ويعمل على تفكيك المجتمع الإسرائيلي ويمنع التفافه حول أدوات القمع التي تستخدمها مؤسساته الأمنية والعسكرية، ويساعد على عزلة إسرائيل أخلاقيا وسياسيا.[1]

يشير سامي عوض إلى أن المقاومة اللاعنفية تمتلك الآليات لإفساح الطريق أمام الفرد للمشاركة في العمل النضالي ضد الإحتلال والظلم، وتمنح الفرد القدرة على اكتشاف ما لديه من القوة لصناعة التغيير، واكتشاف دوره الفاعل في المقاومة، وإخراج المقاومة من إطارها النخبوي وعدم حصرها في فئة معينة من المجتمع، فالمقاومة اللاعنفية تعتبر الفرد طفلا كان أم شيخا أم امرأة أم شابا أهم نقاطِ قوتها.[2] فهي وحدها التي تمتلك القدرة على وضع برنامج عملٍ يومي للمقاومة، يضمن استمرارية النضال الفلسطيني، وإخراجه من الموسمية إلى الديمومة حتى تحقيق أهدافه. فالمقاومة اللاعنفية سلاح صامت يُحدِث أثره بالتراكم التدريجي. والمقاومة اللاعنفية تمتلك القدرة على نزع الخوف المستقر في التركيبة النفسية للمجتمع الفلسطيني لمواجهة الاحتلال.[3]

---

[1]. عوض. اللاعنف في الأراضي المحتلة. مصدر سبق ذكره. ص 10 - 11.

[2]. سامي عوض. مصدر سبق ذكره.

[3]. مبارك عوض. مقابلة مع الباحث. (بيت لحم: 30/12/2005).

علاقة المقاومة اللاعنفية بالكفاح المسلح

تقوم الفلسفة الفلسطينية للاعنف على مبدأ تعدد الخيارات، رافضة مبدأ البدائل التي ينفي أحدها الآخر، معتبرة أن اللاعنف بالأساس هو حرية الإختيار. ومن هذا المبدأ ينطلق مبارك عوض ليفَسِّر طبيعة العلاقة بين المقاومة اللاعنفيّة والكفاح المسلّح:

"إن خيار المقاومة اللاعنفية الذي نقدمه يعتبر من أنجح وسائل النضال للفلسطينيين في هذه المرحلة الزمنية بالذات. إن هذا الخيار لا يشكل بديلا أو رفضا لمواجهات عنيفة. ولا يمنع أن يتحول هذا الخيار إلى مواجهات عنيفة في مرحلة لاحقة".[1]

إنّ النشاط التعبوي الجماهيري، والذي يهدف إلى توعية الجماهير حول مختلف القضايا المطروحة لتحقيق مزيد من الالتفاف الجماهيري حول أعمال المقاومة، هو نشاط حيوي وأساسي، فأعمال المقاومة بدون امتداداتها الجماهيرية تكون ضعيفة وغير قابلة للإستمرار. إنه العمل الذي يؤدي إلى مشاركة جماهيرية أكثر اتساعا وأرقى وعيا مع احتدام المواجهة.[2] إنّ المقاومة اللاعنفية هي المقاومة الجماهيرية التي تحتاج إلى تعبئة كافة المصادر الممكن الاستفادة منها، وهي تعني مقاومة الاحتلال أو الظلم من

---

[1]. عوض. اللاعنف في الأراضي المحتلة. مصدر سبق ذكره. ص 9.

[2]. قاسم. مصدر سبق ذكره. ص 75.

أجل تحقيق العدالة بأساليب غير عنيفة، لا تلحق الأذى بجسد الإنسان. وعليه فإنّ الكفاح المسلح يشكل خطًا نضاليًا، كما يشكل الكفاح اللاعنفي خطًا نضاليًا موازيًا له، غير أنّ الكفاح المسلح يتوفر لفئة قليلة من الناس، توفرت لها إمكانيات الإندراج تحت قيادة مسلحة، وفرصة التدريب العسكري، والقدرة على اقتناء وحمل واستخدام السلاح، فيما المقاومة اللاعنفية تفسح المجال أمام الغالبية من الجماهير التي لا يتوفر لها ذلك، لتمارس دورها وواجبها في النضال. وعليه فاللاعنف لا يشكل بديلا للكفاح المسلح ولا يشَكِّكُ في شرعيته. فالكفاح المسلح حق مشروع للشعب الفلسطيني ولكافة الشعوب الخاضعة للاحتلال، فإذا توفرت له عناصر النجاح فهو يشكل إلى جانب النضال اللاعنفي خيارا ناجعا للشعب الخاضع للاحتلال، وفي حالة عدم قدرته على تحقيق أهداف حركة التحرر فإنّ النضال اللاعنفي يشكل ملاذًا بديلاً عن الخنوع والاستسلام ووسيلة نضالية جدية لخوض معركة التحرير.[1] وفي حال الكفاح المسلح، الذي تمارسه فئة محدودة، لا بدّ من النظر إليه كجزء من استراتيجية عامة للنضال الجماهيري، ولا ينبغي أن يطغى على العمل الجماهيري الذي يمكن أن تمارسه غالبية واسعة من جماهير الشعب الفلسطيني. لا بد أن يتركز النشاط المسلح على نقاط محددة لا تؤثر بشكل سلبي على العمل اللاعنفي، كما لا بد أن يراعي الضوابط والأعراف الدولية،

---

1. نافذ عسيلة. مقابلة مع الباحث. (الخليل: 15/10/2006).

فالعمل العسكري الموجه ضد موقع عسكري للاحتلال يدفع الاحتلال ووسائل الإعلام العالمية إلى عدم التركيز عليه، فهو من جهة يشكل هدفا مشروعا للمقاومة في نظر الرأي العام الدولي، وهو من جهة ثانية يضع الاحتلال في موقفٍ حرجٍ من خلال إظهار جوانب الضعف في إحدى أبرز نقاط القوة لديه، أي الجيش. فيما يشكل نشاط المقاومة المسلح ضد المدنيين (الذي لا يلقى التأييد والتعاطف، بل يواجَه بالإدانة ويوصَم بالإرهاب من الرأي العام الدولي) مادة عالية الحساسية للإعلام، وبالغة الإساءة للنضال الفلسطيني.[1]

إنّ التنافس بين العنف واللاعنف، بين الكفاح المسلح والمقاومة اللاعنفية للسيطرة على مجريات العمل المقاوم من جهة، وعلى وعي الجماهير من جهة ثانية، يتوقف على عوامل موضوعية تكمن في النفسية الاجتماعية، إلى جانب عوامل ذاتية تكمن في معرفة قادة العمل المُقاوم بالأسلوب الصحيح للاقتراب من الجمهور وفهم نفسيته والتفاعل معها أو تغييرها بغية اختيار الأنجع من وسائل النضال للوصول إلى التحرر من الإحتلال.[2] على أن هذا التنافس لا يعني بالضرورة إقصاء أحدهما الآخر. بل لا بد أن يفضي في النهاية إلى التواضع على استراتيجية مقاومة تُحدد فيها مكانة وأولويات كل

---

[1]. سامي عوض. مصدر سبق ذكره.

[2]. سعيد مضية. "نضال اللاعنف انسجام الوسيلة مع الهدف". رؤية، السنة 2، العدد 16. (2002: ص 181 -192). http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/16.

شكل من شكلي المقاومة ليعملا معا في تناغم كامل، وصولا إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية.

أهمية المقاومة اللاعنفية وعوامل نجاحها في التجربة الفلسطينية

تنطلق المقاومة اللاعنفية من القناعة الراسخة بأهمية دور الجماهير في الدفاع عن حقوقها ومكتسباتها، وَتَوفُّر القناعة بمبدأ المشاركة الشعبية الواسعة وعدم حصر النضال بالأطر النخبوية أو الحزبية، إن تواصل حالة الصراع تتطلب تواصلا للنضال ضد الاحتلال، ما يؤكد على أهمية المقاومة اللاعنفية كعصب رئيسي للمقاومة.[1] التي تتضح من خلال قدرتها في العديد من الحالات على حماية الأرض الفلسطينية من خطر التهويد والاستيطان، وتحويل المقاومة من الموسمية إلى الديمومة، مما يجعل من الاحتلال أمرا مرهقا، ويزيد من الضغط عليه إقتصاديا وسياسيا وأمنيا وأخلاقيا، إضافة إلى تأثيرها الكبير والهام على الرأي العام الدولي والإسرائيلي، بما ينعكس إيجابا على الأهداف الفلسطينية ويُحدث تأثيرا متزايدا على الاحتلال لِيَحوله إلى عملية محرجة ومكلفة وخاسرة بكل المعاني.

---

[1]. طلال عوكل. "المقاومة المدنية كإستراتيجية لإنهاء الإحتلال". مؤتمر تعزيز النضال الجماهيري اللاعنفي لإنهاء الإحتلال الذي عقده المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما) ومؤسسة هولي لاند ترست في مدينة غزة بتاريخ **19/4/2005**. http://www.holylandtrust.org.

على صعيد مواجهة الإستيطان والتهويد، تعمل المقاومة اللاعنفية على حماية الأرض الفلسطينية من خلال إعادة تأهيل الأراضي البور وزراعتها، وكذلك من خلال اعتصام النساء والأطفال والشيوخ والرجال في الأراضي المهددة بالمصادرة، وقد ثبت نجاعة هذه الوسائل في العديد من الحالات منها ذلك النشاط الذي قاده رئيس بلدية البيرة عبد الجواد صالح في سنوات الإحتلال الأولى عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، في قرية بيت دقو قرب القدس لحماية أرض من خطر التهويد، حيث دعا أهل القرية إلى الإعلان في الصحف عن ملكيتهم لتلك الأرض وعدم شرعية التصرف فيها من قِبَل الغير، ودعا أهل القرية إلى الخروج معه باكرا إلى الأرض للاعتصام فيها وحراثتها، الأمر الذي حال دون استيلاء سلطات الاحتلال عليها.[1]

وفي نموذج لاعنفي آخر، قاد مبارك عوض نشاطا آخر في قرية السواحرة قرب مدينة بيت لحم مطلع الثمانينات، حيث اعتصم في أرض مهددة بالمصادرة من قِبل الاحتلال مع مجموعة من المقاومين اللاعنفيين إضافة إلى أصحاب الأرض من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، وقاموا بزراعتها بأشجار الزيتون أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية، وحضر الجيش بآلياته العسكرية إلى الموقع محاولا استفزازهم واستدراجهم نحو العنف، إلا أنه

---

[1]. عبد الجواد صالح. "بيت دقو ذات القمح الأصفر". شؤون فلسطينية. عدد 55. (1976: ص 95-105). ص 97 - 99.

فشل في ذلك. ويؤكد عوض على أن تمسكهم باللاعنف وضع سلطات الاحتلال في وضع حرج دفعهم إلى التراجع، وحال بينهم وبين الإستيلاء على الأرض التي لا تزال حتى اليوم بيد أصحابها الفلسطينيين.[1]

وجاء في استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجْرِيَ عام 1989 أن 85% من المستوطنين أصبحوا غير قادرين على التجول في الأراضي المحتلة، بعد تحطيم سياراتهم وحرق محاصيلهم الزراعية وقطع الأسلاك الكهربائية والهاتفية عن المستوطنات من قبل المقاومين، ما دفع أحد الساسة الإسرائيليين إلى القول في صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن فرص نجاح الاستيطان تبدو متدنية إلى حد يثير الشك تجاه مستقبله. إذ تحولت المستوطنات إلى جيوب معزولة تحتاج إلى حراسةٍ مكثفة، وأصبحت حافلات وسيارات المستوطنين تحتاج إلى حراسة ومواكبة مستمرة من قبل الجيش. وأشارت تقارير وكالات الأنباء إلى أن آلاف الإسرائيليين غادروا فلسطين المحتلة خلال العامين الأولين من الانتفاضة الأولى 1987 (التي شكلت أحد النماذج الهامة في المقاومة اللاعنفية الفلسطينية) بعد شعورهم بعقم البقاء فوق "أرض الحرائق" كما أصبحوا يطلقوا على الأراضي الفلسطينية المحتلة.[2]

---

[1]. مبارك عوض. مقابلة مع الباحث. مصدر سبق ذكره.

[2]. أمين مصطفى. "انعكاسات الثورة الفلسطينية على المستوطنات الصهيونية". الثورة الشعبية في فلسطين: انعكاسات، مواقف، آفاق: وقائع الندوة التي أعدها مركز ناجي

كما لعبت المؤسسات الأهلية الفلسطينية دورا هاما في هذا المضمار من خلال تمويلها للعديد من المشاريع الزراعية في الأراضي المهددة بالتهويد، من قبيل زراعة الأشجار، وبناء السلاسل، وحفر الآبار لجمع مياه الأمطار، واستخدامها للزراعة، وإقامة مزارع الأغنام، وتوفير الخدمات الطبية لسكان تلك المناطق، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وتوفير القروض الميسرة لإقامة المساكن فيها.[1] وقيامها بالعديد من الأنشطة التضامنية مع أهالي هذه الأراضي، من قبيل الاعتصام مع السكان في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، ومساعدتهم في تقديم النصائح القانونية ورفع دعاوى قضائية أمام محاكم الاحتلال، بالتعاون مع مجالس البلديات الفلسطينية، ومشاركتهم في أيام تطوعية في قطف المحصول، بمشاركة طلاب الجامعات والمتطوعين الدوليين، وتعويضهم عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة ممارسات الاحتلال.

التأثير في الرأي العام:

على صعيد التأثير في الرأي العام تنطلق المقاومة اللاعنفية الفلسطينية من قدرتها على تحييد وتجنيد من صفوف الخصم لصالح المقاومة، فالعنف يوحّد الخصم، أما اللاعنف فيفسّخه ويضيّق رقعة الاتفاق

العلي الثقافي في بيروت في الفترة ما بين 15- 19 كانون أول 1989. تحرير مركز ناجي العلي. (بيروت: مركز ناجي العلي الثقافي. ط 1، 1990، ص 142- 148). ص 144- 146.

[1]. سعاد الدّجاني. مصدر سبق ذكره. ص 95 - 96.

بين عناصره. ويمنح المزيد من الحرية للمتعاطفين والأنصار "من الجانب المقابل كي يعبروا عن تضامنهم بدون مخاطرة التعرض لتهمة الخيانة".[1] وينظر كثير من الإسرائيليين إلى المقاومة اللاعنفية الفلسطينية باعتبارها مكملا هاما وأساسيا لجهودهم في إقناع باقي الإسرائيليين بأن ضم الأراضي المحتلة سوف يجلب كارثة على إسرائيل على المدى البعيد، ويدرك هؤلاء أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة سوف يدمر الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل.[2] لقد تركت المقاومة اللاعنفية الفلسطينية آثارها الإيجابية على الرأي العام الإسرائيلي، ففي بيان للحزب الشيوعي الإسرائيلي في 14 كانون أول 1987 جاء فيه:

"المَخرج من مويقات الاحتلال .. سحب الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة".

(3)

ويؤكد المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية اسحق زامير على:

"أن عمليات الضرب التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد أناس أبرياء، هي عملية غير قانونية إطلاقا، وان المسئول الذي يصدر

---

[1]. سعيد مضية. مصدر سبق ذكره.

[2]. توماس سميرلنج. "إمكانيات قيام حركة لاعنفية في الضفة الغربية". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، (1988: ص 111- 134). ص 112.

[3]. شاؤول مشعل، ورؤبين أهروني. "دراسة في بيانات الانتفاضة". مجلة الأسوار. عدد 8. (1990: ص 136 -170). ص 160.

أوامر من هذا القبيل للقوّات باستخدام الضرب، يجب عدم إطاعته وعدم تنفيذ هذه الأوامر، وكل من يقوم بتنفيذها يعتبر مخالفا للقانون وتجب معاقبته"[1]

ويعلق آبا إيبان وزير خارجيّة إسرائيل الأسبق بقوله: "قد تصبح الهراوات والضرب رموزا تمثل الإسرائيليين"[2] وفي نفس السياق جاء حديث الشاعر الإسرائيلي دان الماغور: "من الأفضل أن نبدأ بإعداد الأقفاص الزجاجيّة التي سنقبع بها عندما نمثل للمحاكمة على ما ارتكبناه بحق الشعب الفلسطيني".[3]

كما دعا ستمائة محاضر في الجامعات الإسرائيلية مطلع شباط 1988 "إلى إعادة تقييم السياسة الإسرائيلية" معتبرين "استخدام القوة لإعادة النظام .. تهربا من أساس المشكلة" وأن "رفض الحكومة الإسرائيلية مواجهة الأسباب الرئيسية يعتبر عملا لا أخلاقيا ولا منفعة منه"، داعين إلى إنهاء الاحتلال.[4]

وجاء في بيان أصدره نحو 20 أديبًا ومفكرًا إسرائيليًا بعد قيامهم بجولة في قطاع غزة في 10 كانون الثاني 1988:

---

[1]. جريدة النهار (القدس). 12/2/88.

[2]. زياد أبو صالح، ورشاد المدني. الانتفاضة في نظر الإسرائيليين. ط 1. (القدس: منشورات العرب للصحافة، د.ت). ص 62.

[3]. المصدر السابق. ص 76.

[4]. داود تلحمي. "الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والفعل في معسكر الأعداء". الفكر الديمقراطي. عدد 2. (1988: ص 32 - 60). ص 44.

"...لا نستطيع إلى ما لا نهاية اضطهاد شعب يناضل من أجل حريته ... إن جميع الذين تحاورنا معهم ينشدون إقامة دولة فلسطينية ... حان الأوان لدراسة هذا الإمكان بصورة جادة".[5]

في نموذج لتحرك الرأي العام الإسرائيلي ذلك المشهد الذي وصفه الكاتب الإسرائيلي دانيال عميت في تقديمه لكتاب "المقاومة اللاعنفية" للتظاهرات التي انطلقت للتضامن مع جامعة بيرزيت، حيث بدأت المواجهة بين متظاهرين إسرائيليين ينتمون إلى لجنة التضامن مع بيرزيت، تظاهروا احتجاجًا على إغلاق الجامعة من قِبل الإدارة المدنية، وبين جيش الاحتلال في مدينة رام الله. لتتطور إلى مظاهرات أكبر داخل إسرائيل ضد القمع في مواجهة المعارضة الفلسطينية للإدارة المدنية. وقد تولت زمام الأمر حركة السلام الآن التي حركت آلاف الإسرائيليين. كما انخرطت السلام الآن في مظاهرة ضد المستوطنات الجديدة ووجدت نفسها في مواجهة مع الجيش.[2] كما أعلنت هذه القوى الإسرائيلية تضامنها مع بيت ساحور (في حملة العصيان المدني التي أطلقتها البلدة الفلسطينية في نهاية 1989) من خلال المؤتمرات الصحفية والمسيرات السياسية السلمية ووفود التضامن التي لعبت دورا مهما في فضح أهداف الحملة الإسرائيلية داخل المجتمع الإسرائيلي وعلى الصعيد

---

[5]. المصدر السابق. ص 46.

[2]. شارب. المقاومة اللاعنفية. مصدر سبق ذكره. ص 13.

العالمي.[1] وجاء في نداء مشترك صدر عن حركة "يوجد حد" الإسرائيلية وأهالي بيت ساحور:

"إن استمرار الاحتلال ليس مشكلة الشعب الفلسطيني ... وإنما يشكل خطرا على قيام إسرائيل كمجتمع حر مبني على قيم دمقراطية]ديمقراطية[ومجيدة. لن يكون أي إسرائيلي حرا طالما يوجد فلسطيني واحد خاضع لتعذيب الاحتلال!"[2]

كما دفعت حدّة القمع الإسرائيلي للمقاومة الجماهيرية للشعب الفلسطيني العديد من جنود وضباط جيش الاحتلال إلى رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة، وهو ما أصبح يطلق عليه "رافضو الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية"، ففي "صيف العام 1980 وجه 27 شابا على وشك التجنيد، رسالة إلى وزير الأمن الإسرائيلي عيزر وايزمان تقول:

"إذا تجندنا فلن نخدم في المناطق المحتلة".[3]

وردد "160" جنديَ احتياطٍ يتعاونون مع حركة "يوجد حدّ" الإسرائيلية في الانتفاضة الأولى في بيان نشرته صحيفة يديعوت أحرانوت بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون أول 1987 قولهم:

---

[1]. جبرائيل الشوملي. التجربة العصيانية في بيت ساحور: دراسة مقارنة: العصيان الوطني ، العصيان المدني. (القدس: مركز الزهراء ،1991). ص 141.

[2]. نداء مشترك صادر عن حركة "يوجد حد" وأهالي بيت ساحور. 2/12/1989. نص البيان موجود في ملحق 7 في الشوملي. المصدر السابق. ص 157.

[3]. يوسف الغازي. "الشبان اليهود، رافضو الخدمة العسكرية: يفضلون زجهم في السجن على ألا يكونوا محتلين". قضايا إسرائيلية. عدد 5. (شتاء 2002: ص 43 - 54). ص 43.

"نحن نعلن أننا نرفض المشاركة في قمع الانتفاضة والعصيان في المناطق".[1]

أما على صعيد التأثير في الرأي العام الدولي وخاصة الغربي فإن المقاومة اللاعنفية امتلكت القدرة على مخاطبته من خلال وسائل مقاومة كثيرا ما استخدمها في مقاومته للاحتلال الأجنبي إبان الحرب العالمية الثانية، أو للظلم اللاحق به جراء قانون جائر أو قرار ظالم. وهي تدفعه من خلال قناعاته وثقافته إلى تصنيف الفلسطينيين في الخانة نفسها التي يصنف بها نضاله وهي خانة الضحية، فيما يصنف إسرائيل وجيشها في خانة المعتدي والظالم، وتضع الصراع مع الاحتلال في سياقه الدقيق المتمثل بعدوان قوةِ احتلال طاغية على مدنيين عزل. وعلى ذلك يؤكد الباحثان الإسرائيليان شاؤول مشعل ورؤبين أهروني بأن الصدامات اليومية بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة جعلت القضية الفلسطينية تفرض نفسها على الرأي العام الدولي. مما دفع بمسئولين جماهيريين وسياسيين ووسائل إعلام في الدول الصديقة لإسرائيل إلى انتقادها انتقاداً شديداً، بينما قامت الحكومات والمنظمات الدولية بالتنديد بالطرق التي تقوم بها إسرائيل بقمع الفلسطينيين.[2] ويؤكد أرييه شاليف على أن الانتفاضة الفلسطينية 1987، أدت إلى انعكاس صورة سلبية عن إسرائيل

---

[1]. لطفي الخولي. الانتفاضة والدولة الفلسطينية. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988). ص 294.

[2]. مشعل. مصدر سبق ذكره. ص 160.

في العالم إزاء ما يجري من حقائق على الأرض، وليس لغياب خطاب إعلامي، وحتى لو وُجد جهاز إعلامي متطور فإن ذلك لن يساعد على تغيير أو تعديل الأخبار والصورة المؤثرة التي تبثها شاشات التلفزة العالمية، وخصوصا الحالات التي تتحدث عن تصرفات الجيش مع الشبان والأطفال والنساء وهم يواجهونه. لقد عززت هذه الأمور صورة إسرائيل السلبية وأقنعت العالم بأن الجيش الإسرائيلي لا يحارب إلا سكانا مدنيين.[1] دفعت المقاومة اللاعنفية في فلسطين العديد من الدول والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى آلاف المواطنين إلى التعاطف والتظاهر وتقديم الدعم المادي والمعنوي لصالح القضية الفلسطينية، مما أسهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتأكيد شرعية النضال الفلسطيني، وعرض الصورة القبيحة للاحتلال، ما دفع بصدور مئات القرارات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية والمُدينة للسياسة الإسرائيلية. وتكمن الأهمية في أثر الرأي العام الدولي على إسرائيل من الناحية الاقتصادية في كونها دولة تعيش على المساعدات الخارجية من ناحية، إضافة إلى أهميته في الدفع باتجاه مقاطعة منتجاتها من السلع والخدمات من قِبَل المواطنين الغربيين من ناحية ثانية. إلا أنه ينبغي القول أن الجهد الفلسطيني في هذا المضمار لا زال متواضعا، ويمكن دفعه إلى الأمام

---

[1]. أرييه شاليف. الإنتفاضة أسباب... خصائص... انعكاسات. ترجمة عليان الهندي. (القدس: جمعية الدراسات العربية، آذار 1993). ص 32.

من خلال التركيز على أدوات المقاومة اللاعنفية التي تلقى الكثير من التعاطف والاحترام والدعم من قِبَل الرأي العام الدولي، مع أهمية بناء استراتيجية فلسطينية في هذا المجال.

على صعيد الضغط المستمر على الاحتلال فإن المقاومة اللاعنفية تمتلك القدرة على صياغة برنامج عمل يومي للمقاومة يعود ذلك إلى التنوع الكبير في أدواتها النضالية، مما يجعل من النضال الفلسطيني عملية يومية مستمرة متعددة الأشكال تشارك فيها جميع فئات الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من الاحتلال أمرا مكلفًا من الناحية الاقتصادية. ويؤكد على ذلك شمعون بيريس وزير المالية الإسرائيلي إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 بقوله:

"من أين آتيكم بالمال للبلديات المفلسة ولإقامة المستوطنات ما دامت نفقات الجيش تزداد يوميا بسبب الانتفاضة".

وفي نفس السياق يؤكد رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي بان تكاليف الانتفاضة بالنسبة للجيش تصل إلى حوالي ربع مليار دولار في العام. وذكرت صحيفة عل همشمار الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي انفق منذ بداية الانتفاضة وحتى الربع الثالث من عام 1989 (120) مليون شيكلا من اجل

إقامة معتقلات لآلاف الفلسطينيين.[1] كما يشكل سلاح المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الاحتلال وخدماته ومؤسساته الضريبية أداة مقاومة فعالة يمكن أن تلحق ضررا بالغا بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة وأن السوق الفلسطينية تعتبر ثاني أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية وأن السلع والمنتجات الإسرائيلية التي تدخل الأسواق الفلسطينية تقدَّر 3.5 مليار دولار سنويًا تقريبا، في حين أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تصدر لإسرائيل 1/5 القيمة تقريبا، وعليه فإن المقاطعة تساهم في دفع الكثير من الإسرائيليين المتضررين جراءها إلى لعب دور ايجابي باتجاه دفع حكومتهم إلى التخلي عن سياسة الاحتلال.[2] هذا إضافة إلى ما تبيعه إسرائيل للفلسطينيين من خدمات (كالنقل والسياحة والاتصالات) وما تجنيه من ضرائب مباشرة أو غير مباشرة من الفلسطينيين.

---

[1]. صالح زهر الدين. "الانعكاسات الأمنية والعسكرية للثورة الشعبية على الكيان الصهيوني". الثورة الشعبية في فلسطين: انعكاسات، مواقف، آفاق: وقائع الندوة التي أعدها مركز ناجي العلي الثقافي في بيروت في الفترة ما بين 15- 19 كانون أول 1989. حرير مركز ناجي العلي. (بيروت: مركز ناجي العلي الثقافي. ط 1، 1990، ص 96- 107). ص 103- 105.

[2]. الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك. تقرير حول ظاهرة البضائع المهربة من المستوطنات وكيفية محاربتها والقضاء عليها. 2001.
www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/a/quds_derasat27.html#4

الفصل الثاني: الجذور التاريخية للمقاومة اللاعنفية في فلسطين

يعطي تتبع حركة النضال الفلسطيني خطا بيانيا يتراوح من اللاعنف الصرف إلى النضال المسلح الذي يرفض في الكثير من الأحيان مجرد بحث موضوع اللاعنف. وقد ساد انطباع خاطئ لدى العالم أن المقاومة المسلحة (على الطريقة الفلسطينية والتي أساءت في كثير من الأحيان تحديد التوقيت والأهداف المُهاجمة) هي السمة الوحيدة للنضال الفلسطيني، وهو ما وفر للغرب مبرر وصمه بـ "العنف والإرهاب"، وللاحتلال الغطاء لاستخدام أدوات القمع المختلفة في مواجهته. إن قراءة متفحصة لتاريخ النضال الفلسطيني يُظهر أن اعتماد العنف كأداة إنما ظهر (بعد كثير من التردد) في مرحلة متأخرة نسبيا من مراحل النضال الفلسطيني، بعد

استنفاذ وسائل الاحتجاج والمقاومة السلمية. إذ شهدت المقاومة اللاعنفية بروزا واضحا في العقود الأولى من النضال الفلسطيني(1920- 1935) إلا أن وتيرتها تراجعت لصالح الكفاح المسلح في سنوات 1936 – مطلع 1939 الذي خبا بعد هذه الفترة ليعود ويطغى إعلاميا وفكريا في أعقاب نكبة 1948 مع انطلاقة الفصائل الفلسطينية المقاتلة، التي رفعته شعارا وطريقا وحيدا للتحرير. تظهر دراستنا كيفية تحويل طاقة المقاومة اللاعنفية وتوجيهها في كثير من الأحيان نحو العنف، وذلك يعود إلى سياسة استدراج الاحتلال للجماهير الفلسطينية إلى ساحة العنف، إضافة إلى الإستراتيجية الفلسطينية المستندة على الكفاح المسلح كخيار وحيد للتحرير.

المبحث الأول: الوعي المبكر بالخطر الصهيوني

لم يكن الوجود اليهودي في فلسطين ليثير حفيظة السكان الفلسطينيين أو اعتراضهم قبل ظهور الصهيونية كحركة وأيديولوجية، والذي ترجم على أرض فلسطين بالمستوطنات الصهيونية الزراعية الأولى عام

1882.[1] في الفترة الممتدة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، أدرك نفر من النشطاء الفلسطينيين والعرب بشكل مبكر أبعاد الخطر الصهيوني، وعملوا على التعريف بالصهيونية، وأهدافها، ومخاطرها، والتحريض على مقاومتها، من خلال الكتابات الأدبية والصحفية، ورفع عرائض الاحتجاج للسلطات العثمانية لتقييد الهجرة الصهيونية. من ذلك ما قام به خمسمائة شخصية من أعيان القدس بالتوقيع على عريضة احتجاج موجهة إلى السلطان العثماني في 24 يونيو/ حزيران 1891، جاء فيها:

"إن اليهود قد سلبوا الأراضي من المسلمين وبدؤوا تدريجيا بالسيطرة على كل التجارة المحلية وإحضار السلاح إلى فلسطين"

وقد دفع ذلك السلطات العثمانية إلى إصدار أوامر تهدف إلى تنظيم دخول اليهود وتقييده.[2] وفي أعقاب المؤتمر الصهيوني الأول 1897، بعث يوسف ضياء الخالدي رئيس بلدية القدس برسالة إلى الحاخام الأكبر لفرنسا

---

[1]. صالح عبد الجواد: "ملاحظات حول تطور النضال الوطني الفلسطيني منذ بداية الاستيطان الصهيوني وحتى صدور قرار التقسيم عام 1947". المجتمع الفلسطيني: أربعون عاماً على النكبة وواحد وعشرون عاماً على احتلال الضفة والقطاع: وقائع المؤتمر الذي أقامه مركز إحياء التراث العربي في الناصرة ما بين 1- 3 تموز 1988، تحت عنوان: أربعون عاما على النكبة وواحد وعشرون عاما على الاحتلال. (القدس: مطبعة الأمل، 1990). ص 479-495.

[2]. فيصل حوراني. جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948. (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003). ص 13- 15.

"صادوق كاهن"، يحذره فيها من قيام حركة عارمة ضد اليهود لا يمكن إيقافها، مؤكدا على ضرورة توقف مشروع الاستيطان الصهيوني.[1]

في ذلك الوقت لم تكن هناك أية حركة سياسة فلسطينية مستقلة تعبر عن الفلسطينيين يمكن أن تشكل ما نسميه اليوم "الحركة الوطنية الفلسطينية"، ففلسطين لم تكن آنذاك وحدة إدارية وسياسية محددة المعالم (أُقرت حدود فلسطين كما نعرفها اليوم بشكل نهائي عام 1923) وكان الفلسطينيون آنذاك جزءاً من الشعوب التي ضمتها الإمبراطورية العثمانية، حيث كان انتماء الفرد لدينه وجماعته لا لوطنه.[2]

ومع ذلك فإن غياب هذه الحركة الوطنية لم يمنع حدوث صدامات أو احتكاكات بين الفلاحين الفلسطينيين القاطنين في القرى المجاورة للمستوطنات أو أولئك المطرودين من أراضيهم بعد عمليات بيع أراض من قبل كبار الملاك الغائبين، وبين المستوطنين الذين أرادوا اقتلاع الفلاحين من أراض شكلت موطناً لهم ومصدر رزق. وقد شكلت هذه الصدامات التي وقعت منذ بداية الاستيطان الصهيوني بذور الصراع والنزاع بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني حول: "الأرض، والسكان، والهوية".[3] بيد أن

---

[1]. الموسوعة الفلسطينية. بيروت: 1990. "المقاومة المدنية الفلسطينية". تأليف خالد القشطيني. القسم الثاني، الدراسات الخاصّة، المجلد الخامس: (ص 283- 354). ص 296.

[2]. صالح عبد الجواد: "ملاحظات حول تطور النضال...". مصدر سبق ذكره. 479.

[3]. المصدر السابق. 481.

الوعي بالصهيونية كمشروع سياسي، يهدف إلى إقامة دولة يهودية غربية على أنقاض المجتمع الفلسطيني، جاء متأخراً نسبياً بحكم أساليب الحركة الصهيونية الملتوية في تمويه أهدافها الحقيقية، وتخلف درجة الوعي والتعليم في فلسطين.[1] ويشكل العام 1908 بداية الوعي الوطني، حيث صدرت في فلسطين 15 صحيفة ومجلة، حفلت صفحات بعضها بالتنبيه للخطر الصهيوني. كما أن المعارضة للحركة الصهيونية في أوساط النخبة الفلسطينية من المثقفين والسياسيين، والتي توازت مع نضال الفلاحين الفلسطينيين، انحصرت أساساً ضمن تحرك سياسي مندمج بالتحرك القومي العربي العام.[2] وظل الأمر هكذا، حتى عام 1917، حينما سقطت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، وكان ذلك بداية مرحلة جديدة في تطور النضال الفلسطيني كان من ابرز ملامحها انبعاث الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة. إن التحدي الصهيوني في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى خلق شعوراً متميزاً لدى المثقفين الفلسطينيين كان محوره التركيز على الهوية الفلسطينية، وشكَّل أساسا لانبعاث الحركة الوطنية.[3] فيما أدت الصحف العربية الناشئة حديثا إضافة إلى الكتابات الأدبية والتاريخية دورا نضاليا هاما في التعريف

---

1. المصدر السابق. 482.
2. المصدر السابق. 483.
3. المصدر السابق. 479- 483.

بمخاطر الصهيونية والتحريض على مقاومتها. فقد كتبت "المقتطف" 1898 مقالا يشرح أهداف الصهيونية كما جرى التعبير عنها في مؤتمر بازل 1897، وفي السنة نفسها تناول محمد رشيد رضا الموضوع في "المنار" ونبّه إلى مخاطر الصهيونية على العرب ومستقبلهم، ونواياها بإقامة كيان سياسي في فلسطين،[1] وفي عام 1902 وصف الأخير المنظمة الصهيونية بأنها:

"جمعية سياسية غرضها الاستيلاء على البلاد المقدسة لتكون مقر ملكهم وعرش سلطانهم".[2]

وأصدر نجيب عازوري كتابه "يقظة الأمة العربية" 1905(باللغة الفرنسية) أشار فيه إلى الخطر الصهيوني الذي يهدف إلى ابتلاع كامل فلسطين "لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع".[3] وكتب إسعاف النشاشيبي 1911 كتاب "الساحر واليهودي"، ومعروف الأرناؤوط كتاب "فتاة صهيون"، ووضع محمد روحي الخالدي 1911 مخطوطة كتاب "تاريخ الصهيونية"، أوضح فيه الهدف الصهيوني المتمثل بإقامة دولة يهودية في فلسطين. وشنت الصحف التي تأسست في فلسطين في تلك الفترة حملة

---

[1]. إلياس شوفاني. الموجز في تاريخ فلسطين السياسي: منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949. ط 1. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1996). ص 301- 303.

[2]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 296.

[3]. علي محافظة. الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918 - 1948. ط 2. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002). ص 20.

على النشاط الصهيوني، فكشفت مخططاته، ودعت الناس إلى مقاومته. وطالبت الحكومة العثمانية بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتشديد الرقابة على بيع الأراضي. وقد أدت صحيفتا "الكرمل" و "فلسطين" دورا كبيرا في مقاومة الصهيونية، والاحتجاج على نشاطها الاستيطاني في فلسطين، وخلق رأي عام مناهض لها.[1] حينما أصبح الخطر الصهيوني أكثر وضوحا بدأ الفلسطينيون بتصعيد خطواتهم النضالية لمواجهته. ومنها تشكيلهم لجانا اقتصادية في عام 1908، لمحاربة الصهيونية من خلال توزيع أعضاء اللجان في أماكن التواجد الصهيوني، والقيام بهجمات مباغتة على المحلات التجارية الصهيونية وحرقها وتدميرها وإتلاف محتوياتها.[2] كما شكلوا هيئة عربية محلية في القدس للتدقيق في عمليات نقل الملكية في الطابو. وأكد القنصل البريطاني في حيفا 1909 تأسيس جمعية من سكان القرى المجاورة بهدف حماية أراضي السكان من أي تدخل أو اعتداء.[3] وفي أغسطس/ آب 1913 تداعى زعماء نابلس لعقد مؤتمر لمقاومة الصهيونية والرد على المؤتمر الصهيوني. وطالب المؤتمرون الحكومة العثمانية بالتراجع عن مشروع المزاد العلني لبيع بعض الأراضي، وبيعها للفلاحين الذين يزرعونها بالتقسيط[4] خوفا

---

[1]. شوفاني. مصدر سبق ذكره. ص 301- 303.

[2]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 298.

[3]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 298.

[4]. محافظة. مصدر سبق ذكره. ص 22.

من تسربها لليهود. وفي خطوة تصعيدية لاحقة نشرت صحيفة الكرمل نداء عاما إلى الفلسطينيين في 16 يوليو/ تموز 1914 دعا إلى الضغط على الحكومة العثمانية لحظر بيع الأراضي الأميرية للأجانب، ومقاطعة الصهيونيين إقتصاديا وتجاريا، وتطوير صناعات ومهن وطنية محلية، ورفض بيع الأراضي لليهود، وطرد السماسرة، ومنع الهجرة اليهودية بكل الوسائل الممكنة.[1]

اتخذت الحرب العالمية الأولى من المنطقة العربية مسرحا رئيسيا لأحداثها، نشط خلالها العمل الدبلوماسي العربي بقيادة الأسرة الهاشمية، الأمر الذي أدى إلى انخراط العرب فيها إلى جانب الحلفاء بعد تعهد بريطانيا بإقامة دولة عربية مستقلة لهم في الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام، تشكل فلسطين جزءا منها. كما منحت بريطانيا للحركة الصهيونية وعدا حمل اسم وزير خارجيتها بلفور في 2 نوفمبر/ تشرين ثان 1917 بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين،[2] (تناقضَ الوعد مع الوعود للعرب). وفي أعقاب سماع الفلسطينيين بالوعد أعلنوا عن رفضهم له، وكانوا ينتظرون موته طبيعيا بعد انتفاء الحاجة الدبلوماسية والإعلانية البريطانية إليه بانتهاء الحرب وانتصار الحلفاء فيها. إلا أن الإدارة البريطانية جددت التزامها بتنفيذه في فبراير/ شباط

1. سمير أيوب. وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني. الجزء الأول، مرحلة الإرهاصات. (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984). ص 274.

2. للتفاصيل حول النشاط الدبلوماسي ووعد بلفور مراجعة جورج انطونيوس. يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الأسد، وإحسان عباس. ط 8.(بيروت: دار العلم للملايين، 1987).

1920، ما أدى إلى اندلاع المظاهرات في المدن الفلسطينية في السابع والعشرين من الشهر نفسه. أغلقت المحلات التجارية، وانهالت الاحتجاجات على مقر الإدارة البريطانية في القدس مطالبة بإلغاء مشروع الوطن القومي اليهودي.[1] إن المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة بقيت بشكل عام في حدود النشاط اللاعنفي الذي وُجِّه في معظمه ضد الممتلكات والمنشآت.

المبحث الثاني: رفض المشروع الصهيوني

في الفترة الممتدة من سقوط فلسطين تحت الاحتلال البريطاني عام 1917-1918 وحتى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، خضعت فلسطين للانتداب البريطاني، وشهدت نشاطا كبيرا للهجرة اليهودية، وبداية قيام مؤسسات الوطن القومي اليهودي. تميزت المقاومة الفلسطينية في هذه الفترة بالاستفاضة في تقديم الشروح وإظهار البراهين التي تدعم حق العرب في فلسطين، وتدحض الطروحات الصهيونية بشأنها، والكثافة في الاحتجاجات العربية ضد المشروع الصهيوني، وتنفيذ العديد من الإضرابات، وإجراء مفاوضات مع بريطانيا، والإمتناع عن مقاومتها، والنظر إليها "كطرف ثالث تجري مناشدته التخلي عن دعم هذا المشروع، من أجل المحافظة على الصداقة مع العرب".[2] واتسمت المقاومة في هذه الفترة الزمنية بالارتجال

[1]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 298.

[2]. شوفاني. مصدر سبق ذكره. ص 376.

وانعدام الرؤية الاستراتيجية لدى القيادة الفلسطينية. في الوقت الذي فرضت فيه المؤسسة القيادية للنشاط اليهودي في فلسطين (المتمثلة بالوكالة اليهودية المرتكزة على المنظمات الصهيونية) نفسها نواة حكومة يهودية على أرض الواقع تحظى باعتراف وحماية ودعم بريطانيا لها. وتمتلك خطة إستراتيجية للعمل على الأرض (قبل الوكالة اليهودية كانت هناك مؤسسات صهيونية أخرى). افتقد الفلسطينيون لمثل هذه المؤسسة، وهذه الخطة. وارتبطت الحالة القياديّة الفلسطينية بالعائلية والقبلية والطبقية، وبرزت الهيئات التي قادت العمل الوطني من خلالها. فتشكلت الجمعيات الإسلامية المسيحية في جميع المدن الفلسطينية، والمؤتمرات العربية الفلسطينية التي كانت تتألف من رؤساء العائلات والعشائر والأغنياء من ممثلي المدن، إذ انعقد منذ 1919 حتى 1928 سبعة مؤتمرات رئيسية، كان من أهمها المؤتمر الثالث الذي قرر في 13 ديسمبر/ كانون أول، انتخاب اللجنة التنفيذية وهي الهيئة التي قادت النضال الفلسطيني من 1920- 1935.[1] لجأت الدبلوماسية الفلسطينية في عرض وجهة نظرها في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1919 إلى الاتصال بسلطات الإنتداب البريطاني وتقديم المذكرات والعرائض لها، والضغط عليها بعقد المؤتمرات وإقامة المهرجانات وتنظيم المظاهرات في المناسبات

---

[1]. بهجت أبو غربية. في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916 - 1949. ط 1. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993). ص 13 - 33.

المختلفة، وإرسال الوفود إلى بريطانيا للإتصال بالحكومة والقيادات السياسية وقيادات الرأي العام البريطاني ووسائل الإعلام، وإلى عصبة الأمم، والاتصال بممثلي الدول الأجنبية في فلسطين من أجل شرح القضية الفلسطينية.[1]

شكلت سياسة التهويد وارتفاع وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين التحدي الأكبر الذي واجه سكانها، اللذين أدركوا الخطر الذي يتهدد وجودهم. وعليه كانت المطالبة بوقف هذه الهجرة ترد في غالبية عرائض الاحتجاج والمذكرات الموجهة إلى سلطة الانتداب، وحكومات بريطانيا المتتالية، ومجلسي العموم واللوردات، والمؤتمرات والهيئات الدولية.[2] ومن أمثلة هذه البرقيات تلك التي خرجت عن قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي انعقد في فبراير/ شباط 1919، والبرقية التي وقعها أعيان ومخاتير وأئمة طولكرم، ومذكرة الجمعية الإسلامية - المسيحية في يافا.[3] فيما تمثل أول احتجاج ضد السياسة البريطانية الراعية لإنتقال الأراضي إلى اليهود ببرقية صدرت في فبراير/ شباط 1920 عن الجمعية الإسلامية في نابلس تحتج على إقدام سلطات الانتداب البريطانية على تسليم أراض تقع جنوب يافا إلى مؤسسة صهيونية. ومع الاحتجاج جاءت المطالبة بإعادة الأراضي إلى أصحابها

---

1. محافظة. مصدر سبق ذكره. ص 45.
2. حوراني. مصدر سبق ذكره. ص 75.
3. المصدر السابق. ص 38 - 39.

من العرب الفلسطينيين.[1] ورسالة احتجاج أرسلها سكرتير الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس إلى المندوب السامي البريطاني في 24 كانون أول 1921 على تهاون سلطات الانتداب مع شراء اليهود كميات كبيرة من السلاح".[2] ورسالة أخرى من المؤتمر العربي الفلسطيني في 21 كانون ثاني 1922 تحتج على التأييد المخالف للقانون من حكومة الانتداب لشركتي "إيكا" و "إعمار أراضي فلسطين" الصهيونيتين على نشاطهما الاستيطاني، وحصولهما على أراض بطرق غير شرعية بمساعدة حكام الألوية الإنجليز.[3] واتسمت اللغة التي صيغت بها برقيات الاحتجاج باستخدام عبارات المجاملة لسلطات الانتداب، وتركيز الاحتجاج على القضايا الكبرى، كالهجرة اليهودية، ووعد بلفور. ومنها تلك البرقية التي خاطب فيها الزعماء الفلسطينيين المندوب السامي في 27 فبراير/ شباط 1920 والتي أظهرت حرصهم على تفادي العنف:

"تحاشيا من إقامة المظاهرات فقد رأينا من الحزم الاكتفاء بأن يقدم ممثلوا المسلمين والمسيحيين في مدينة حيفا هذا الاحتجاج المعرب عن الرأي العام في هذا الوطن ملتمسين من سعادتكم أن ترفعوه إلى مرجعكم العالي ليحيط علما

---

1. المصدر السابق. ص 98.
2. تيسير جبارة. وثائق فلسطينية في دور الأرشيف اليهودية. (منشورات البيادر السياسي، 1985). ص 22.
3. جبارة. مصدر سبق ذكره. ص 25.

بما يجيش في صدور الوطنيين من الحماس في سبيل الدفاع عن مصلحتهم الوطنية رحمة بالإنسانية ومنعا للدماء".[1]

كذلك احتجاج اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني في 4 نوفمبر 1923 على وعد بلفور.[2]

كما لجأ الفلسطينيون إلى سلاح المقاطعة السياسية. ففي عام 1922 عندما قررت الإدارة البريطانية تشكيل مجلس تشريعي ينتزع اعترافا واضحا بالانتداب ووعد بلفو، دعت اللجنة التنفيذية العربية إلى مقاطعة الانتخابات، وأسهمت في حملة المقاطعة جميع الجمعيات الإسلامية والمسيحية في المدن والقرى الفلسطينية، وبلغت نسبة المقاطعين الفلسطينيين للانتخابات 84%.[3] الأمر الذي دفع المندوب السامي البريطاني إلى اتخاذ قرار بإلغائها[4]. بعد هذا الفشل قررت الحكومة في 1923 تأسيس المجلس الاستشاري من أعضاء تعينهم الإدارة. فقرر المؤتمر العربي الفلسطيني طرد كل من يقبل بعضوية المجلس، وبعد أن أبدى إثنا عشر فلسطينيا موافقتهم، شن الجمهور حملة تشهير اضطرت عشرة منهم إلى الاستقالة، ما دفع الإدارة البريطانية إلى إلغائه والتخلي عن الفكرة. كما انتهج الفلسطينيون مبدأ

---

[1]. أكرم زعيتر. وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918- 1939، من أوراق أكرم زعيتر. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979). ص 39.

[2]. جبارة. مصدر سبق ذكره. ص 47.

[3]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 305.

[4]. محافظة. مصدر سبق ذكره. ص 171- 172.

مقاطعة البضائع الصهيونية ولا سيّما بعد مصادمات حيفا 1920 وقد أدى ذلك إلى خلق وتشجيع كثير من الصناعات والمهارات والمؤسسات الوطنية لعل من أهمها تأسيس البنك العربي 1930 (الذي لا يزال قائما حتى اليوم).[1] كما تقرر في المؤتمر العربي الفلسطيني 1923، مقاطعة مشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين وشرق الأردن، باعتباره مشروعا صهيونيا،[2] ومقاطعة المعرض التجاري "الليفانت" الذي نظمته الوكالة اليهودية في تل أبيب 1932. إن اللجوء إلى المقاطعة الاقتصادية كان عملا طبيعيا ومنطقيا لا مفر منه بالنظر إلى السياسة المماثلة التي اتبعها وبدأ بها اليهود في إطار القاعدة الصهيونية:

"شراء لا شئ من العرب غير الأرض وبيع كل شئ إلى العرب باستثناء الأرض".

(3)

عندما زار آرثر بلفور البلاد عام 1925 بمناسبة افتتاح الجامعة العبرية، توالت على مكتبه برقيات ورسائل الاحتجاج من مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، وأضربت الكلية العربية في القدس، وأعلن إضراب شامل في شتى أنحاء البلاد، ورفعت الرايات السوداء، وامتنع الناس عن تحيته وجابهوه

---

[1]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 305 – 306.

[2]. عبد الوهاب الكيالي. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918- 1939. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1968). ص 73 - 74.

[3]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 306.

بالصمت. وهكذا وضع الفلسطينيون منذ الأيام الأولى للانتداب البريطاني تقاليد النضال اللاعنفي الطويل الذي استمر حتى اليوم وشمل الاحتجاج والإضراب والتظاهر ورفع الرايات السوداء، وأصبح وعد بلفور من مناسبات الحداد الوطني للشعب الفلسطيني الذي يستقبله سنويا بمثل هذه الوسائل اللاعنفية.[1]

وفي الأزمة الاقتصادية العالمية التي بلغت ذروتها 1929- 1930 وألقت بظلالها الثقيلة على الفلسطينيين توالت برقيات الاحتجاج لوقف الهجرة اليهودية التي تزيد من حدتها وأخذ هذا الاحتجاج الطابع الاقتصادي ومن أبرز هذه الاحتجاجات برقيات المؤتمر العربي الفلسطيني السابع 26 يوليو/ تموز 1928 ورسالة الاحتجاج التي وجهها المحامون العرب إلى المندوب السامي، وقرارات المؤتمر النسائي الفلسطيني الأول أكتوبر/ تشرين الأول 1929، ولقاءات رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في مبنى مجلس العموم البريطاني بعدد من أعضاء المجلس أبريل/ نيسان 1930.[2]

---

[1]. المصدر السابق. ص 301.

[2]. حوراني. مصدر سبق ذكره. ص 80- 82.

المبحث الثالث: "بريطانيا أصل الداء وأساس كل البلاء"

شهدت الفترة الممتدة على طول سنوات العقد الثالث من القرن العشرين نهوضا كبيرا لدى الوطنيين الفلسطينيين في فهم طبيعة الصراع ونشطت في مواجهة المشروع الصهيوني والاحتلال البريطاني في ذات الوقت. وشهدت هذه الفترة قيام الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 – 1939، التي تضمنت إضراباً عاماً استمر ستة أشهر. واستخدمت المقاومة إضافة إلى وسائل الاحتجاج والإضراب، المظاهرات التي كانت كثيرا ما تنتهي بصدامات عنيفة، ومحاولاتٍ لتطبيق مبدأي العصيان المدني، واللاتعاون مع اليهود وسلطات الانتداب، واستخدام الكفاح المسلح على نطاق واسع في السنوات الثلاث الأخيرة للثورة. تزعم النهوض الوطني حزب الاستقلال، الذي دعا إلى توجيه النضال الفلسطيني ضد الإنكليز واليهود معاً. وجدت هذه الأفكار استجابة شعبية وتبنتها سائر الأحزاب والمؤسسات الفلسطينية، ليأسها من حسن نوايا بريطانيا تجاه العرب، والحماية والدعم الكاملين اللذين حظي بهما المشروع الصهيوني من حكومة الانتداب.[1] رفعت الجماهير الفلسطينية

---

[1]. أبو غربية. مصدر سبق ذكره. ص 37.

"بريطانيا اصل الداء وأساس كل البلاء"[1] شعاراً للمرحلة. في سبتمبر/ أيلول 1931 انعقد مؤتمر الشباب الأول في مدينة نابلس، وضم ألف مندوب من جميع أنحاء البلاد، وقرر رفض أي تفاهم مع حكومة الانتداب لا يضمن الاستقلال.[2] ونادى بمقاطعة مناسبات ومؤسسات حكومة الانتداب ورفْض التعاون معها.[3] في هذه الحقبة الزمنية للمقاومة انتقلت الحركة الوطنية من " مرحلة اللاعنف السلمي إلى مرحلة المقاومة المدنية"،[4] حيث بدأ التحرك في هذا الاتجاه بانعقاد مؤتمر الشباب في يافا 26 مارس/ آذار 1933 بحضور نحو ألف مندوب من مختلف المدن والقرى الفلسطينية. وتبنى المؤتمر برنامجا للنضال ضد حكومة الانتداب، يقوم على مبدأ اللاتعاون والعصيان المدني.[5] تمثلت أولى الخطوات في هذا الاتجاه بالدعوة التي أطلقها قادة حزب الاستقلال بتخلي قادة الحركة الوطنية عن مناصبهم الحكومية التابعة لسلطة الانتداب، والتفرغ للعمل الوطني، وطالبوا رؤساء البلديات، والمحاكم الشرعية، ودوائر الأوقاف، تقديم استقالاتهم والأخذ بسياسة اللاتعاون، التي

---

[1]. أكرم زعيتر. يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 – 1939. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969). ص 109.

[2]. نبيل أيوب بدران. التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني. (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1969). ص 286- 298.

[3]. بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917- 1948. ط 3. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986). ص 256.

[4]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 309.

[5]. أبو غربية. مصدر سبق ذكره. 37.

لم تحظ بموافقة جميع الزعامات الفلسطينية.[1] حدد الحزب سياسة اللاتعاون التي نادى بها، باللاتعاون الاجتماعي، عبر مقاطعة الحفلات والولائم، وعدم الاشتراك في الجمعيات والأندية الإنكليزية واليهودية. واللاتعاون السياسي، بمقاطعة اللجان الحكومية، ومقاطعة المجالس السياسية، والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة، مثل ضريبة العشر وضريبة المدن، إذ "لا ضرائب من دون تمثيل". واللاتعاون الاقتصادي، من خلال مقاطعة البضائع والمصنوعات الإنكليزية واليهودية، والاقتصار على ما هو ضروري من البضائع التي تَدفع رسوماً وجمارك.[2] في 8 أكتوبر/ تشرين أول تبنت اللجنة التنفيذية أفكار مؤتمر الشباب، ووضعت لها برنامجا صدر في بيان مفصل، دعا إلى القيام بسلسلة مظاهرات يصاحبها الإضراب العام، والامتناع عن دفع الضرائب، وإضراب الموظفين. جاء ذلك في أعقاب سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية التي انعقدت في غالبية المدن والقرى الفلسطينية.[3] وتقرَّرَ القيامُ بمظاهرات دورية، كل يوم في مدينة، مما أكسب أسلوب التظاهر زخماً نضالياً قوياً. وعلى إثر ذلك اجتمع عدد من شباب القدس سرا وقرروا القيام بمظاهراتٍ بصرف النظر عن رأي الحكومة فيها وعن إجازتها من عدمها.

---

[1]. أحمد الشقيري. أربعون عاما في الحياة العربية والدولية. (بيروت: دار النهار للنشر، 1969). ص 133.

[2]. زعيتر. من أوراق. مصدر سبق ذكره. ص 371- 373.

[3]. أبو غربية. مصدر سبق ذكره. 38.

وفي يافا خرجت مظاهرة في حي العجمي في 27 أكتوبر/ تشرين أول 1933 رغم حظر التجول الذي فرضته سلطات الانتداب، وهاجمتها الشرطة بالعصي والرصاص، ما أدى إلى استشهاد عشرة فلسطينيين، أعلنت الحكومة على أثرها فرض الأحكام العرفية، ما دفع الجمهور إلى إعلان الإضراب الذي استمر ثمانية أيام.[1] كما شهدت مختلف المدن مظاهرات مشابهة بعضها تخللته أعمال عنف. بعد عدة أسابيع بدأ الموظفون إضرابهم، نجح الإضراب الذي ترافق مع الامتناع عن دفع الضرائب نجاحا كبيرا بين صغار الموظفين الذين يشكل الفلسطينيون أغلبية كبيرة بينهم، ما أدى إلى شلل كبير في أعمال الحكومة، وأثَّر بشكل ملحوظ على وارداتها.[2] غير أن سياسة اللاتعاون والمقاطعة لم تتمكن من الاستمرار طويلا، بسبب فشلها في استمالة الكثيرين من طبقة الوجهاء الذين كانوا يحصلون على رواتبهم من حكومة الانتداب، ومن ضمنهم المفتي[3] ونتيجة غموضها أمام الجماهير الذين فقدوا الثقة في قادتهم السياسيين، وعجز الداعين لها عن طرح البدائل العملية للمتضررين منها، أو بدائل عن المؤسسات المنوي عدم التعاون معها. فيما

---

[1]. زعيتر. من أوراق. مصدر سبق ذكره. ص 380.

[2]. أبو غربية. مصدر سبق ذكره. 42- 43.

[3]. رشيد الخالدي. "الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل". الحرب من اجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948. تحرير يوجين روجان وآفي شلايم. ترجمة أسعد كامل إلياس. (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004: ص 33- 71). ص 57- 58.

وضع لقاء مجموعة قيادات فلسطينية بالمندوب السامي مطلع أغسطس/ آب 1933 نهاية لدعوة سياسة اللاتعاون.[1]

واجهت الحركة الوطنية تسرب الأراضي العربية إلى اليهود بإنشاء "صندوق الأمة" 1931 لمساعدة الفلاحين منعاً لتسرب الأراضي لليهود،[2] إضافة إلى النشاط الكبير الذي بذله المجلس الإسلامي الأعلى في هذا المجال. وقد جاء في أحد تقارير اللجنة الملكية البريطانية:

"قامت حملة اشترك فيها المجلس الإسلامي اشتراكا فعليا لمنع تسرب أراض عربية أخرى إلى أيدي اليهود وقد حمل بعض صغار الملاكين على إيقاف أراضيهم وقفا شرعيا للحيلولة دون بيعها وانتقالها لآخرين، وألغى عقدا خاصا ببيع (5000) دونما لليهود بناء على طلب المجلس الإسلامي الأعلى، وشهّر بالعرب الذين يسهلون بيع الأراضي لليهود في المساجد وفي الاجتماعات العامة وفي الصحف ووصموا بالخيانة للأمة". ويقول مصطفى مراد الدباغ: "كان "جمال باشا" في الحرب العالمية الأولى أقطع اليهود قسما كبيرا من أراضي النبي رويين، بذل المجلس جهودا كبيرة حتى تمكن من استردادها وإعادتها إلى الوقف، وكانت أراضي سيدنا علي رضي الله عنه وقفا على مالكيها من سورية ولما حاول اليهود شراءها سارع المجلس بربطها بالأوقاف وتم له ما أراد، وهناك مساحات واسعة من أراضي قرى قضاء طولكرم السهلية سجلها المجلس وقفا على الحرم القدسي الشريف، ففي عام 1933م دعا رئيسه لعقد مؤتمر لعلماء وفقهاء

[1]. محافظة. مصدر سبق ذكره. ص 65.

[2]. الحوراني. مصدر سبق ذكره. ص 113.

فلسطين، وقد أفتى المجتمعون بتحريم بيع الأراضي ووصم الباعة والسماسرة بوصمة الخيانة، فلا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين، وعين المجلس وعاظا ومرشدين يطوفون البلاد يبصرون المواطنين في المساجد والمجتمعات والمضافات بالخطر اليهودي الناتج عن بيع الأراضي، وألف أيضا لجانا خاصة من المحامين على نفقته في خصام اليهود في كل صفقة كانوا يعقدونها للاستيلاء على الأرض، وقد انبثق عن مؤتمر علماء فلسطين تشكيل "جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" تأسست لها فروع في المدن والقرى تتولى تقوية روح الشعب الدينية والوطنية".[1]

كما أصدر مؤتمر علماء فلسطين المنعقد في القدس في 26 يناير/ كانون ثان 1935 وضم نحو أربعمائة من العلماء والدعاة والقضاة المسلمين الفلسطينيين فتوى شرعية جاء فيها:

"أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء أكان ذلك مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل مع علمهم بالنتائج.. كل أولئك ينبغي أن لا يصلى عليهم ولا يدفنوا في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم، ولو كانوا آباء أو أبناء أو إخوانًا أو أزواجًا".[2]

---

[1]. عوني جدوع العبيدي. صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني. ط 1. (الزرقاء: مكتبة المنار، 1985). ص 34.

[2]. العبيدي. مصدر سبق ذكره. ص 68. وزعيتر. من أوراق. مصدر سبق ذكره. ص 388.

ومن الجهود الهامة في هذا المجال تأليف مؤتمر الشباب العربي الثاني عام 1935 لجنة لإنقاذ الأراضي.[1] ويمكن تحديد آليات المقاومة اللاعنفية التي اتبعها الفلسطينيون لمواجهة تسرب الأراضي إلى اليهود: بنشر الوعي من خلال الصحف، والخطب في المساجد، والمهرجانات واللقاءات العامة، والبيانات، والتشهير بالبائعين والسماسرة، وبيع أرض من يرغب في البيع إلى أشخاص وطنيين مقتدرين ماليا، إضافة إلى إصدار الفتاوى، ورفع القضايا في المحاكم، ومطالبة حكومة الانتداب إصدار تشريع يحمي مالك الأرض، وإنشاء مصرف للإقراض الزراعي.[2]

بعد عدم النجاح الذي لقيته سياسة اللاتعاون وإخماد المظاهرات الشعبية التي انطلقت في خريف 1933 على يد قوات الاحتلال البريطاني، نادى قادة حزب الاستقلال بالعصيان المدني، وكانت أول دعوة في هذا الاتجاه قد انطلقت من سامي السراج في 15 يناير/ كانون ثان 1935:

> "تعالوا أيها العرب، نعصي القوانين مرة واحدة. تعالوا، أيها الكتاب، ندعو إلى عصيان القوانين، في غير حذر من طائلة القوانين. أيها العربي: لا شئ يقسرك على شراء مصنوعات الأجانب، وبخاصة منتوجات أعدائك".[3]

---

1. بدران. مصدر سبق ذكره. ص 286- 298.
2. محافظة. مصدر سبق ذكره. ص 141- 147.
3. المصدر السابق. ص 67.

وهو ما تَبنَّتهُ بعد ذلك بأشهر قليلة قيادة الإضراب والثورة 1936، ولقي تأييدا صدى واسعا من الجماهير الفلسطينية.

المبحث الرابع: الثورة الفلسطينية الكبرى والإضراب الكبير: 1936 - 1939

أدى ازدياد استياء قطاعات عديدة في المجتمع الفلسطيني من الانقسامات الكبيرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وعجزها الواضح في قيادة الحركة الوطنية في السنوات القليلة التي سبقت الثورة الكبرى إلى أشكال مختلفة وأكثر تشدّدا في التحرك الجماهيري. من بين هذه الأشكال تأييد السياسة الداعية إلى مقاطعة البريطانيين، من قِبَل مجموعة من الشباب، كجمعية الشبان المسلمين وتنظيمات مختلفة من فرق الكشافة، وتزايد نفوذ حزب الاستقلال القومي.[1] كل ذلك إضافة إلى الإستمرار في السياسة البريطانية الرامية إلى زرع وطن قومي لليهود في فلسطين، والارتفاع الكبير في وتيرة الهجرة اليهودية، والسماح بدخول كميات كبيرة من السلاح لليهود، وارتفاع حوادث القتل على يد الحكومة البريطانية والعصابات الصهيونية، وغياب الأفق السياسي لحل سلمي للقضية يضمن تحقيق المطالب الفلسطينية، إضافة إلى تجربة الإضراب العام الذي خاضته الجماهير السورية لمدة تقارب الشهرين والذي أدى إلى تحقيق الكثير من مطالبها، دفع بالمزاج العام الفلسطيني نحو الإضراب العام والمفتوح. شكلت تعديات اليهود على الفلسطينيين في ضواحي يافا وتل أبيب واستشهاد اثنين وجرح إثنين وثلاثين فلسطينيا في يافا على يد الجيش البريطاني في 17 - 19 ابريل/ نيسان 1936 الفتيل الذي أشعل هذا التحرُّك النوعي والذي شكَّل مقدمة لثورة

---

[1]. الخالدي. مصدر سبق ذكره. ص 57- 58.

1936، والتي بدأت بالتظاهرات وعقد المؤتمرات وإعلان الإضراب العام في كافة المدن والقرى الفلسطينية. دفعت هذه الأحداث على حدِّ قول عيسى السفري، الجماهير الفلسطينية إلى انتزاع المبادرة من قيادتها وفرض الأحداث عليها:

"إن الإضراب بدأ في يافا أولا، ولم يمض عليه قليل من الزمن حتى شمل البلاد كلها وأصبح يشرف عليه نظام دقيق: لجان قومية، ولجان إسعاف، ولجان مقاطعة، ولجان إضراب وجمعيات وشبان، فكان هذا الإضراب مدفوعة إليه الأمة بإرادتها، فلا تحريض ولا إرهاب ولا أحزاب ولا رئاسات".[1]

انطلقت المبادرة من اجتماع نابلس الذي دعا إلى استمرار حركة الاحتجاج والإضراب العام. وتم تشكيل اللجان القومية في المدن والقرى لقيادة الثورة.[2] وبعد ستة أيام من الإضراب تألفت لجنة عربية عليا برئاسة الحاج أمين الحسيني وعضوية قادة الأحزاب السياسية الستة وثلاثة أعضاء آخرين.

وأصدرت اللجنة العليا بيانا اعتبرت نفسها بمثابة لجنة

"لمواصلة الإضراب العام إلى أن تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة تغييرا جوهريا يبدأ بمنع الهجرة اليهودية".[3]

---

1. أبو غربية. مصدر سبق ذكره. ص 53.
2. الحوت. مصدر سبق ذكره. ص 333-335.
3. عبد الوهاب الكيالي. تاريخ فلسطين الحديث. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1970). ص 265. وأكرم زعيتر. يوميات. مصدر سبق ذكره. ص 63.

حددت اللجنة العربية العليا الوسائل التي تستخدمها الثورة بالوسائل السلمية. أكد على ذلك رئيسها الحاج أمين الحسيني في برقيته إلى ملك بريطانيا:

"إن العرب الذين يعتقدون أن السياسة الحاضرة مؤدية حتماً إلى فنائهم القومي، مصممون على استعمال جميع الوسائل السلمية بمقاومة الأخطار التي تهددهم، وهم يلتمسون من جلالتكم العدل".[1]

ومما يؤكد الالتزام بهذه الوسائل ما أوردته جريدة اللواء في 28 أبريل/ نيسان من أن نحو ثلاثين امرأة وطفلا من اليهود وجدوا أنفسهم محاصرين في معمل غسيل على حدود يافا – تل أبيب لم يتمكنوا من الهرب. عندما حاول بعض الناس الاعتداء عليهم قامت مجموعة من الشبيبة العربية بحراستهم حتى جاء رجال الشرطة فسلموهم إياهم.[2]

في لقاء جماهيري مع ممثلي القرى الفلسطينية في 5 مايو/ أيار تحدث أكرم زعيتر عن مفهوم اللاتعاون، وضرورة وأهمية الامتناع عن دفع الضرائب وإعلان العصيان المدني، كما دعا أسعد الشقيري إلى استقالة الأعضاء العرب في المجالس البلدية التي يشارك فيها اليهود، وكذلك استقالة الأدباء من الإذاعة الفلسطينية وعدم التحدث معها، والانسحاب من اللجان الزراعية

---

[1]. الحوت. مصدر سبق ذكره. ص 344- 345.

[2]. زعيتر. يوميات. مصدر سبق ذكره. ص 79.

واللجان الاقتصادية المشتركة. وجاء في بيان حمل عنوان "لا ضرائب بدون تمثيل" وقعه مائة وخمسون طبيبا ومحاميا ونقابيا وتاجرا:

"يرى الآن موقعوا هذا النداء أن الوقت قد حان بالضرورة القصوى للرجوع إلى ما سبق إعلانه واقتراحه في المؤتمرات فتتخذ الأمة من قاعدة "لا ضرائب بدون تمثيل" واللاتعاون، سلاحا سلميا لمقاومة الاستعمار البريطاني مقاومة شريفة نبيلة تكرهه على التسليم للعرب بحقوقهم كاملة".[1]

تبنى المؤتمر العام الأول للجان القومية في القدس في 7 مايو/ أيار 1936، مبدأ "لا ضرائب بدون تمثيل". وتقرر الإمتناع عن دفع الضرائب ابتداء من 15 مايو/ أيار 1936، إذا لم تغيِّر بريطانيا سياستها تغييرا أساسيا تظهر بوادره بوقف الهجرة،[2] وأكد على استمرار الإضراب. تشكلت منذ بداية الإضراب لجنةٌ إغاثيةٌ للتخفيف من ضيق الفقراء المتضررين من الإضراب، وخصوصا أسر الشهداء والمعتقلين. وفي استجابة لمشاكل التموين، تقرر السماح ببيع السلع الغذائية من داخل البيوت فقط، ومنع تصدير الأغذية إلى تل أبيب كليا، وحجبها عن الأجانب لإشعارهم بوجود الإضراب، وشُكِّلت لجنة خاصّة لرصد أي شخص يتقدم لدفع ما عليه من ضرائب، وشُكِّلت فرق من الحرس الوطني للسهر على حماية الدكاكين والمتاجر وحفظ الأمن، وبعد انسحاب الشرطة

---

[1]. زعيتر. يوميات. مصدر سبق ذكره. ص 83.

[2]. الكيالي. تاريخ فلسطين. مصدر سبق ذكره. ص 265 - 266. وزعيتر. يوميات. مصدر سبق ذكره. ص 63.

من الشوارع تولت فرق الكشافة ضبط النظام والمرور، وتألفت محاكم خاصّة لمحاكمة من يخالف الإضراب، وقام أصحاب الدكاكين بتسليم مفاتيح دكاكينهم إلى اللجان القومية التي تشكلت في المدن والقرى لقيادة الإضراب، كما حذا سائقوا السيارات والشاحنات حذوهم لضمان عدم استخدامها إلا بتفويض من هذه اللجان، كما أضرب المحامون عن الترافع أمام المحاكم، وأدّوا دورهم في الثورة بالدفاع عن المتهمين بالمشاركة فيها، وقام المخاتير بتسليم أختامهم إلى سلطات الانتداب.[1] بهذه الإجراءات أصبحت حالةُ العصيان المدني تامة، فالإضراب جمّد الأنشطة العربية كافة. والدعوة لمقاطعة الأنشطة الحكومية فعلت فعلها بالتوقف الكامل لدفع الضرائب. كما ترافق العصيان المدني منذ بدايته بسلسلة من المظاهرات التي شاركت فيها كل شرائح الشعب الفلسطيني، من الرجال، والنساء، وطلاب المدارس.[2] واستخدم الفلسطينيون تراثهم الوطني كأداة نضالية حيث ارتدت غالبية السكان الكوفية الفلسطينية والعقال تعبيرا عن التفاعل مع الثورة، حتى أن بعض المحامين دخلوا قاعة المحكمة بالكوفية.[3] ومن أدوات المقاومة اللاعنفية التي استخدمها الفلسطينيون اقتلاع أشجار المستوطنات وإضرام الحرائق في المؤسسات البريطانية والصهيونية، وقد ذكرت الصحف اليهودية

[1]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 312- 316.

[2]. حوراني. مصدر سبق ذكره. ص 331- 335.

[3]. زعيتر. من أوراق. مصدر سبق ذكره. ص 549.

أن العرب أتلفوا مائتي ألف شجرة، وأضرموا 280 حريقا في المنشآت والممتلكات البريطانية والصهيونية، ونسفوا 48 جسراً، وأعطبوا القاطرات 22 مرة، وقطعوا خطوط سكة الحديد 130 مرة، وقُدِّرت الأضرار العامة بنحو مليوني جنيه خلال أشهر الإضراب الأولى.[1] ردّت سلطات الانتداب على هذه الأحداث بإضافات جديدة إلى قانون الطوارئ تقضي بالإعدام أو السجن المؤبد لمن يتعرض لخطوط الهاتف أو التلغراف أو السكك الحديد أو المطارات، أو خطوط الماء والكهرباء، وتجيز للحاكم فرض غرامة جماعية على السكان.[2]

بعد مرور شهرين على الإضراب ظهر اتجاهان بارزان في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية: الاتجاه الأول يساند الإضراب ويعتبره أداةَ ضغط سياسي وإقتصادي على الحكومة البريطانية، وقد تبنى هذا الموقف اللجنة العربية العليا والمجلس الإسلامي الأعلى، ومن خلفهما الوجهاء وكبار التجار. والاتجاه الثاني يرى في الإضراب بدايةَ عملٍ ثوريٍ لا بدَّ أن يصاحبَه عملٌ مسلح، وقد تبنى هذا الموقف الجيل الجديد من الوطنيين ممثلين بحزب الاستقلال ومن ورائه أبناء القرى المسلحين والمتطوعين.[3] وعليه لم يستمر الإضراب لاعنفيا

---

[1]. محمد عزة دروزة. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات. (بيروت: المكتبة العصرية، 1959). ص 129- 131.

[2]. زعيتر. يوميات. مصدر سبق ذكره. ص 128.

[3]. محافظة. مصدر سبق ذكره. ص 117.

خالصاً، فبعد أسابيع من بدايته بدء الوضع بالانتقال إلى حالة الثورة المسلحة الشاملة. بدأً بإلقاء القنابل في المدن، والظهور الواضح للمجموعات العربية المسلحة على الطرق، وفي الجبال في محيط القرى والمدن. إلا أن اللجنة العربية العليا لقيادة الإضراب بقيت تؤكد على انتهاج الوسائل السلمية في كافة البيانات التي تصدرها.[1] ازدادت وتيرة العمل المسلح عقب تمكن فوزي القاوقجي، أحدِ قادة الثورة السورية السابقين، مع مجموعة من الثوار المتطوعين من الأقطار العربية، من الدخول إلى فلسطين، وتنظيمه لخلايا مقاومة عسكرية، تطورت إلى ثورةٍ مسلحةٍ ضدَّ الإحتلال البريطاني والإستيطان الصهيوني.[2] بعد قرابة الستة أشهر في 11 أكتوبر/ تشرين أول 1936 توقف الإضراب الذي استمر نحو 177 يوما استجابة لنداء الملوك العرب "معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل"، واستجابت اللجنة العربية لهذا النداء وأعلنت وقف الإضراب، كما نحا المنحى ذاته بلاغ القيادة العامة للثورة بوقف العمل المسلح[3] لإعطاء فرصة للمساعي السياسية لإيجاد حل سلمي للقضية.

شكلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق ملكية "لجنة بيل" وأرسلتها إلى فلسطين لدراسة الوضع ورفع التوصيات. وفي السابع من يوليو/ تموز 1937

[1]. حوراني. مصدر سبق ذكره. ص 335- 340.

[2]. الكيالي. تاريخ فلسطين. مصدر سبق ذكره. ص 274 – 275.

[3]. حوراني. مصدر سبق ذكره. ص 340.

نُشِر تقرير اللجنة مرفقا بإعلانٍ رسميٍ بأن الحكومة البريطانية قد وافقت من حيث المبدأ على مضمونه، وأوصى التقرير بالتخلي عن الانتداب وتقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام: دولة عربية تضم الأجزاء التي تقطنها أكثرية عربية، ودولة يهودية تضم الأجزاء التي تقطنها أغلبية يهودية، ومناطق تخضع للانتداب البريطاني تضم الأجزاء ذات الأهمية الإستراتيجية أو الدينية. لم يحظ التقرير بموافقة الفلسطينيين أو اليهود، وهو ما وضع حداً للجهود السلمية.[1]

وفي أعقاب فشل هذه المساعي تجددت الثورة في منتصف أكتوبر/ تشرين أول لتطغى عليها السمة العسكرية حتى 1939، ومع دخول العالم في الحرب العالمية الثانية ساد فلسطين هدوء نسبي، ووقفت الحركة الوطنية الفلسطينية في حالة ترقب لنتائج الحرب. وفي إعقاب الحرب دخلت متغيرات كثيرة على المنطقة كان من أهمها بروز الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب رئيسي في العالم وتبنيها لفكرة الوطن القومي اليهودي، ما أدى أخيرا إلى اندلاع حرب 1948، وإعلان قيام دولة إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية.

حققت الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 بعض المكاسب (رغم محدوديتها) حيث تمكنت من تقليص أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وعملت على الحد من انتقال الأراضي لليهود، كما قلصت من رأس المال

---

[1]. الكيالي. تاريخ فلسطين. مصدر سبق ذكره. ص 283 – 284.

اليهودي الموظف في الصناعات اليهودية. الجدول رقم (1) يوضح هذه التأثيرات مقارنة بالسنوات التي سبقت الثورة.

جدول رقم (1) من آثار ثورة 1936 على اليهود[1]

السنوات	1934	1935	1936	1937
أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين	42,359	61,854	29,727	10,536
مساحة الأراضي المباعة لليهود (بالدونم)	62,114	72,905	18,146	29,367
الرأسمال اليهودي الموظف في الصناعات اليهودية (بالجنيه الفلسطيني)	غير متوفر	1,800,000	1,200,000	1,000,000

يضاف إلى ذلك إسهامها على مدى السنوات التالية في إرغام الحكومة البريطانية على إصدار الكتاب الأبيض لعام 1939، الذي وضع سقفا للحد الأعلى من الهجرة اليهودية، ثم منح البلاد استقلالها بما يضمن السيطرة للعرب. كما كان من نتائجها تأجيج المشاعر الوطنية لدى الجماهير إلى نقطة الغليان التي أدت إلى انفجار الثورة المسلحة في عموم البلاد وظهور مرحلة

[1]. تم الحصول على بيانات الجدول من: عادل حسن غنيم. الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية. (القاهرة: مكتبة الخانجي. 1980). ص 329 – 340.

الكفاح المسلح، إذ إن الكثير من أنصار اللاعنف يعتبرون هذا التحول عنصرا ايجابيا يؤكد على فعالية النضال اللاعنفي وأهميته.[1] غير أن الأهمية الأساسية للثورة 1936 تكمن في حقيقة كونها الحلقة الأساسية في تكوين الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت لا تزال منذ عقود طويلة من التحدي والمتغيرات السريعة، في مرحلة البحث عن الذات. إن شكل النضال الذي انبثق وتبلور خلال الإضراب والثورة أصبح يختلف عن ذلك النضال المتمركز حول مصالح وهموم مجموعة عائلية في منطقة واحدة. وهكذا فإن الوعي العشائري تراجع ليحل محله وعي وطني يجمع بين جميع الفلسطينيين وعائلاتهم.[2]

إلا أن المحصلة النهائية لثورة 1936 عادت على اليهود والمشروع الصهيوني بمكاسب كبيرة. إذ تمكنوا من استخدام الإضرابات وأعمال المقاطعة كمبرّرٍ لتعميق مبدأ "العمل العبري" [عافودا عبريت]، التي استبعدت تشغيل العمّال العرب في المشاريع اليهودية. وفّر الإضراب العربي ذريعة للقيادة الصهيونية لبناء مرفأ حديث في تل أبيب، ما أدى إلى إضعاف مرفأ يافا العربي وتزايد سيطرتهم على مرفأ حيفا وبطالة العمال العرب،[3]

---

[1]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 319.

[2]. صالح عبد الجواد: "ملاحظات حول تطور النضال...". مصدر سبق ذكره. 486.

[3]. صالح عبد الجواد. "الإضراب في التجربة الفلسطينية المعاصرة". 2/12/2006. www.amin.org. والخالدي. مصدر سبق ذكره. ص 60 - 64.

كما تكرسَّت وتعمقت سيطرة اليهود على المزيد من البنية التحتية الأساسية في البلاد، وعُزِّزَ الاقتصاد اليهودي المنفصل الذي سبق أن أقامه الصهاينة في فلسطين. كما وسعت هذه الأحداث الهوة الواسعة أصلا بين الجانبين لمصلحة اليهود، بواسطة سلسلة من الجراح التي تسبب بها العرب وأثخنت إقتصادهم. فالأعمال التجارية العربية، وخاصة تصدير الحمضيات، ومقالع الحجارة، وأعمال النقل، والصناعة، تأثرت تأثرا شديدا بالثورة. إضافة إلى تردي سوء الوضع الاقتصادي لكثيرين من مالكي الأرض، الأمر الذي حملهم بالتالي على بيعها، فكانت تؤول إلى أيدي اليهود في نهاية المطاف، وبذلك كانت تقوض أحد الأهداف الوطنية الفلسطينية الرئيسية. علاوة على هذه النتائج المروعة للثورة، ربما كانت الآثار الأشد أذى التي لحقت بالفلسطينيين تلك التي أصابت الصعيدين الاجتماعي والسياسي، والتي تجلت في افتقارهم إلى صفة دولة، وغياب المركزية الوطنية عن نشاطهم السياسي، وعدم وجود أحزاب قومية مستقلة، أو جمعيات للشباب. إن عوامل مثل الحسابات السياسية السيئة وسوء التنظيم، والارتباك، وفوضى انعدام القيادة في الجانب الفلسطيني، كلها أسهمت إلى حد كبير في الانهيار. كانت أسوأ آثار الثورة تلك التي الآثار التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني نفسه. حيث سقط 5,000 شهيد و10,000 جريح، و5,679 معتقلا، أي إن أكثر من عشرة بالمئة من الذكور

البالغين من الشعب الفلسطيني الذي ناهز المليون نسمة، سقطوا قتلى أو جرحى أو معتقلين. إلا أن النقطة الأكثر أهمية تكمن في كون نسبة عالية من هؤلاء تتضمن أصحاب الخبرة والمقاتلين الذين يمكن الاعتماد عليهم. كما صادر البريطانيون كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر خلال الثورة، وتابعوا المصادرة في السنوات اللاحقة. إن هذه الخسائر الجسيمة تركت تأثيرا عميقا على الفلسطينيين اتضح في المعركة الفاصلة التي نشبت بينهم وبين اليهود وانتهت بهزيمتهم الكبرى 1948.[1]

من القواعد الأساسية التي وضعها غاندي للنضال اللاعنفي ألا تضع الحملة أهدافا غير ممكنة التحقيق، وألا تحيد عن هذه الأهداف بقبول ما هو أقل منها أو التحول إلى ما هو أكثر منها، وألا تسمح لطرف ثالث بالتفاوض نيابة عنها. وقد خالفت القيادة الفلسطينية هذه القواعد الثلاث، بأن وضعت هدفا غير ممكن التحقيق في الظروف القائمة، وهو إيقاف الهجرة وإيقاف بيع الأراضي فورا، تحولت عن هذا الهدف بقبول الوساطة العربية، وسمحت لغيرها بالتفاوض نيابة عنها.[2]

---

[1]. الخالدي. مصدر سبق ذكره. ص 64 - 69.

[2]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 319.

إن أشكال النضال التي مارسها الشعب الفلسطيني في أعقاب الحرب العالمية الأولى وإن لم تنجح في دحر المشروع الصهيوني، فإنها تمكنت من عرقلته والحد من طموحاته وتأخيره إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. راوحت تلك الأشكال النضالية بين العمل السياسي والدبلوماسي والمقاومة اللاعنفية وصولا إلى النضال الثوري العنيف. كما تأرجحت بين مد وجزر، تبعا لحركة الطرف الآخر الذي امتلك غالبا زمام المبادرة على الأرض. إن الحركة الوطنية الفلسطينية استخدمت وعلى نطاق واسع وسائل المقاومة اللاعنفية منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولم يكد يسجل التاريخ إلا حوادث قليلة لمقاومة عنيفة، حتى أنها اعتمدت منذ بداية الانتداب البريطاني على سياسةٍ تضمن الوصول إلى حل للنزاع من خلال وسائل سلمية. من خلال النشاط الدبلوماسي الذي شمل عشرات الوفود لأغراض التفاوض في لندن وباريس وجنيف. كما بدا ذلك في مذكرة الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا التي رفعتها عام 1921 إلى "لجنة هايكرافت" للتحقيق:

"لو أحدث شعب دخيل جزءا من ألف لأي شعب آخر في بلاده من التعديات التي أحدثها الصهيونيون منذ الاحتلال على العرب لنظّم الأهالي الثورات وكادوا له المكايد وأجبروه على النزوح من بينهم. لكن الثورات المنظمة يديرها الزعماء، وإن

زعماء هذه البلاد يكرهون سفك الدماء وهم محبون للسكون. فإذا وقع هياج اتفاقي فهم بالعكس يقومون إلى تسكينه بكل قواهم"[1]

ظل هذا الحال مدة طويلة، وكان أقصى ما ذهبوا إليه هو التهديد باستخدام العنف، ولم يحاولوا دفع الجماهير إلى استعمال القوة، وغالبا ما جاء اللجوء إلى العنف تلقائيا وعفويا وردا على العنف الصهيوني. ورغم ذلك فان القيادات الفلسطينية ظلت حبيسة النضال السلمي، لضعف إيمانها بعملية المقاومة الشاملة أو لضحالة اطلاعها ومعرفتها في ميادين النضال اللاعنفي.

[1]. زعيتر. من أوراق. مصدر سبق ذكره. ص 60.

الفصل الثالث: المقاومة اللاعنفية الرسمية (المنظمة) في فلسطين 1967 - 1993

في الخامس من يونيو/ حزيران 1967 شنت إسرائيل عدواناً عسكرياً واسعا أسفر عن إلحاق هزيمة قاسية بثلاث دول عربية، وسقط ما كان تبقّى من أراضي فلسطين التاريخية خارج حدود دولة إسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة)، إضافة إلى هضبة الجولان السورية، وشبه جزيرة سيناء المصرية، تحت السيطرة الإسرائيلية.[1] ما أدى إلى وقوع قرابة مليون فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، ونزوح ما يقرب من "200" ألف من الضفة الغربية و"100" ألف من قطاع غزة، وهو ما وصل في حينه إلى قرابة ربع سكان المنطقتين.[2]

---

1. أحمد صخر بسيسو. منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية. (غزة: مركز الإعلام والمعلومات، 2003). ص 2.

2. حسين أبو النمل. الضفة والقطاع 67- 1978 بين الإلحاق والدمج. (بيروت: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، وصامد- قسم الدراسات. 1978). ص 24- 26.

إنّ سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال تطلّب من المستوى الرسمي الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية) العمل على التفكير بوسائل مقاومة تنسجم مع الواقع الجديد.

المبحث الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة

لقد سبق الحربَ بسنواتٍ عديدةٍ إستعداداتٌ إسرائيليةٌ لبناءِ هيكليَّةِ حكمٍ عسكريٍ للأراضي المحتلة المحتَمَلة، وكانت أولى المحاولات من الجنرال احتياط (ماتي بيلد) في إطار تقييمه لتجربة الحكم العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة 1956 – 1957. تلتها تجربة الجنرال احتياط (يهوشع فريين) الذي عُيِّن رئيسا لقسم الحكم العسكري عام 1962. في عام 1963 ابتدأت هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي برسم الخطط استعدادا لاحتمال نشوب حرب مع المملكة الأردنية، وعليه تم تعيين الجنرال (حاييم هرتسوغ) بعد استقالته من الخدمة في الجيش النظامي بوظيفة الحاكم العسكري المعد للضفة الغربية، الذي أجرى تدريبات مباشرة مع الضباط

الذين عينهم كطاقم قيادي للحكم العسكري. كما قدّمت الكلية العسكرية الإسرائيلية تقريرا مرفقا بمعطيات عن اقتصاد الضفة الغربية. وأخيرا تبلور في صيف 1963 لدى الجيش قرارٌ يقضي بالتوجه إلى الاستعداد لوضع خطة عملية للسيطرة على الضفة تم تسميتها بالخطة (جرانيت)، ومنذ تلك المرحلة شرعت النيابة العسكرية بالاستعدادات لإنشاء حكم عسكري.[1]

سبق عدوان حزيران 1967 بسنوات عديدة أن وضعت إسرائيل الخطط للاستيلاء على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، وقد رمت إسرائيل من وراء ذلك إلى تحقيق أهدافها القديمة التي لم تتحقق خلال حرب عام 1948 أو حرب عام 1956، في التوسع والاستيلاء على كامل فلسطين الإنتدابيّة، إضافة إلى تحقيق أهدافٍ أمنيةٍ لما تمثله الأراضي المحتلة من عمقٍ استراتيجيٍ ضد أي عمل عسكري يستهدفها. إضافةً إلى أهدافٍ ثانوية أخرى تمثّل أهمّها في المنافع الاقتصادية للأراضي المحتلة، والتي وصلت حسب صحيفة "هآرتس" في عام 1988 إلى ثمانمائة مليون دولار من تجارتها مع الضفة الغربية، التي يدخل منها يومياً تسعون ألف عاملٍ يعملون في إسرائيل بأجور متدنية، ويُقدِّر بعض المحللين أن العوائد المالية التي تجنيها إسرائيل من وراء هذه التجارة والعمالة المنخفضة الأجور، تغطي كل

---

[1]. شلومو غازيت. العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية. (د.م. د.ن، 1996) ص 12 - 18.

ميزانية الحكومة العسكرية بل ويمكن أن توفرَ فائضًا للخزينةِ الإسرائيلية، يضاف إلى ذلك أن "25%" من موارد المياه الإسرائيلية توجد في الضفة الغربية وغزة، يضاف إلى ذلك الاعتبارات الدينية التي تشكل هدفا لأقلية من غلاة اليمين الإسرائيلي وبعض المستوطنين من أتباع الأحزاب الدينية.[1]

حدّدت سياسات إسرائيل الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى الإحتلال نفسه، جملة تحديات دفعت بالفلسطينيين نحو مقاومة جماهيرية اعتُبِرت جزءا من حياتهم اليومية، وتمثلت هذه التحديات، التي جسّدت السياسةَ الإسرائيليةَ الرسميةَ تجاه الأراضي المحتلة بما يلي:

أولا: ضم القدس وتهويدها

شكلت القدس موقع القلب في تطلعات الصهيونية وأساطيرها والسبب الموجب لوجود القومية اليهودية الحديثة، معتقدة بوجوب ضمها لإسرائيل.[2] وهو ما أعلنته رسميا في 28 يونيو/ حزيران 1967، وفي 3 يوليو/ تموز 1980 أعلنت القدس بشطريها عاصمة لها. بدأت إسرائيل إجراءات تهويد القدس الشرقية منذ الأيام الأولى للاحتلال، حيث أجبرت "30,000" فلسطيني من سكانها على ترك منازلهم على أثر حرب 1967. وقيدت توسع التجمعات

---

[1]. توماس سميرلنغ. مصدر سبق ذكره. ص 116.

[2]. جيفري أرونسون. سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الإنتفاضة. ترجمة حسني زينة. ط 1. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، 1990). ص 29.

الفلسطينية، حيث منعت البناء في 80% من مساحتها. سعيا وراء تقليص عدد سكانها الفلسطينيين، اللذين بلغ عددهم في نهاية عام 1995 "170.000" نسمة، مقابل "165,000" نسمة من المستوطنين.[1]

ثانيا: الاستيطان والتهويد

شكَّل الاستيطان الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في السيطرة على الأرض الفلسطينية لليهود منذ عام 1882، وعليه كان، وما زال، الصراع من أجل حيازة وامتلاك الأرض أحد أهم سمات القضية الفلسطينية.[2] ومنذ الأيام الأولى للاحتلال 1967 طافت السيارات العسكرية الإسرائيلية المدن والقرى تحث الفلسطينيين على الهجرة، معلنة وجود وسائل نقل مجانية تنتظرهم على أبواب المدن.[3]

شهدت الأراضي المحتلة حملة استيطان واسعة بعد أقل من أربعة أشهر على الحرب، قادتها حركة "غوش أمونيم" اليمينية، ونفذتها الوحدة شبه العسكرية "الناحل"، بدعم من الحكومة، تحت تبريرات دينية، وإستراتيجية، وأمنية، وسياسية، وادعاءات بملكية سابقة، بهدف تجزئة الأراضي الفلسطينية،

---

[1]. مسلم أبو حلو. "سياسات التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد 1. (2002: 92 – 134). ص 104 – 116.

[2]. غازي ربايعة. الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1917 – 1980). ط 1. (الزرقاء: مكتبة المنار، 1983). ص 193.

[3]. عبد الجواد صالح. "زراعة النجوم على أرض فلسطين". شؤون فلسطينية. عدد 63/64. (1977: ص 95 – 110). ص 95.

وتقطيع أوصالها ومنع تواصلها الجغرافي مع محيطها العربي. وخلق جدار أمني بينها وبين إسرائيل، والاستيلاء على المزيد من الأراضي لضمها لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود.[1] بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية حتى عام 1987، "165" مستوطنة، "149" منها في الضفة، و"16" في القطاع.[2] لقد شكل الاستيطان على مدى سنوات الاحتلال إحدى الحلقات الرئيسية في سلسلة خلق الحقائق الثابتة على الأرض، التي يأمل من خلالها الإسرائيليون فرض مفهومهم للسلام على الفلسطينيين والعرب بمرور الزمن، على أساس الأمر الواقع.[3]

ثالثا: الإلحاق الاقتصادي

سهلت قرارات إدارية بإزالة الرسوم الجمركية عن حركة السلع بين إسرائيل والأراضي المحتلة، والرقابة على الصادرات، والقيود الصارمة على الواردات الفلسطينية من الخارج، وإغلاق المؤسسات المالية العربية، واستيعاب العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، وفرض الأشكال المختلفة من الضرائب على الفلسطينيين، وربط الأراضي المحتلة بالعملة

---

1. إبراهيم أبو الهيجاء. جدار الخوف. سلسلة دراسات فلسطينية. ط 1. (مصر، الجيزة: مركز الإعلام العربي. 2004). ص 64- 66.

2. قاسم أبو حرب. سلسلة عشرون عاما على الاحتلال الإسرائيلي 1967- 1987. المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967 – 1987. (القدس: جمعية الدراسات العربية. 1987). ص 58.

3. غازي ربايعة. مصدر سبق ذكره. ص 151.

الإسرائيلية، ورفض السماح للسكان بإدخال مبالغ مالية من خارج الحدود، كل ذلك سهل الإلحاق الاقتصادي للأراضي المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي.[1] إن الفلسطينيين الذين عارضوا التعاون مع إسرائيل في سياسة الإلحاق الاقتصادي وجدوا أنفسهم بلا موارد تمكنهم من مواجهة هذه العلاقة. بعد مرور نحو عشر سنوات على الإحتلال استوعبت، حسب المصادر الإسرائيلية، السوق الإسرائيلية نصف القوة العاملة الفلسطينية. إضافة إلى لجوء الفلسطينيين إلى الصناعات الإسرائيلية، أو الوكلاء الإسرائيليين، بعد فرض الرقابة والجمارك المرتفعة على الكثير من المستوردات، ما دفع صحيفة الفجر إلى القول في فبراير/ شباط 1974 بأن

'الاقتصاد العربي قد فقد مميزاته وخصائصه، وأُلحق بذيل الإقتصاد الإسرائيلي، وبات محكوما على تطوره بالعجز والفشل'.[2]

رابعا: الحكم الذاتي:

عملت إسرائيل منذ البداية على الإحتفاظ بالأراضي المحتلة، دون علاقة لذلك بأية أبعاد سياسية ترتبط بتسوية نهائية لمستقبلها، [ربما لأهداف السيطرة والضم]، عملت من خلال استراتيجيتها في إقامة حكم ذاتي فلسطيني، على تأسيس إدارة فلسطينية محلية بواسطة نقل صلاحيات

---

[1]. وليد مصطفى. "الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي". شؤون فلسطينية. العدد 162/163. (1986: 15 – 37). ص 15- 16.

[2]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 42 – 62.

تدريجية للبلديات العربية ورئاسة دوائر إدارية مدنية محلية من قِبَل شخصيات فلسطينية. أو من خلال مبادرات تنظيمية، كروابط القرى، والإدارة المدنية، أو فرض تفسيرها الخاص لما تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد للحكم الذاتي.[1] جاء ذلك استمرارا لحرب على الهوية الوطنية الفلسطينية، للحيلولة دون قيام كيان فلسطيني.

خامسا: التدمير النفسي والوطني

عملت إسرائيل من خلال محاولات دمج الجيل الناشئ عبر المخيمات الصيفية المشتركة مع الشبيبة اليهودية، وتشجيعهم على العمل في المؤسسات والمزارع والمصانع والورش الإسرائيلية، وفتح مجالات الانحراف الجنسي، والإدمان على المخدرات،[2] ومن خلال المحاولات الرامية إلى تغيير المناهج المدرسية والتدخل في شؤون التربية والتعليم،[3] على تدمير المكونات الأخلاقية والدينية والوطنية للإنسان الفلسطيني، بهدف تسهيل عملية الإخضاع والإلحاق التي ترمي إليها السياسة الإسرائيلية.

---

[1]. شلومو غازيت. الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967- 1997. ترجمة عليان الهندي. ط 1. (رام الله: مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة. دار الشروق للنشر والتوزيع. 2001). ص 227 و382.

[2]. عبد الجواد صالح. "زراعة النجوم". مصدر سبق ذكره. ص 95- 96.

[3]. الغول. التحولات الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 116.

ولتحقيق ذلك دون استثارة الفلسطينيين لجأت إسرائيل إلى إعلان سياسة خادعة تُخْفي وراءها السياسة الرسمية الإسرائيلية، وضع أسسها وزير الدفاع موشيه ديان في الشهور الأولى من الاحتلال، تقوم على ثلاثة أركان أساسية:

الأول: عدم التواجد: وهو ما عنى ضرورة تقليص أية إشارات تدل على الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة مما يدفع بالسكان إلى التسليم مع الواقع الجديد. وهو ما تناقض بشكل جذري مع الحملات العسكرية ضد المقاومة، وسياسة الاستيطان والتهويد التي اتبعتها إسرائيل على نطاق واسع.

الثاني: عدم التدخل: في إدارة حياة السكان، باستثناء المجالات التي تؤثر على الحياة الإسرائيلية. وهو ما انتهكته سلطات الاحتلال على الدوام، خاصة في حملاتها ضد الشخصيات والمؤسسات الوطنية، والمجالس البلدية المنتخبة، والمناهج الدراسية، وانتهاجها لسياسة التدمير النفسي والاجتماعي للفلسطينيين.

الثالث: الجسور المفتوحة: ويقضي باستمرار العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومحيطهم العربي عبر الأردن على حالها، وهدفت إسرائيل من وراء ذلك، بالإضافة إلى أهداف أخرى، إرباك

الأردن من خلال فرض سلام وتطبيع بحكم الأمر الواقع.[1] كما اتخذت سلطات الاحتلال العديد من الإجراءات الإدارية التي قيدت الاستيراد إلى الأراضي المحتلة بشكل واسع وهو ما جعل الحركة التجارية مع الأردن تسير باتجاه واحد، إضافة إلى حظر حريّة دخول الأموال إلى الأراضي المحتلة.

لقد اصطدمت السياسة الإسرائيلية بأهدافها المعلنة وغير المعلنة، والتي رأى فيها الفلسطينيون تهديدا واضحا لمشروعهم الوطني، بمقاومة فلسطينية على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: تمثّل بتسلل الفدائيين الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة، وتهريب السلاح، بهدف القيام بعمليات مقاومة مسلحة ضدّ أهدافٍ إسرائيلية. تمكّن جيش الاحتلال من السيطرة على ذلك بوسائل عسكريةٍ مطلقة. من خلال انتشاره المكثف على الحدود.

المستوى الثاني: من خلال العمليات الفدائية التي نُظمت ونُفذت داخل الأراضي المحتلة، والتي تم تنفيذها في السنوات الأولى للاحتلال، وتمكّن جيش الاحتلال من قمعها، والحدّ منها، ومن فاعليتها بعد ذلك إلى حد كبير، لأسباب تعود إلى عدم وجود قواعد تنظيمية عسكرية للفصائل الفلسطينية بما يسمح بتطوير استراتيجية فلسطينية عسكرية داخل الأراضي

---

[1]. مناحيم ميلسون. سياسة الحكم العسكري في المناطق. (القدس: مركز القس للأبحاث. 1987). ص 8- 19. وشلومو غازيت. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 61- 62.

المحتلة. إضافة إلى تبنّي إسرائيل لسياسة العقوبـات الجماعيـة، ومـن أهمهـا هدم بيوت الفدائيين، واعتقال أفراد أسرهم، وفرض الغرامات المالية، وحظر التجول.

المستوى الثالث: متمثِّلاً بأعمال الاحتجاج التي قام بها الفلسطينيون، وحملت طابع الإحتجاج الشعبي اللاعنفي، مثل المظاهرات والإضرابات وأعمال الاحتجاج الأخرى. وقد اتخذت إسرائيل العديد من الإجراءات الرامية إلى قمع هذه المقاومة من خلال حظر المظاهرات، واعتبارها "أعمال عنف"، واتخاذ إجراءات عقابية قاسية بحق أسر الأطفال المشاركين في المسيرات والاحتجاجات، وتهديد السكان والمجالس البلدية بإجراءاتٍ عقابيةٍ، وتنفيذ هذه التهديدات في الكثير من الأحيان، واستعراض مظاهر القوة، من خلال تسيير الدوريات العسكرية والدبابات قرب الأحياء السكنية، وفرض حظر التجول. فيما واجهت إضرابات المواصلات والمحلات التجارية بعدم الاكتراث، أو الرد المعاكس، حيث لجأت إلى تحطيم أبواب المحلات المضربة، وكسر أقفالها، وفتحها عنوة، وفرض غرامات مالية على أصحابها. بينما تمثَّل الرد القاسي على أعمال الاحتجاج بسياسة إبعاد القيادات الوطنية وقادة الإضرابات والمظاهرات وأعمال الاحتجاج المختلفة إلى خارج الأراضي المحتلة.[1] ورغم وسائل القمع المذكورة لم تتمكن سلطات الاحتلال من منع

[1]. غازيت. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 63- 73.

تصاعد ونمو الشعور الوطني لدى الفلسطينيين، أو الحيلولة دون وقوع العديد من الهبات الجماهيرية التي شاركت فيها قطاعات الشعب المختلفة في مدن وقرى ومخيمات الأراضي المحتلة. بل إن هذه المعطيات فرضت على الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة واقعاً دفع بهم إلى حشد كافة إمكانات المقاومة المتاحة لمواجهة الإحتلال وسياساته. على أن فُرص تطور مقاومة مسلحة في الأراضي المحتلة لم يتحقق إلا بقدر ضعيف، في الفترة حتى أواخر 1970. حيث كان الفلسطينيون أقرب إلى العصيان المسلح في قطاع غزة من خلال حرب العصابات المسلحة بأسلحة خفيفة من مخلفات الجيش المصري، إلا انه بعد مرور قرابة عام كان سكان القطاع قد خلدوا إلى السكون[1] نتيجة لإجراءات القمع الحادة من قبل الإحتلال، وابتعاد القيادة الفلسطينية عن ساحة النضال في الداخل بعد الخروج من عمّان. كما أن سياسات وممارسات القيادة الوطنية في الخارج أخفقت في إقناع القيادات المحلية وجماهيرها بقدرتها على تفهم الأوضاع في الأراضي المحتلة تفهما دقيقا بما تمليه متطلبات وخصوصيات الواقع. إن هذا التباعد الظاهري بين الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة والقيادة الوطنية في الخارج والذي اعترى العلاقة بينهما منذ بداية السبعينات،[2] وانعدام فرص تطبيق "حرب

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 64.

[2]. جورج العبد. "المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 5. (شتاء 1991: ص 105- 127)، ص 110.

التحرير" في الأراضي المحتلة بسبب صغر حجمها الذي يُسَهِّلُ عزلها وإغلاقها، وطبيعة الأرض وافتقارها إلى المخابئ الطبيعية أو الغابات، وإبعاد السلاح عن أيدي الجماهير لمدة عشرين عاما سبقت الاحتلال. أضف إلى ذلك اعتراض الكثير من الزعامات التقليدية المحلية على انتهاج إستراتيجية الكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة، التي نظروا إليها على أنها تزيد من توريط الفلسطينيين، وتتسبب بالكثير من الصعوبات للسكان.[1] لقد خلقت هذه العوامل بمجموعها توجهًا لدى القيادات المحلية في الأراضي المحتلة يشدد على أولوية الصمود ومقاومة حصارٍ طويلٍ، من خلال تدعيم قدراته الذاتية، من أجل البقاء والحفاظ على وجوده وهويته الوطنية.[2] ما دفع ناطق باسم حركة فتح إلى التسليم بأن منظمات المقاومة لا تتوقع من الفلسطينيين تحت الإحتلال غير "المقاومة السلبية والصمود".[3]

لقد تميزت الحركة الجماهيرية في الأراضي الفلسطينية في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي بطابع ردة الفعل على الإجراءات والقرارات الإسرائيلية، ومع ذلك بقيت في حراك دائم، ونشاط مستمر في رفضها للاحتلال وسعيها نحو الخلاص منه. واتسم نضالها بطابع لاعنفي، من خلال إصدار البيانات، والمنشورات، وظهور الشعارات الجدارية، والمظاهر العصيانية الأخرى،

---

1. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 64.
2. العبد. مصدر سبق ذكره. ص 111.
3. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 64. والمقصود هنا المقاومة اللاعنفية.

كالإضراب، والإعتصام، وعدم التعاون، والمقاطعة، وعدم الرضوخ لقرارات سلطات الاحتلال.[1]

إن مقاومة لاعنفية بدأت بالظهور منذ أيام الاحتلال الأولى عبر مستويات ثلاث:

الأول: المقاومة الشعبية، وتمثّلت بمظاهر المقاومة العفوية من إضرابات ومظاهرات شاركت فيها القطاعات الجماهيرية المختلفة، والتي ساهمت في إبقاء القضية الفلسطينية حية محليا ودوليا. وعادة ما استُخْدِمَت لتعبئة الجماهير وتوجيه النضال نحو تحقيق أهدافٍ محددة، كالإفراج عن معتقلين، والتراجع عن عقوبات فرضها الاحتلال. (وهو ما سنتناوله في الفصل الرابع)

الثاني: المقاومة المنظمة، وتمثلت بإقامة اللجان والمنظمات السياسية التي تهدف إلى دعم الصمود والمقاومة، من خلال تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية 1973، التي تنوعت أساليب عملها بين تنظيم لجان العمل التطوعي، وتعبئة وتنظيم الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال النقابات المهنية، والنوادي، إضافة إلى الصدام المباشر مع الاحتلال من خلال الاحتجاجات والمظاهرات، والإعتصامات، وتنظيم حملات الدفاع عن الأرض، من خلال زراعتها، وإعمارها والاعتصام بها. ولجنة التوجيه الوطني 1978،

---

[1]. الغول. التحولات الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 116.

التي عملت على تصعيد الاحتجاجات الشعبية الواسعة على محاولات فرض الحكم الذاتي، من خلال الإضرابات والمظاهرات والبيانات والاجتماعات.

الثالث: التنمية من أجل المقاومة، من خلال الجهود التي بذلتها المجالس البلدية، والمنظمات الأهلية، والإتحادات، والتعاونيات، والجبهة الوطنية الفلسطينية ولجنة التوجيه الوطني على صعيد التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال بناء المؤسسات الوطنيّة وتنميتها بهدف خلق وتطوير بناءٍ فلسطينيٍ وطنيٍ يساهم في دعم الصمود الفلسطيني.[1] (وهو ما سنتناوله في هذا الفصل وفي الفصل الخامس)

المبحث الثاني: المقاومة اللاعنفية الرسمية (المنظمة) في فلسطين

من خلال التحليل السابق يتضح لنا أمران هامّان، يتمثّل أوّلُهما فـي أن المقاومة اللاعنفية انطلقت منذ الأيام الأولى للاحتلال، وثانيهما يؤكـد علـى أن الشكل الرئيسي للمقاومة الذي توفر للفلسطينيين في ظـل الاحتلال (وخاصّـة بعـد قمـع بـوادر المقاومـة المسـلحة فـي قطـاع غـزة خلال السـنوات الثلاث الأولى من الاحتلال) تمثل في المقاومة اللاعنفية. وهو ما أدركته منـذ البدايـة

---

[1]. الدّجاني. مصدر سبق ذكره. ص 89 - 91.

قيادة م.ت.ف، التي عملت [رغم محاولاتها المتكررة لتشـيط العمـل المسـلح داخل الأراضي المحتلة، وعـدم قناعتهـا الكاملـة بجـدوى المقاومـة اللاعنفيـة] على خلق حالة من العصيان المدني لـدى فلسـطينيي الأراضـي المحتلـة ضـد الإحتلال الإسرائيلي، من خلال النشرات الإذاعية، وتوزيع البيانـات. ولعـلّ ذلـك يدفعنا نحو البحث عن موقف الفصائل الفلسطينية (أبرزها وأكثرها تـأثيرا فـي الأراضي المحتلة) من المقاومة اللاعنفية، ودورها في هذا المجال.

المطلب الأول: الفصائل الفلسطينية والمقاومة اللاعنفية

تشكل فصائل المقاومة الفلسطينية المستوى الرسمي الفلسطيني، وتمثل المقاومة الرسمية الفلسطينية. يتناول البحث هنا موقف م.ت.ف وأبرز فصائلها إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي من المقاومة اللاعنفية.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية وأبز فصائلها

1. منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)

انتهجت م.ت.ف في الفترة الممتدة ما بين تأسيسها 1964 وحتى دخول المنظمات الفدائية 1968/ 1969 تحت إطارها النشاط الدبلوماسي كنشاط رئيسي، إضافة إلى النشاط الإعلامي. فيما تؤكد في الفترة الممتدة

من دخول المنظمات الفدائية 1968/ 1969 وحتى 1974 على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكًا، للسير قُدمًا نحو الثورة الشعبية المسلحة. ويشكل العمل الفدائي نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية.[1] معتبرةً في الفترة الممتدة ما بين إعلان البرنامج المرحلي 1974 وحتى إعلان الاستقلال 1988 النشاط السياسي [الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل] من أدوات النضال الفلسطينية، إضافة إلى رعايتها ودعمها لتأسيس وعمل "الجبهة الوطنية الفلسطينية"، و"لجنة التوجيه الوطني".

ركزت م.ت.ف منذ بداية نشأتها على بناء المؤسسات في إطار عملها على إقامة مؤسسات فلسطينية بديلة لسلطة الاحتلال، مثل الصندوق القومي الفلسطيني، وإنشاء محطة إذاعة باسم "صوت فلسطين"، وتأسيس الدوائر المختلفة للمنظمة كالدائرة السياسية، ودائرة شؤون الوطن المحتل، والثقافة، والتنظيم الشعبي، والشؤون الإجتماعية والصحية، واللجان الفنية المتخصصة بشؤون الطفل، وتقديم الدعم لمؤسسات التأهيل المهني، ومقاومة التوغل الصهيوني في العالم الثالث. وإنشاء رياض الأطفال، والمدارس ودور رعاية الأيتام في المخيمات، وتوفير المنح الدراسية في الجامعات العربية والأجنبية للطلاب الفلسطينيين، وإنتاج الأفلام السينمائية عن القضية الفلسطينية،

---

[1]. الميثاق الوطني الفلسطيني. المادّة: 13.

وتأسيس مركز الأبحاث الفلسطيني الذي أصدر مجلة "شؤون فلسطينية" المتخصصة في القضية الفلسطينية إضافة إلى نشرة "رصْد إذاعة إسرائيل" ومئات الكتب عن القضية الفلسطينية بعدّة لغات، كما أسست المنظمة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي أقامت مئات المستشفيات والعيادات والصيدليات التي قدّمت خدماتها للفلسطينيين في الأرض المحتلة والدول العربية، والاتحاد العام لعمّال فلسطين، وإتحادات الطلبة والكتّاب والصحفيين، وغيرها من المؤسسات المدنية. وقد تمكنت المنظمة عبر تنظيماتها المدنية في ميادين التربية والتعليم والصحة والعمل والثقافة والإعلام والتمويل، من تحويل نفسها إلى حكومة موازية، أعطت الفلسطينيين شعورا بالاستقلال، وعملت على إعدادهم لحكم أنفسهم.[1] فيما شكَّلت خطوةُ إعلان دولة فلسطينية في المنفى، 1988، تمكنت من فرض سياستها الداخلية في الكثير من القضايا كبديل عن سلطة الاحتلال، أداة فعاّلة من أدوات النضال اللاعنفي الفلسطيني. كما شكل النضالُ السياسي والدبلوماسي [الذي يعتبر من أدوات النضال اللاعنفي] أحد أدوات النضال الرئيسية التي لجأت إليها المنظمة، والتي استخدمتها كأدوات مكمِّلة للكفاح المسلح، وهو ما أكده عرفات بقوله:

---

[1]. القشطيني. "المقاومة". مصدر سبق ذكره. ص 335 - 339.

"ومن خلال حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المناضلة نضج نضال شعبنا وتعددت أساليبه فشمل النضال السياسي والاجتماعي بالإضافة للنضال المسلح... وإننا حين نتكلم من على هذا المنبر الدولي فإن ذلك تعبيرا في حد ذاته عن إيماننا بالنضال السياسي والدبلوماسي مكملا معززا لنضالنا المسلح".[1]

تمكنت المنظمة من خلال هذا النضال من انتزاع اعتراف دولي بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وانتزاع عشرات القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

شهدت الفترة الممتدة ما بين إعلان الاستقلال 1988 وحتى العام 1993 اعتماد م.ت.ف بشكل واضحٍ على الوسائل اللاعنفية في نضالها، وبدأت بوادر هذا التحوّل منذ عام 1974 بالبرنامج المرحلي، وتعزز عام 1982 بعدم التركيز على الإستراتيجية العسكرية لاستعادة الأرض الفلسطينية المحتلة، حتى وصل الأمر في العام 1988 إلى تجميد هذه الإستراتيجية والإستعاضة عنها بدعم الأنشطة اللاعنفية للانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة التي انطلقت في 9 ديسمبر/ كانون أول 1987 في إطار ق.و.م من جهة، والمشاركة في المسيرة السلمية التي انطلقت من مدريد في تشرين

---

[1]. خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة في نيويورك. 13/11/1974.

أول 1991 من جهة أخرى".[2] وقد أكدت المنظمة هذا التحول في وثيقة الاستقلال 1988:

"تعلن دولة فلسطين ... أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها".[1]

بينما قطعت علاقتها بالكفاح المسلح بشكل رسمي في 1993 في وثيقة "خطاب الاعتراف":

"إن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك".[2]

وفي تحليلٍ للبيانات الثلاثين الأولى الصادرة عن القيادة الوطنية في العام الأول للانتفاضة في الفترة الواقعة ما بين 9 كانون أول 1987 ولغاية 7 كانون أول 1988 تبين أن القيادة وجهت ثلاثمائة وخمسة عشر توجيها للشارع الفلسطيني منها سبعة وثمانين توجيها عنيفا [غالبيتها ليست مسلحة] بنسبة وصلت إلى 28%، ومائتين وثمانية وعشرين توجيها لاعنفيًا بنسبة وصلت إلى 72%، وقد انقسمت التوجيهات اللاعنفية إلى ثلاث فئات رئيسية، الأولى: قطع

---

[2]. أبو عفيفة. مصدر سبق ذكره. ص 345.

[1]. وثيقة إعلان الاستقلال 15/11/ 1988.

[2]. خطاب الاعتراف الموجه من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس وزراء إسرائيل. 9/9/1993.

أي اتصال مع إسرائيل في مجالات الاقتصاد والخدمات، كالامتناع عن العمل في إسرائيل والمستوطنات، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والثانية: عدم الامتثال لقوانين الاحتلال، كالإضرابات ورفض دفع الضرائب والغرامات، والثالثة: القيام بأنشطة لاعنفية تضامنية، كالإضراب تضامنا مع الأسرى وعائلات الشهداء، وإحياء ذكرى أيام في التاريخ الفلسطيني.[1]

2. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

تُعتبر حركة فتح كبرى فصائل م.ت.ف، وصاحبة الأغلبية في مؤسساتها، والمُوَجهة لسياساتها. ولقد عكست رؤى حركة فتح مبادئ وأهداف ووسائل عمل م.ت.ف منذ عام 1968.[2]

انطلقت حركة فتح في الفترة الممتدة ما بين انطلاقتها 1965 وحتى أواخر عام 1987 من أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافها تكمن في الثورة الشعبية المسلحة كطريق حتمي وحيد لتحرير فلسطين، معتبرةً أن الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكًا.[3] على أنها استخدمت العديد من أدوات المقاومة اللاعنفية في الأراضي المحتلة، فنجد الحركة تدعو في بيان لها وزعته في مدينة القدس في 9 سبتمبر/ أيلول 1969 إلى مقاطعة الاحتلال

---

1. مشعل وأهروني. مصدر سبق ذكره. ص 152 - 156.
2. لمزيد من التفاصيل مراجعة النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.
3. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. النظام الأساسي. المواد: 17، 19.

وعدم التعاون معه، وتدعو إلى مقاطعة الانتخابات البلدية في ظل الاحتلال، وتدعو طلاب المدارس إلى الإضراب، والمعلمين إلى مقاطعة تدريس المناهج الإسرائيلية لطلبة مدارس القدس المحتلة.[1] إلا أنها كانت دائماً تصر على إسناد النضال اللاعنفي في فلسطين بعمليات "الكفاح المسلح" الخارجية. فيما شكلت الانتفاضة 1987 الصعود الأكبر للمقاومة اللاعنفية لجميع الفصائل الفلسطينية ومنها حركة فتح التي كانت تصدر توجيهاتها لعناصرها وأنصارها وللشارع الفلسطيني تحت اسم "القيادة الوطنية الموحدة منظمة التحرير الفلسطينية" التي شكلت ائتلافا ضم إضافة إليها الحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهتين الشعبية والديمقراطية، كبرى فصائل م.ت.ف.[2] كما نشطت الحركة في الجامعات من خلال تنظيمها الطلابي "حركة الشبيبة الطلابية".

3. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تؤكد الجبهة الشعبية على أن الوسيلة الرئيسية للتحرير تتمثل في حرب التحرير الشعبية التي تمر بأربع مراحل: مرحلة التحضير، مرحلة التثبيت والبناء، مرحلة بناء الجيش الثوري، ومرحلة حرب التحرير الشعبية التي تساهم فيها

---

[1]. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969. (بيروت: مجلد 5)، ص 388.

[2]. مشعل وأهروني. مصدر سبق ذكره. ص 138.

الجماهير العربية كون الأرض الفلسطينية غير مناسبة لحرب العصابات.[1] فيما استخدمت الجبهة أدوات المقاومة اللاعنفية شأنها شأن حركة فتح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في الانتفاضة الأولى 1987 في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

4. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

نظرت الجبهة الديمقراطية إلى الكفاح المسلح كشرارة لحرب التحرير الشعبية. من خلال تعبئة الشعب وتنظيمه والزج به في المعركة عبر الانتفاضة الشعبية الشاملة، التي تسعى لتدمير ركائز سلطة الاحتلال وبناء وتعزيز أدوات سلطة الشعب.[2] فيما استخدمت أدوات المقاومة اللاعنفية شأنها شأن حركة فتح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في الانتفاضة الأولى 1987 في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

5. حزب الشعب الفلسطيني- الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقا

اعتمد الحزب بشكل أساسي على الوسائل اللاعنفية لتحقيق أهدافه، وعقب الاحتلال الإسرائيلي 1967 تبنى العمل الجماهيري والنقابي، وشارك

---

[1]. ناجي علوش. فكر حركة المقاومة الفلسطينية. (د.م: د.ن، د.ت) ص 89.

[2]. قيس عبد الكريم (أبو ليلى). "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الجذور والمسيرة". خبرات الحركة السياسية الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. (2000: ص 237 - 273). ص 237 - 263.

بفاعلية في الإضراب وحركات العصيان واللاتعاون.[1] وعمل خلال الانتفاضة الأولى 1987 في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

ثانيًا: الفصائل الإسلامية والمقاومة اللاعنفية

اعتُبِرت م.ت.ف الإطار الذي ضم غالبية الفصائل الفلسطينية الوطنية والقومية واليسارية، فيما لم تنضو فصائل المقاومة الإسلامية تحت مظلتها، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة لعل من أهمها: حداثة نشأة الفصائل الإسلامية، من ناحية، ومن ناحية ثانية عدم الجدية لدى الطرفين، المنظمة والفصائل الإسلامية، في الدخول في حوار جاد للوصول إلى صيغة تمثيل لهذه الفصائل تحت سقف المنظمة.

1. حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

تؤكد حركة حماس على أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافها تكمن في رفع راية الجهاد الذي لا يقتصر (حسب وجهة نظرها) على حمل السلاح، فالكلمة، والمقالة، والكتاب، والتأييد والمناصرة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزَّجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية كل ذلك، جهاد في سبيل الله.[2] معتبرة تعزيز الصمود الفلسطيني أحد وسائل المقاومة،

---

[1]. عبد الرحمن عوض الله. "الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب". خبرات الحركة السياسية الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. (2000: ص ص 77 - 131). ص 79 - 123.

[2]. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس". المواد: 15، 19، 30، 34.

وتؤكد الحركة على أهمية دور المرأة في الجهاد من خلال رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام. وتؤكد على التكافل الاجتماعي بين الناس، بتقديم المساعدة لكل محتاج، بهدف مواجهة العقاب الجماعي وتعزيز الوحدة.[1]

شاركت حماس بفاعلية في الانتفاضة 1987 من خلال العديد من الوسائل اللاعنفية، وكانت إحدى الجهات التي وقفت وراء انطلاقتها واستمرارها. ومن خلال تحليل البيانات الثلاثين الأولى الصادرة عن الحركة في العام الأول للانتفاضة في الفترة الواقعة ما بين 9 كانون أول/ ديسمبر 1987 ولغاية 7 كانون أول/ ديسمبر 1988 تَبيَّن أن الحركة وجهت مائة وتسعة وثلاثين توجيها للشارع الفلسطيني منها إثنين وخمسين توجيهًا عنيفًا بنسبة وصلت إلى 37%، وسبعة وثمانين توجيها لاعنفيا بنسبة وصلت إلى 63%، وقد انقسمت التوجيهات اللاعنفية إلى ثلاث فئات رئيسية، الأولى: قطع أي اتصال مع إسرائيل في مجالات الاقتصاد والخدمات، كالامتناع عن العمل في إسرائيل والمستوطنات، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والثانية: عدم الامتثال لقوانين الاحتلال، كالإضرابات ورفض دفع الضرائب والغرامات، والثالثة: القيام بأنشطة لاعنفية تضامنية، كالإضراب تضامنا مع الأسرى وعائلات الشهداء،

---

[1]. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس". المواد: 18، 20، 21.

وإحياء ذكرى أيام في تاريخ فلسطين والتاريخ الإسلامي.[2] دأبت الحركة على استخدام وسائل لاعنفية متعددة من قبيل بناء المؤسسات الأهلية، كالمجمع الإسلامي وجمعية الشابات المسلمات وجمعية الشبان المسلمين والجمعية الخيرية الإسلامية، وتقديم الخدمات التعليمية والرياضية والإغاثية والطبية، ورعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الأيتام. استخدمت الحركة المساجد كميدان رئيسي لنشاطها التربوي والجماهيري الواسع من خلال المحاضرات والندوات والخطب التي تعزز صمود الفلسطينيين وتذكرهم بماضي أمتهم وتحضهم على القيم الأخلاقية والتضحية والشهادة، كما استخدمت الجامعات من خلال تنظيمها الطلابي "الكتلة الإسلامية". على أنه يمكن القول أن الحركة استخدمت المقاومة اللاعنفية كداعم ورافع للمقاومة المسلحة، مع كونها أخذتها مأخذ الجدّ أكثر من الفصائل الأخرى، إذ اعتبرتها جزءا من مفهوم الجهاد.

2. حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين

---

[2]. مشعل وأهروني. مصدر سبق ذكره. ص 152- 156.

تؤكد حركة الجهاد الإسلامي على أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافها تكمن في ممارسة الجهاد المسلح. وتعمل لتحقيق أهدافها من خلال الوسائل التعليمية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والعسكرية.[1] شاركت بشكل محدود في الانتفاضة 1987، ولم تصدر الحركة فترة الانتفاضة سوى ستة وعشرين بيانا. وفي تحليل أجراه الباحث لهذه البيانات تبيَّن أنها تضمنت خمسة وأربعين توجيها، منها ستة توجيهات عنيفة بنسبة وصلت إلى 13%، وتسعة وثلاثين توجيها لاعنفيا بنسبة وصلت إلى 87%.[2] وهي توجيهات مقاربة إلى حد كبير بتوجيهات حركة حماس من حيث مضمونها.

وأخيرا فإن موضوع المقاومة اللاعنفية كإستراتيجية مقاومة ظل لفترات طويلة غير مطروح للنقاش لدى الفصائل الفلسطينية، ونظرت إليه كحاضنة ومكملة للكفاح المسلح، يأتي ذلك كون معظمها انطلق ومارس كفاحه لسنوات طويلة خارج الأرضي المحتلة (باستثناء الفصائل الإسلامية)، الأمر الذي حرمها إمكانية التفكير في بناء استراتيجية لاعنفية تفترض المواجهة المباشرة مع الاحتلال بشكل واسع، ممّا جعل الكفاح المسلح شكل

---

[1]. النظام الأساسي لحركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين.

[2]. تحليل أجراه الباحث لبيانات الحركة في الفترة الواقعة ما بين 11/12/1987 ولغاية 23/6/1989.

المقاومة الرئيسي لها في المرحلة الممتدة ما بين انطلاقة كل فصيل حتى اندلاع الانتفاضة الأولى 1987 التي فرضت موضوع اللاعنف بقوة على جميع الفصائل. ورغم ذلك استخدمت الفصائل منذ البداية الكثير من أدوات المقاومة اللاعنفية، من أبرزها النشاط الدبلوماسي، وإنشاء ودعم المؤسسات، والنشاطات الجماهيرية المختلفة. غير أن استخفاف الفصائل باللاعنف كخيارٍ مجدٍ للمقاومة، منع من تبلور استراتيجية مقاومة فلسطينية لاعنفية شاملة.

المطلب الثاني: المحاولات الرسمية لتنظيم المقاومة اللاعنفية (اللّجان)

شهدت الفترة الأولى للاحتلال 1967 – 1973 الكثير من الأحداث، خاصّة على صعيد التهويد والاستيطان في الضفة الغربية، والقدس بشكل أكثر وضوحا، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية وخاصة المسجد الأقصى، كل ذلك حرّك مقاومة شعبية اتسمت برد الفعل ولم تجد من ينظمها ويوجهها. على أنّ المؤسسات الوطنية التي غالبًا ما كانت تمثل مراكزَ نفوذٍ لفصائلِ م.ت.ف، وبعض التيارات القومية والإسلامية داخل الأراضي المحتلة، بذلت محاولات عديدة لتفعيل وتوجيه النضال الفلسطيني،

كان أولها المحاولة الأولى لتشكيل "لجنة التوجيه الوطني" في 24 يوليو/ تموز 1967 كتنظيم سياسي شبه سري ولم تتكلل المحاولة بالنجاح بسبب إبعاد سلطات الاحتلال لرئيسها الشيخ عبد الحميد السائح ورئيسها التالي روحي الخطيب. ثم جاءت المحاولة الثانية في العام 1973، من خلال تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية، لتشكِّلَ قيادةً جماعيةً للمقاومةِ داخلَ الأراضي المحتلةِ بهدفِ العملِ وفقَ برنامجٍ نضاليٍ موحدٍ. تبعها محاولات مأسسة النضال اللاعنفي من خلال المجالس البلدية 1976، تلاها تشكيل لجنة التوجيه الوطني في العام 1978، وصولا إلى تشكيل اللجان الشعبية إبان الانتفاضة 1987.

أولاً: الجبهة الوطنية الفلسطينية 1973

نشأت الجبهة في أغسطس/ آب 1973 بناءً على قرار المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الحادية عشرة التي انعقدت في يناير/ كانون ثان 1973. وهي إطار يضم القوى العاملة في الأراضي المحتلة، ضمن قيادة جماعية، تضم عدة شخصيات منها كريم خلف، عبد الجواد صالح، وليد قمحاوي، سميحة خليل، أحمد حمزة التتشة، حيدر عبد الشافي، محمد الوحيدي، وتعمل بتوجيه من م.ت.ف. شكَّل الحزب الشيوعي النواة الرئيسية لها، وانضم إليها تشكيلات من حزب البعث وحركة القوميين العرب، و م.ت.ف.

إضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية.[1] بدأت الجبهة نشاطها في الأراضي المحتلة في أغسطس/ آب 1973، داعية إلى الاستقلال الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، ووقف الاندماج الاقتصادي مع إسرائيل. لم يطل الوقت حتى أثبتت فاعليتها في تعبئة وتحريك الشارع الفلسطيني. فقد نجحت أثناء حرب أكتوبر/ تشرين أول 1973، في دعوة أعدادٍ كبيرة من العمال الفلسطينيين إلى الامتناع عن العمل في إسرائيل، بصورة مؤقتة، وأطلقت شعار "عربي يعمل في مصنع إسرائيلي هو كجندي يهودي إضافي على الجبهة". وكان لها دور بارز في التظاهرات الفلسطينية في الأراضي المحتلة لدى ظهور ياسر عرفات في الأمم المتحدة 1974.[2] وقفت الجبهة الوطنية ومن ورائها م.ت.ف خلف معظم نشاطات المقاومة اللاعنفية التي وقعت في العقد الأول من الاحتلال، والتي جاءت في إطار ردٍّ الفعل على السياسات الإسرائيلية، إلا أنها في بعض الأحيان أخذت طابعا منظما ضد الاحتلال نفسه، من خلال زيادة التركيز على الهوية الوطنية، وتوجيه السكان نحو مزيد من العصيان المدني ضد الاحتلال، وعدم التعاون مع سياساته، ومقاطعة مؤسساته. هدفت الجبهة إلى زعزعة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وتطوير التنظيم السياسي لفلسطينيي الأراضي المحتلة بزعامة م.ت.ف. كما استهدفت إقامة قاعدة سياسية لـ م.ت.ف في

---

1. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 7 - 8.
2. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 69.

الأراضي المحتلة، من خلال تأييد ودعم القيادات المحلية، ومن ضمنهم رؤساء البلديات وسياسيين قدماء ووجهاء. وفي الفترة الواقعة ما بين أعوام 1973 – 1975 اتخذت سلطات الاحتلال إجراءات قمعيّة قاسية ضدها، بسبب نشاطاتها في تعبئة الفلسطينيين ضد الاحتلال وسياساته، حيث أبعدت العديد من قادتها إلى خارج البلاد، ومنهم عبد الجواد صالح وغيره، كما طالت الاعتقالاتُ الكثيرَ من قادتها وعناصرها، مما جعلها تلتزم الصمت. ومع ذلك استمرت نشاطاتها سرا، وأحيانا لُمست أعمالها بشكل واضح في أحداثٍ هامّة، مثل معركة الإنتخابات البلدية 1976. بعد اتفاقيات كامب ديفيد 1978 جدّدت الجبهة أعمالها الشاملة، حيث بدأت منذ ذلك الحين بزيادة مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، ومشروع الحكم الذاتي الصادر عن كامب ديفيد. وظلت الجبهة تعمل حتى منتصف أكتوبر/ تشرين أول 1979 حتى اعتبرتها إسرائيل خارجة عن القانون.[1]

ثانياً: إنتخابات البلديات أبريل/ نيسان 1976

شكلت المجالس البلدية في ظل الاحتلال المؤسسات الأبرز، التي تقدّم الخدمات الرئيسية للمواطنين، وتحولت مع الوقت إلى مواقع سياسية لقيادة الجماهير، كونها المؤسسات الأرفع مكانة التي يمكن الوصول إليها

---

1. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 13 و 85 - 86.

بشرعية صندوق الاقتراع. وربما جاءت أهميتها الكبرى من خلال الوزن الكـبير الذي منحته إسرائيل لها، تنفيذا لسياساتها الرامية إلى تحويلها لنواةٍ لحكمٍ ذاتيٍ تفرضه من طرف واحد على الفلسطينيين، وهو الأمـر الـذي أدى إلـى تشـعب مهام البلديات واتساع الدور الذي لعبته.

جرت آخر انتخابـات بلديـة فـي الضـفة الغربيـة عـام 1963 فـي ظـل الحكـم الأردني، وكان تأجيـل الانتخابـات مـن أولـى الخطـوات الـتي اتخـذها الحكـم العسكري من دون تحديد موعد لإجرائها، ويعود ذلك إلى التعاون الـذي أبـداه الكثير من رؤساء وأعضـاء المجـالس القائمـة. إلا أنـه بعـد أقـل مـن خمـس سنوات مـن الاحتلال أجـرى الحكـم العسـكري الانتخابـات الأولـى للمجـالس البلدية والقروية في الضـفة الغربيـة 1972، فـي ظـل مقاطعـة مـن م.ت.ف والأردن. وهدف الحكم العسكري من وراء ذلك إلى تعزيـز مكانـة المجـالس القائمة ومن يقف على رأسها، معتقدا أن إجـراء الانتخابـات الجديـدة سـيمنح الشـرعية للفـائزين الجـدد، الأمـر الـذي سـيدفع باتجـاه تعزيـز التعـاون مـع السلطات العسكرية.[1]

مع نهايـة ديسـمبر/ كـانون أول 1975، أعلـن الحكـم العسـكري وفـق تعليمات وزير (الدفاع) شمعون بيريس 12 أبريل/ نيسان 1976 موعدا لإجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية. وأكد بيريس في لقاء مـع مجلـس بلديـة

---

[1]. غازيت. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 200.

بيت جالا عن رغبته في توسيع صلاحيات المجالس البلدية الفلسطينية، إلى درجة تصبح بها بمثابة "حكم ذاتي" في الضفة الغربية، وقد أراد بيريس تنفيذ هذا المشروع بعد الانتخابات، مع المجالس البلدية الجديدة المنتخبة. افترض بيريس في نتائج الانتخابات أحد احتمالين، يتمثل الأول، في صعود من سمّاهم "المعتدلين"، الأمر الذي يُعجِّل، وبشرْعن مشروع الحكم الذاتي القادم. والاحتمال الثاني، يتمثل في فوز الوطنيين، وهذا (حسب اعتقاد بيريس) يجعل على رأس البلديات مجالس بلدية ورؤساء قادرين على كبح جماح المؤسسات الوطنية في الضفة الغربية، ووقف الإضرابات والاحتجاجات، هذا من جهة، أمّا من جهة ثانية، فإن هؤلاء الزعماء الجدد سوف يمتلكون القدرة مع الزّمن على أن يكونوا مشاركين مناسبين أكثر من سابقيهم المعتدلين في مفاوضات سياسية مع إسرائيل (إيجاد قيادة بديلة عن م.ت.ف تحظى بشرعية واحترام الفلسطينيين). إن إيجابيات الاحتمال الثاني لم تمنع الحكم العسكري من التدخل في العديد من الحالات لصالح المعتدلين. إن ما ميز انتخابات 1976 عن سابقتها 1972 هو قرار المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها الجبهة الوطنية الفلسطينية، في الضفة الغربية المشاركة في الانتخابات، بمباركةٍ من م.ت.ف.[1]

---

[1]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 34 - 40.

تشكلت في كل المدن والقرى التي جرت بها الانتخابات نـواة الكتـل الإئتلافيـة التي شاركت بها الفصائل الفلسطينية من أعضاء الجبهة الوطنيـة الفلسـطينية. وكانت شعارات المرشـحين الـوطنيين ذات صـلة بالمسـائل السياسـيّة، وليـس البلديّة، مـن حيـث تأييـد م.ت.ف كممثـل شـرعي وحيـد للشـعب الفلسـطيني، ورص صفوف "قوى الثورة" من أجل تحرير الأراضـي المحتلـة، وإقامـة دولـة فلسطينية بقيادة المنظمـة، والنضـال ضـد مشـروع للحكـم الـذاتي، ومشـروع المملكة المتحدة. أدت الانتخابات إلى تحقيق الكتل الوطنية انتصارا كبيرا، حيث أن 40% من أعضاء المجالس البلدية و33% من رؤساء البلديات الجدد كانوا من ذوي الاتجاهات السياسية الوطنية أو الوطنيين أو من الأمرين معا، وزيـادة على ذلك فإن هذه المجموعة الجديدة من الوطنيين كانت أقـوى فـي المـدن الرئيسية للضفة وخاصة نابلس والخليل [المدينتين الأكبر]. وعلى الرغم من أن انتخابات 12 ابريل/ نيسان 1976 سميت انتخاباتٍ بلديةٍ، إلا أنها اتخـذت طابعـا سياسيا بشكل كبير، وكان واضحا لكافـة الأطـراف ذات الصـلة بالموضـوع، أن منصب البلدية ارتبط منذ تلك اللحظة، ارتباطا وثيقـا، بكافـة القضـايا السياسـية في الضفة الغربية. لقـد أثبتـت نتـائج الانتخابـات قـوة المشـاعر الوطنيـة لـدى الشارع الفلسطيني والتي تنـامت علـى مـدار عقـد مـن الاحتلال، وأثبتـت ولاء الشارع بدرجة كبيرة لـ م.ت.ف.[1] جرت الانتخابات علـى فـترتين: الأولـى فـي

[1]. المصدر السابق. ص 40 - 44.

الربع الأخير من 1975 "في 27 و28 أكتوبر/ تشرين أول، وفي 3 و5 نوفمبر/ تشرين ثان"[1] شملت 60 قرية في الضفة الغربية. والثانية وهي الحاسمة بالنسبة للحركة الوطنية جرت في 12 أبريل/ نيسان 1976 وشملت 24 مدينة وقرية، فازت في معظمها قوائمُ المؤيدين للمنظمة.[2] مارست المجالس البلدية دورها الخدماتي، ولعبت دورا سياسيا بالغ الأهمية بالنسبة للحركة الوطنية. فقد عملت على عقد لقاءاتٍ منتظمةٍ ومستمرةٍ للتداولِ في مسائلَ سياسيةٍ، أو الردِّ على أحداث تهم القضية الوطنية، مثل إقامة مستوطنات جديدة، وظروف اعتقال الفلسطينيين، وزيارات ممثلي الصليب الأحمر، وإغلاق المدارس، ولقاءاتٍ مع وفود دولية، والقيامِ بجولاتٍ خارجيةٍ للتحدثُ في قضايا سياسية.

دأب رؤساء البلديات على تنسيق المواقف بينهم، وإرسال عرائضَ ومذكراتٍ لسلطاتِ الاحتلال، ولـ م.ت.ف، وللأمم المتحدة، وللصّحف، ونشر توجيهاتهم للسكان، وتقرير تنظيم إضرابات، ومظاهرات شعبية، في مدن الضفة، وشاركوا في المؤسسات والأطر الوطنية بفاعلية كبيرة، وبادروا إلى تأسيس "لجنة التوجيه الوطني"، التي لعبت دورا مهما في قيادة النضال الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.[3]

---

[1]. غازيت. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 200.

[2]. جواد. مصدر سبق ذكر. ص 217- 220.

[3]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 47.

ثالثًا: لجنة التوجيه الوطني 1978

جرت المحاولة الأولى (والتي لم تتكلل بالنجاح بسبب إبعاد سلطات الاحتلال لرئيسها الشيخ عبد الحميد السائح ورئيسها التالي روحي الخطيب) لتشكيل "لجنة التوجيه الوطني" كما سبق ذكره في 24 يوليو/ تموز 1967 كتنظيم سياسي شبه سري.

شهد اللقاء الشعبي الأول الذي انعقد في مجمع النقابات في بيت حنينا (القدس) في الأول من أكتوبر/ تشرين أول 1978 احتجاجًا على اتفاقيات كامب ديفيد المعقودة بين مصر وإسرائيل ومشروع الحكم الذاتي الذي تضمنته، إلى إعادة إحياء "لجنة التوجيه الوطني" كهيئة قيادية تهدف إلى التصدي للإتفاقيات والمشروع. تشكّلت اللجنة على أساس جغرافي ومؤسساتي، فبالإضافة إلى رؤساء البلديات من الوطنيين، بسام الشكعة (نابلس)، وكريم خلف (رام الله)، وفهد القواسمي (الخليل)، ومحمد ملحم (حلحول)، وحلمي حنون (طولكرم)، وإبراهيم الطويل (البيرة)، ووحيد الحمد الله (عنبتا)، ضمت ممثلين عن نقابات مهنية وجمعيات خيرية، ومنظمات نسائية، وطلابية، وصحافيين محليين وممثلين من قطاع غزة، وكان معظمهم يتبعون لفصائل م.ت.ف.

عملت اللجنة على قيادة العمل الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة باسم م.ت.ف، وتنظيم النضال الجماهيري السياسي واللاعنفي ضد سياسة الاحتلال، وخاصة مشروع الحكم الذاتي الذي رُسمت خطوطه في كامب ديفيد. شكّلت المنظمات الأهلية والنقابات المختلفة الممثلة في اللجنة إضافة إلى جمهور طلاب الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، القوى الرئيسية التي عملت وفقا لتعليماتها.[1]

اتخذت اللجنة من مدينة القدس مقرا لها، ومصدرا لنشاطاتها، وعملت على تنظيم مؤتمرات الفلكلور والأدب، وتوسيع مشاريع تأسيسية محلية وإقليمية بعيدا عن السيطرة الإسرائيلية، تستطيع خدمة الدولة الفلسطينية المستقبلية، خاصة في مدينة القدس، ومن هذه المشاريع شركة كهرباء القدس الشرقية، التي خاضت إدارتها معركة صعبة في سبيل تطويرها وإحباط المحاولات الإسرائيلية لتأميمها في العام 1980 تكلّلت بالنجاح. كما قادت اللجنة محاولات أخرى في نابلس وطولكرم (ونجحت نابلس في ذلك) لإقامة مولدات كهربائية بالاستقلال عن شبكة الكهرباء الإسرائيلية، وفي مدن أخرى عملت على تأمين مصادر المياه بعيدا عن سيطرة الاحتلال، إضافة إلى دعم جهود البلديات في إقامة مشاريع بنية تحتية أخرى، كشبكات الصرف الصحي، والطرق، والإسكان. كما قادت الإضرابات والتظاهرات وأعمال الاحتجاج والمقاطعة

---

[1]. عواد. مصدر سبق ذكره. ص 10.

والعصيان واللاتعاون خاصة مع روابط القرى 1978، والإدارة المدنية 1981. إضافة إلى نشاطها في العلاقات الدولية بهدف الحصول على التأييد والشرعية للأهداف الفلسطينية لدى الجماعة الدولية.[1]

كانت "لجنة التوجيه الوطني" خلافا لسابقتها "الجبهة الوطنية الفلسطينية"، تعمل في العلن، وتعقد الاجتماعات وتصدر البيانات العلنية. وكانت تعمل على استراتيجية دفاعية تقوم على تعبئة الرأي العام ضد تطبيق نظام الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة. برز ذلك من خلال عدم قدرتها على وضع مشروع بديل عن المشروع الإسرائيلي، وعدم محاولتها العمل على ذلك. كانت هذه الإستراتيجية تعبر عن تفاوت القوى بين الطرفين لصالح إسرائيل. حيث كان الفلسطينيون تحت الاحتلال يفتقرون إلى موارد مماثلة للموارد الإسرائيلية، تمكنهم من فرض البديل، وعليه لم يمكنهم عجزهم هذا، إلا من إحباط مخططات الآخرين. وعندما أرادت اللجنة تصعيد المواجهة مع إسرائيل بالسعي وراء أهداف ايجابية، كمقاطعة العمال الفلسطينيين للمستعمرات الإسرائيلية، منيت بالإخفاق. إذ من غير الممكن الطلب من العمال ذلك دون تقديم البديل لهم. لقد كان الغليان الشعبي الذي يحدث بشكل متقطع، يعبر عن ضعف الحركة الوطنية مثلما يعبر عن قوتها. فالتظاهرات كانت في معظم الأحيان عشوائية، ولم يكن ثمة نمط من

---

[1]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 86 - 91.

التصعيد المنظم للغليان الشعبي، ولا شعور بأنه جزء من مجهود منظم لمواجهة إسرائيل ببديل عن الحكم الذاتي. كانت قيمته تنحصر في قدرته على إفشال المشروع، وانتزاع بعض التنازلات الطفيفة في شأن بعض قضايا النزاع المتفرقة. كما أخفقت اللجنة في تنظيم خط ثان أو ثالث من القيادة، وحينما فُرضت القيود على من تبقى من أعضاء اللجنة في يونيو/ حزيران 1980، لم يكن ثمة شئ يضمن استمرار نشاطها. كانت الانقسامات الحزبية سببا آخر في الحد من فعالية اللجنة، إذ أصبحت مسرحا للتوترات السياسية القائمة بين الأحزاب والفصائل المتنافسة، تلك التوترات التي كانت ملموسة في معظم المؤسسات النقابية والثقافية والتربوية.[1]

وأخيرا رأت إسرائيل في لجنة التوجيه "حكومة فلسطينية مصغرة" في الضفة الغربية مدعومة من م.ت.ف، من هنا كان قرارها حاسما في تصفيتها، ففي 11 مارس/ آذار 1982 اعتبرت إسرائيل اللجنة خارجة عن القانون.[2]

رابعًا: اللجان الشعبية (لجان الانتفاضة)

شكَّل الاستقلال الوطني الهدف الأكبر للحركة الوطنية الفلسطينية، وحددّت لهذا الهدف هدفا مرحليا تمثّل بـ

---

1. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 225 - 226.
2. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 83 و 132.

"إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"،[3]

وأتاحت الانتفاضةُ الفرصةَ للمضي قدما بالهدف المرحلي من خلال الجمع بين الهدم والبناء، بين ضرب ركائز الاحتلال والعمل على تدميرها كليا، عبر سياسة اللاتعاون معها، والمقاطعة الواسعة لها بالاستقالة من مؤسسات الاحتلال التي قدمها أصحابها استجابة لنداءات ق.و.م، وبين عملية بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز مواقع وهياكل سلطة شعبية وطنية على الأرض الفلسطينية.

لقد انبثقت اللجان الشعبية من هذا العمق الوطني، للاستجابة لضرورات اقتضتها مرحلة الانتفاضة، للقيام بوظائف تقوم بها الإدارة المدنية وأجهزتها، كبديل عملي لانهيار بعض هذه الأجهزة، كالشرطة، أو تعطيل إسرائيل لبعضها الآخر، كالمدارس والصحة، أو في إطار محاولات التنمية الوطنية، كالزراعة والصناعة.

إن جهود الانتفاضة الرامية إلى تقويض مؤسسات الاحتلال وأجهزته المدنية والتوجه لبناء المؤسسات البديلة، كانت من بين أبرز الخطوات السياسية التي أقدمت عليها الانتفاضة، فقد أقدم غالبية الموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية على الاستقالة من مناصبهم، وكذلك الحال بالنسبة للمجالس البلدية

---

[3]. البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة 1- 8/6/1974.

والقروية المعينة، ورجال الشرطة، والضرائب، ودوائر السير والترخيص، والإسكان، والتنظيم، والهويات، والعمل، والجمارك، والمحاكم والقضاة. لقد ملأت اللجان الشعبية الفراغ الذي خلّفته هذه الاستقالات، وتَعزَّز دورها من خلال تشكيل لجان اختصاص وإقامة العديد من المؤسسات النقابية والخيرية والمهنية. عملت ق.و.م على أن تُشَكِّلَ هذه اللجان الأساس لتطوير البنية التحتية لمؤسسات الدولة الفلسطينية، وحددت مهامها بتنظيم حياة المواطنين، وتأمين الخدمات الضرورية والمواد التموينية والطبية والتعليمية والأمنية لهم كبديل عن أجهزة الاحتلال. وقد امتدت هذه اللجان لتشمل جميع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.[1] وعليه فقد أصبحت ظاهرة اللجان الشعبية، التي شكلت ق.و.م قمة الهرم التنظيمي لها، ملمحا أساسيا ميز المجتمع الفلسطيني، متقدمة في فرض سلطتها على العلاقات العشائرية والفئوية، من خلال فرضها لقراراتها وتأثيراتها على تفصيلات الحياة اليومية، نتيجة لتعدد نشاطاتها وواجباتها، من خلال اللجان المتخصصة المنبثقة عنها.[2]

---

[1]. صابر محيي الدين. "الإبداعات الشعبية في أنماط المقاومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية". ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: وقائع الندوة الفكرية التي عقدتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في القاهرة في بتاريخ 23 – 24 نوفمبر/ تشرين ثان 1989. تحرير وإصدار مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر. (1989: 90- 119). ص 97 – 98.

[2]. جهاد صالح. مصدر سبق ذكره. ص 82 – 83.

وُلِدت اللجان الشعبية كأطر قاعدية تشكل البناء التحتي التنظيمي للانتفاضة، من رحم التجربة الكفاحية الفلسطينية، حيث لا تنعدم وجوه الشبه بينها وبين "اللجان القومية"، التي تشكَّلت عام 1936. تعزّز ذلك بالخبرات الفلسطينية في الإطارات النقابية، والاتحادات المهنية، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات الأهلية، التي شكَّلت حالةً من التنظيم، سادت لدى قطاعات هامة وواسعة من الجماهير الفلسطينية عند اندلاع الانتفاضة، لتُعَزّز بوجود هذه اللجان وتكتسب مضمونا جماهيريا جديدا يتسم بالفعالية والديناميكية.[1]

سعت اللجان، منذ بدايتها، إلى الاهتمام بكافة فئات المجتمع، وجمعت بين النضال النقابي والمهني، والاقتصادي، والخدمي الاجتماعي العلني، وبين النضال السياسي والوطني السري، إلى أن نجحت في الوصول إلى صيغة التنظيمات الجماهيرية. ولذلك ضمت هذه اللجان في قيادتها عناصر وكوادر وشخصيات مستقلة وشابة، تتمتع باحترام اجتماعي ابرز دورها القيادي الميداني في النضال اليومي. ومن خلال تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة المنبثقة عن اللجان الشعبية، أضحت غالبية قطاعات الجماهير الفلسطينية ممثلة ضمن أطرها الديمقراطية التي اتسعت لتحتوي أصحاب الاتجاهات السياسية المختلفة. لقد لعبت اللجان الشعبية دورا أخذ بالتعاظم يوما بعد يوم

---

[1]. نافذ أبو حسونة. "اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور، والمهام". الفكر الاستراتيجي العربي. العدد 39. (1992: ص 77 – 98). ص 77.

في الحياة الفلسطينية، وهو ما أكده "روني شيكد"، في "يديعوت أحرونوت" في 21 أغسطس/ آب 1988 بقوله:

"دخل أعضاء هذه اللجان، تقريبا، في كل مجال في الحياة اليومية في المناطق (المحتلة). لقد وزعوا المواد الغذائية على العائلات المتضررة، ونظموا التبرعات بالدم لصالح الجرحى، وقاموا بعمليات تنظيف في القرى ومخيمات اللاجئين، ونظموا دورات لتقديم المساعدة [الإسعافات] الأولية. وأقاموا أوساطا فكرية، وأمسيات ثقافية، حيث علموا فيها، أيضا، عقيدة المعارضة للسلطة، كما قاموا بتوزيع المناشير وخياطة أعلام فلسطينية وتوزيع التعليمات بشكل مكتوب... وقد أُعِدَّت نشاطاتهم هذه لخدمة أهداف الانتفاضة وتصعيدها. لذلك تتركز نشاطات اللجان الشعبية في تنظيم عمليات (الإخلال بالنظام)، وعمليات العنف ضد الجيش الإسرائيلي، وضد أعمال الإدارة المدنية، وضد أولئك الذين يعتبرونهم كمتعاونين مع السلطات".[1]

لقد عملت اللجان الشعبية على تنظيم المواجهة مع جيش الاحتلال من خلال تنظيم المواجهات الشاملة بمشاركة قطاعات واسعة من الجماهير، وتشكيل "القوّات الضاربة" كلجان متخصصة لتنفيذ مواجهات نوعية، في الغالب عنيفة، والإشراف على تنفيذ مقررات اللجان الشعبية، فيما يتعلق بتنفيذ الإضرابات، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية. لقد تطورت القوات الضاربة عن "لجان

---

[1]. المصدر السابق. ص 82.

الحراسة" التي تم تشكيلها في الأيام الأولى للانتفاضة وتمثلت مهامها آنذاك في حراسة الأحياء والقرى والمخيم.[1]

مع استمرار وتصاعد الانتفاضة، تطورت صيغ وأشكال عمل اللجان الشعبية، وكان احد هذه الصيغ تشكيل لجان الأحياء، التي تسهر على نظافة الأحياء، وتُؤَمِّن الأدوية للمرضى، وتقوم بتأديب المسيئين والعملاء، كما أخذت على عاتقها مهاما في مجالات: الزراعة، التموين، الإغاثة الطبية، الرعاية، الثقافة، التعليم، الحراسة، القانون، "لقد مثلت هذه اللجان جهاز السلطة الشعبية". فيما تمثَّلت الصيغة الأخرى من صيغ تطور اللجان الشعبية في تشكيل اللجان المتخصصة، ذات المهمات الفرعية، التي تنظم عمل قطاعات معينة، من المجموعات الضاربة، إلى لجان الصحة، الإغاثة، التعليم الشعبي، التموين، العمل التطوعي، التجار، الزراعة، العمّال، الدعاية والتثقيف، إضافة إلى اللجان النسويّة. إن الأهمية البالغة التي تقف وراء تشكيل اللجان الشعبية والمهمّات التي تنفذها، إضافة إلى كونها تقدِّم خدمات حياتية هامة للفلسطينيين، تكمن في أهميتها السياسية من خلال كونها سلطة بديلة بدأت بالتشكل على الأرض وبدأت فعاليتها بالظهور، بنسبة أو بأخرى، في تحدي

---

[1]. المصدر السابق. ص 83.

ومواجهة سلطة الإحتلال. الأمر الذي دفعه إلى إعلانها في أغسطس/ آب 1988 كأطر غير مسموح لها بالعمل، وأوقع عقوبات شديدة على أعضائها.[1]

الفصل الرابع: المقاومة اللاعنفية الشعبية (العفويّة) في فلسطين 1967- 1993

ساعدت الكثير من الأحداث والتواريخ، في تأجيج المشاعر الوطنية لدى الفلسطينيين، ودفعتهم إلى تحركات شعبية واسعة النطاق في فترات متباعدة في الأراضي المحتلة، اتسمت بالعفوية. تمثل أهم هذه الأحداث والتواريخ بالأعمال الاستيطان الإسرائيلية، [وإحياء ذكرى وعد بلفور 1917]، وذكرى النكبة 1948، وذكرى النكسة 1967، وظهور عرفات في الأمم المتحدة 1974، والسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي في الخليل. وطرح مشروع الحكم الذاتي،[2] وإحياء ذكرى يوم الأرض 1976، إضافة إلى نسف البيوت، والاعتقال، والإبعاد،

---

[1]. المصدر السابق. ص 82 - 96.

"بلغ عدد البيوت التي تم نسفها "17,180" بيتا، وزج بـأكثر مـن "5000" فلسـطيني في السجون الإسرائيلية، وتم إبعاد أكـثر مـن ألـف شـخص خـارج الـوطن ... فـي الفترة ما بين 1967 و1971"،[3]

كـل ذلـك شَـكَّل مناسـبات دفعـت بالفلسـطينيين إلـى تنظيـم الإضـرابات، والمسيرات، ورفع الأعلام الفلسطينية، وغيرها من وسائل الاحتجاج اللاعنفي. وظلت مقاومة الاحتلال سمة ملازمة لوجـوده وسياسـاته، مـن خلال مقاومـة لاعنفية لم تكن مرئيةً بوضوحٍ، اعتُبرت جزءا أساسيا من الحياة اليومية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، وتمثلت في الحضِّ المسـتمر علـى الحفـاظ على الهويـة الوطنيـة، والصـمود علـى الأرض، وعـدم التعـاون مـع سياسـات ومؤسسات الاحتلال، من خلال الدور النشـيط والـدائم الـذي لعبتـه المسـاجد، والصـحف الفلسـطينية، والجامعـات (الكليـات فـي الفـترات الأولـى للنضـال)، والمؤسسات الأهلية، والنقابات، ولجان العمـل التطـوعي، والمجـالس البلديـة في (الـتي سـيطر عليهـا الوطنيـون)، مـن خلال تقـديم العديـد مـن الخـدمات اليومية للسكان، بهدف تعزيز الصمود على الأرض، والحـدِّ مـن الهجـرة، فيمـا بقي ذلك في إطار المبادرات الشعبية.

---

[2]. موشي ماعوز. القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية: أسرار وتحركات ومواقف. (د.م: د.ن، د.ت). ص 11- 12.

[3]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 63.

يتناول البحث في هذا الفصل أبرز محطات المقاومة الشـعبية العفويـة التي اتسمت باللاعنف، في الفترة الواقعة ما بين عامي 1967 بدايـة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة و1993 نهاية الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

المبحث الأول: المقاومة في العقد الأول من الإحتلال 1967- 1977

المقاومة في سنوات الاحتلال الأولى

في السنوات الأولى للاحتلال، اصطدم الفلسطينيون بواقع صدمةِ الاحتلال العسكري، والفراغِ الذي خلّفه إقصاء الحكومة الأردنية عن الضفة الغربية، ما أدى إلى حالة من الاضطراب والبلبلة في الحياة اليومية لهم، غير أن ذلك لم يَحُلْ دون قيامِهم بالعديد من المظاهرات، والإضرابات، والتحركات ضد السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة. إلا أن المقاومة طوال السنوات الأولى للاحتلال، عكست بشكل أساسي ردود فعلٍ ضدّ الممارسات الإسرائيلية، أكثر من كونها استراتيجية شاملة للمقاومة. لقد انتظر السكان الفلسطينيون في الأراضي المحتلة التحرير من الخارج، من م.ت.ف، والدول العربية.[1] ورغم وجود العديد من أشكال المقاومة المسلحة في هذه الفترة إلا أنها لم تشكّل أهمية بارزة، بسبب عجزها عن التأثير على مجريات الأحداث من ناحية، وعدم قدرتها عن الاستمرارية من ناحية ثانية. حيث تمكنت سلطات الاحتلال من قمعها بشكل شبه كامل في مراحلها الأولى. فيما شكّلت الوسائل الجماهيرية اللاعنفية والتي وُضعت أسسها في مراحل سابقة من التاريخ الفلسطيني الأساس الرئيسي لمقاومة شعبية تمكنت من الاستمرار على مدى عقود الاحتلال.

---

[1]. آن لاتندريس. المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس 1967- 1994. ط 1. (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، 1995). ص 29- 30.

في السابع من يونيو/ حزيران 1967 أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم "2" والذي منح الحكم العسكري الإسرائيلي جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والإدارية، التي كانت ممنوحة للحكومة الأردنية في الضفة الغربية.[1] إلا أن ذلك لم يمنع من تدخل الوزارات الإسرائيلية في إدارة النشاطات التي تقع تحت اختصاصها في الأراضي المحتلة، رغم أن ذلك كان يتم من خلال، وتحت إشراف، الحاكم العسكري. فيما أُخضِعَت القدس الشرقية لحكم "مدني" إسرائيلي بعد إصدار (الكنيست) تشريعاً في 28 يونيو/ حزيران 1967 يوحِّد المدينة، وهو ما أثار موجة عارمة من الاحتجاج والتظاهر.

في البداية تبنى سكان القدس الفلسطينيين سياسةً شبهَ إجماعيةٍ بعدم التعاون مع سلطات الإحتلال لمواجهة الضم والتهويد، ورفض الوضع الجديد. رافق ذلك أعمال احتجاج مختلفة، من بينها العصيان المدني، بما في ذلك المظاهرات والإضرابات، إضافة إلى النضال القانوني، واللجوء إلى وسائل الإعلام. فقد رفض روحي الخطيب رئيس بلدية القدس الشرقية وأعضاء المجلس البلدي الانضمام إلى بلدية (القدس الموحدة) الإسرائيلية، وفي 29 يونيو/ حزيران 1967 صدرَ أمرٌ إسرائيليٌ معلناً حل بلدية القدس الشرقية.[2]

---

[1]. عطا الله كتّاب ورجا شحاده. "الإدارة المدنية" في الضفة الغربية المحتلة: دراسة تحليلية للأمر العسكري 947. ترجمة منى رشماوي. (جنيف: القانون من أجل الإنسان فرع لجنة الحقوقيين الدولية، منشورات عمر إنترناشيونال، 1983). ص 4.

[2]. لاتندريس. مصدر سبق ذكره. ص 31- 32.

وخلال الأيام الأولى من فرض إسرائيل سيطرتها على المدينة قامت بإجبار نحو "650" مقدسيًا على ترك منازلهم في منطقة حيّ المغاربة وهدم وتدمير "135" منزلا عربيا في الحي والشروع في إنشاء حي للمستوطنين اليهود، وبعد أقل من عام من احتلال المدينة قامت سلطات الاحتلال بترحيل قرابة " 5500" فلسطينيًا من حارة اليهود في المدينة فارضةً سيطرتها على "110" دونما تحوي "700" منزلاً تتكون من "1048" وحدةً سكنيةً ونحو "437" محلاً تجاريًا تعود ملكيتها للعرب قبل عام 1948.[1]

في 24 يوليو/ تموز، في لقاءٍ رَئِسَهُ الشيخ عبد الحميد السائح (رئيس الشؤون الإسلامية في القدس) تم تشكيل الهيئة الإسلامية بهدف حماية الشؤون الدينية الخاصة بالقدس والضفة الغربية، من سيطرة وتدخل وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية. وفي ذات الاتجاه وقفت الغرفة التجارية في القدس ضد ضم المدينة، وشجّعت التجار على رفض دفع الضرائب، ورفضت الانضمام إلى روابط تجارٍ إسرائيلية. كما رفضت النقابات المهنية، كنقابة الأطباء والمحامين والمهندين، تسجيل نفسها لدى السلطات الإسرائيلية، مما اضطر السلطات السماح لهذه المؤسسات بالعمل وفق التسجيل الأردني القائم.[2]

وفي اجتماع عُقِدَ في 24 يوليو/ تموز، دعا إليه الشيخ عبد الحميد السائح تمَّ

---

1. أبو حلو. مصدر سبق ذكره. ص 106.

2. لاتندريس. مصدر سبق ذكره. ص 31- 33 و39.

تأسيس تنظيم سياسي شبه سري تحت اسم "لجنة التوجيه الوطني" برئاسته، وشارك في عضويتها شخصيات فلسطينية مختلفة. لقد كانت أعمال اللجنة بشكل أساسي أعمال تندرج في إطار المقاومة اللاعنفية، والتي تركزت على الأعمال القانونية، والعرائض والبيانات والمظاهرات والنداءات المُوَجَّهةِ إلى المجتمع الدولي. قادت اللجنة المقاوَمةَ في المدن الرئيسية في الضفة الغربية من خلال فروعها التي أنشِئت فيها، إلا أن إبعاد سلطات الاحتلال لقائدها السائح سبتمبر/ أيلول 1967، ورئيسها التالي روحي الخطيب إضافة إلى نديم الزرو رئيس بلدية رام الله 1968، أضعف هذا التنظيم كثيرا، ولم تعد له نشاطات،[1] (غير أنه عاد وتجدد في العام 1978). وفي رفضها الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بتغيير المناهج المدرسية والتدخل في شؤون التربية والتعليم، قاطعت الهيئات التدريسية في الضفة الغربية الدراسة في بداية سبتمبر/ أيلول 1967، وتجاوبا مع ذلك أعلنت الحركة الطلابية الإضراب، وخرجت إلى الشوارع في مظاهرات، ما أدى إلى تراجع الاحتلال عن عدد من إجراءاته، والعودة إلى المنهاج الأردني السابق. كما تصدّت الحركة الوطنية لعمليات الإفساد الأخلاقي التي نفذتها سلطات الاحتلال من نشر المخدرات والدعارة وفتح النوادي الليلية، من خلال رفع وتطبيق شعاراتِ "مقاطعة البضائع الإسرائيلية" و"عدم الاختلاط" و"مقاومة الهجمة

---

1. المصدر السابق. ص 38 – 39.

الإنحرافية". وقد لعبت النوادي دورا مهما في عملية تطور الوعي الوطني بين أوساط الشباب وشدهم إلى المساهمة في النشاطات الثقافية والرياضية وإبعادهم عن المخططات الإسرائيلية الرامية إلى إفساد أخلاقهم ونشر المخدرات والدعارة واللصوصيّة.[1] ترافق ذلك مع استئناف المملكة الأردنية لدورها عبر "الجسور المفتوحة"، وقد عملوا على السيطرة على دوائر الوقف الإسلامي، والمحاكم الشرعية، ولجنة إعمار المسجد الأقصى، والبلديات والجمعيّات الخيرية، والمؤسسات التعليمية، وكان يقود هذه المؤسسات بالأساس أشخاص من النخبة الفلسطينية المحلية في مدن الضفة الغربية، من أمثال أنور نسيبة وأنور الخطيب، المحافظيْن السابقيْن للقدس، وداوود الحسيني وعبد المحسن أبو ميزر وعارف العارف في القدس،[2] والشيخ محمد علي الجعبري في الخليل، والحاج معزوز المصري وبسام الشكعة في نابلس، وعبد الجواد صالح في البيرة، وكريم خلف في رام الله، وبسام الشكعة في نابلس، وإلياس فريج في بيت لحم، وآخرين. وإن كانت هذه النخبة منقسمة في تحالفاتها وولاءاتها بين م.ت.ف وإسرائيل والأردن.

التحرك الجماهيري نوفمبر/ تشرين ثاني 1974

---

[1]. الغول. التحولات الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 116 و 124.

[2]. لاتندريس. مصدر سبق ذكره. ص 40.

أدت النجاحات السياسية التي حققتها م.ت.ف. كممثل للشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي، وعلى صعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقبولها عضوا مراقبا، واستصدار القرار "3236"، الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاستقلال الوطني،[1] وعدم قدرة إسرائيل في التفوّق في حرب أكتوبر/ تشرين أول 1973، وصدور ما سُمي بـ "إجراءات تشرين" المتمثلة بجملة من الإجراءات الاقتصادية الحادة، التي تَمثَّل أهمّها في تخفيض قيمة الليرة الإسرائيلية من "4.2" إلى "6" ليرات للدولار الواحد، ومنع استيراد نحو "30" سلعة كمالية، وفرض ضرائب جديدة بنسبة "20%" من قيمة البضاعة على "39" سلعة كمالية أخرى، كل ذلك شكّل الصاعق الذي فجر أحداث عام 1974، والتي استمرت عشرة أيام.

بدأت الشرارة الأولى في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني بمسيرات وتظاهرات منددة بالسياسات الإسرائيلية، انطلقت من مدارس رام الله والبيرة، لتنتقل إلى كثير من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، كما عمَّ الإضراب التجاري معظم الأراضي الفلسطينية، أغلقت فيه المحال التجارية أبوابها، وامتنع العمال عن الذهاب إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر، وشارك كثير منهم في الإعتصامات، والتظاهرات، والمسيرات الجنائزية في تشييع الشهداء. كما هاجم

---

[1]. عربي عواد. "دلالات الانتفاضة الجماهيرية في الأراضي المحتلة". شؤون فلسطينية. عدد 105. (1980: 7 - 13). ص 7.

المتظاهرون مخازن الأغذية التابعة للمستوطنين، وهدد الآباء بمنع أبنائهم من الذهاب إلى المدارس، إذا استمرت عمليات اقتحام الجنود لها، ترافق ذلك مع حملة استنكار من مختلف ممثلي المؤسسات والهيئات التعليمية والاجتماعية، إضافة إلى كتابة المقالات التعبوية في الصحف المحلية (خصوصا صحيفة الفجر المقدسيّة).

في نوفمبر/ تشرين ثاني 1974 بادر رئيس غرفة تجارة رام الله، إلى التصريح بمعارضته للإجراءات الجديدة، التي تمثّلت بفرض ضرائبَ جديدة. تبعه في ذلك رئيس بلدية نابلس، الذي قدّم احتجاجا رسميا بذلك. كما بعث اجتماعٌ لرجالِ الأعمال في الخليل برقيةً بهذا الشأن، إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي. بعد أيام قليلة، أضربت الأسواق والمحلات التجارية في نابلس، والبيرة، ورام الله. وردا على ذلك، أبعدت سلطات الاحتلال خمسةً من قادة الإضراب بتهمة الانتماء للجبهة الوطنية، ما أدّى إلى استمرار الإضرابات. والتهديد بالاستقالات الجماعية من قبل الكثير من أعضاء المجالس البلدية، والغرف التجارية الفلسطينية.[1] لقد عبر التحرّك الجماهيريّ خلال، وبعد، أحداث نوفمبر/ تشرين ثان عن الإرادة الشعبية للفلسطينيين تحت الاحتلال ضد السياسات الإسرائيلية التي تستهدف فرض الأمر الواقع عليهم، وإخضاعهم لسياسات الاحتلال

---

[1]. سعيد جواد. النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل: 1974-1978. ط 1. (بيروت: دار ابن خلدون. 1979). ص 57 - 96.

ومشاريعه، الرامية إلى تصفية قضيتهم الوطنية. واستمر التحرك الجماهيري في الأرض المحتلة بعد ذلك، من خلال مسيراتٍ، وتظاهراتٍ، وبياناتٍ، واعتصاماتٍ في المجالس البلدية والمساجد، وهو ما شكَّل مقدماتٍ لتحركاتٍ جماهيريةٍ واسعةٍ انطلقتْ أواخرَ العام 1975 احتجاجا ضد الاستيطان.[1]

التحرك الجماهيري 1975/ 1976

شكلت أحداثٌ عدةٌ الأساس لحركة الإضرابات والاحتجاجات في نهاية عام 1975 وبدايات عام 1976، تمثلت في الاستيطان الذي قادته حركة "غوش أمونيم" في سبسطية بالقرب من نابلس، وقرار القضاء الإسرائيلي في 28 يناير/ كانون ثان 1976 بإعطاء الحق لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، إضافة إلى إعلان وزير الدفاع شمعون بيريس عن رغبته في توسيع صلاحيات المجالس البلدية الفلسطينية إلى درجة تصبح بها بمثابة "حكم ذاتي" في الضفة الغربية. أعطى كل ذلك دفعة إلى موجة من المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات في الضفة كانت قائمة أصلا منذ أواخر 1975، استمرت بشكل متقطع حتى منتصف 1976. شاركت فيها كافة قطاعات الشعب، وعلى رأسها الطلاب.[2] أدّت هذه المظاهرات إلى إلغاء محكمة

---

[1]. غازي الخليلي. "الأرض المحتلة: انتفاضة مستمرة". شؤون فلسطينية. عدد 62. (1977: 228-232). ص 228.

[2]. المصدر السابق. ص 23 - 24.

العدل العليا الإسرائيلية قرار السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، ورغم تصريح وزير العدل الإسرائيلي في 28 فبراير/ شباط 1976 "بأن اليهود الذين يُضبطون وهم يصلون في المسجد الأقصى سيعتقلون". استمرت المظاهرات في معظم مدن الضفة الغربية في الأشهر الثلاثة التالية.[1]

في أعقاب مصادقة الحكومة الإسرائيلية على قرار يقضي بمصادرة عشرين ألف دونم في قرى دير حنا، ونجف، ودير الأسد [داخل الخط الأخضر]، قرر مؤتمر عقدته شخصيات فلسطينية في الناصرة في 29 فبراير/ شباط 1976 الدعوة لإضراب عام في 30 مارس/ آذار في كافة أنحاء فلسطين المحتلة عام 1948. تبنت م.ت.ف هذه الدعوة، وأصدرت بيانا دعت فيه الجماهير الفلسطينية في كل التجمعات، للوقوف صفا واحدا "يوم الأرض" في مواجهة التهويد. وبقيت هذه الذكرى منذ ذلك اليوم، كحركة نضالية من خلال الإضراب، ترمز إلى رفض التهويد من ناحية، وتُعَمِّقُ ترابط النسيج الوطني الفلسطيني بين كل التجمعات الفلسطينية من ناحية ثانية.[2]

إن الإجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد الإحتجاجات في الضفة والجليل، والتي كانت مصحوبة بعقوبات جماعية واعتقالات وإصابات في أوساط المتظاهرين سقط جراءها عدد من الشهداء، إضافة إلى

---

[1]. المصدر السابق. 35.

[2]. الغول. التحولات الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 121 - 122.

المسيرة التي نظمتها حركة "غوش أمونيم" الاستيطانية، وعَبَرت في 17 و 18 أبريل/ نيسان مدن الضفة بمشاركة نحو 30,000 يهودي متشدد. دفعت باتجاه مزيد من أعمال الاحتجاج. حيث أقدم رؤساء البلديات فـي 7 و 8 مـارس/ آذار عشية الانتخابات البلديـة علـى تقـديم اسـتقالاتهم الجماعيـة هـم ومجالسـهم البلدية إلى الحكم العسكري في رام الله ونابلس وطولكرم وبير زيت والـبيرة. [1] وهكذا سيطرت على الجمهـور الفلسـطيني خلال النصـف الأول مـن العـام 1976، الإضرابات الطلابيـة والتجاريـة، والمظـاهرات الـتي كـان علـى رأسـها الطلاب. بـدأ هـؤلاء بمظـاهرات فـي الشـوارع، وأغلقـوا الطـرق الرئيسـية، وأحرقوا إطـارات السـيارات، وألقـوا الحجـارة علـى الـدوريات الإسـرائيلية. إنّ النتيجة الهامة لهذه الأحداث تمثلت في بروز رؤساء البلديات الجدد [في أعقاب انتخابات ابريل/ نيسان]، للمرة الأولى، كقـادة وطنييـن، معتـبرين المظـاهرات التي شجعها عدد منهم، تعبيرا عن النضال الوطني، كما دعوا لتنفيذ العديد من أشكال الاحتجاج الشعبي. مؤكدين على عودة السكان إلى التظاهر كلَّما اتخذ الإسرائيليون إجراءاتٍ استفزازيةٍ.[2]

في الأول من يوليو/ تموز 1976 أصدرت سلطات الاحتلال قرارا يقضي بتطـبيق ضـريبة القيمـة المضـافة (وهـي ضـريبة غيـر مباشـرة تُفـرض علـى

---

[1]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 23 - 24.

[2]. المصدر السابق. ص 71 - 74.

المستهلك بنسبة مئوية على البضائع والخدمات التي تقدمها المؤسسات والشركات والأفراد)، الأمر الذي أدى إلى دخول البلاد في موجة من الإضرابات التجارية، واندلاع تظاهرات شارك فيها الطلاب والعمال والتجار. وأمام وسائل الاحتجاج الفلسطينية اضطرت سلطات الاحتلال إلى تعديل القرار ليقتصر فقط على قرابة ألف من كبار التجار من خلال فرض الضريبة على من تزيد دورة أعمالهم على نصف مليون ليرة.[1] حاولت سلطات الاحتلال مجددا إعادة فرض تطبيق ضريبة القيمة المضافة والبالغة "8%" في الأول من أغسطس/ آب وفشلت، ثم في الأول من سبتمبر/ أيلول، وظلت تؤجلها حتى الأول من ديسمبر/ كانون أول، وذلك على أمل أن يساعد تأجيلها في الحد من الاحتجاجات والتظاهرات التي كانت تعم الأراضي المحتلة في كل مرة تنوي السلطات تطبيقها. وأمام فشل سياسة التأجيل في الحد من التحرك الجماهيري، أصرَّت على تطبيقها. وعليه فقد أقرّت الغرف التجارية في الضفة الغربية الدعوة إلى إضراب عام مفتوح على كل مدن وقرى الضفة، اعتبارا من 6 ديسمبر/ كانون أول. واستمر الإضراب مدة عشرة أيام، توقفت الحركة التجارية في معظم مناحي الحياة اليومية. وشهدت الأراضي المحتلة طيلة الأيام العشرة، مظاهرات، وإغلاق الطرقات بالإطارات المشتعلة، ورشق السيارات الإسرائيلية بالحجارة، وبالإضافة إلى الإطارات

---

[1]. جواد. مصدر سبق ذكره. ص 210 - 214.

المشتعلة لجأ المتظاهرون إلى أساليب جديدة للاحتجاج تمثلت في وضع صناديق القمامة في الشوارع وإحراق محتوياتها، كما لجئوا إلى سكب الوقود الممزوج بالزيت على الطرقات، ثم إشعاله بهدف عرقلة حركة السير. ردت سلطات الاحتلال على هذه الاحتجاجات بعنف، ومنعت مراسلي الصحف وشبكات التلفزة الأجنبية من دخول أماكن الاحتجاج. واعتبرت الصحف الإسرائيلية أن سبب هذه الاحتجاجات سياسي، أكثر منه اقتصادي، ويتضح هذا الطابع من الشعارات التي كان يرفعها المتظاهرون تأييدا لـ م.ت.ف والاستقلال الوطني.[1] لقد عبَّرت هذه الاحتجاجاتُ بشكل رئيسي، وربما خفي، عن المظالم السياسية والوطنية التي وجهها وتزعمها رؤساء البلديات، الذين نظموا اجتماعات في الغرف التجارية، ونشروا إعلانات تعتبرُ الضريبةَ خرقٌ للقانون الدولي. وطالب بعض رؤساء البلديات استمرار النضال الجماهيري ضد ضريبة القيمة المضافة حتى بعد تقديم إسرائيل لتنازلات بخصوصها. من الواضح أن رؤساء البلديات الوطنيين أرادوا استغلال كل فرصة للخروج إلى المعركة السياسية الوطنية ضد الاحتلال وسياساته في الأراضي المحتلة. في سبتمبر/ أيلول وفي الشهرين التاليين كان هناك أسباب إضافية تقف خلف حالة الغليان التي سادت الشارع الفلسطيني تمثلت في مصادرات الأراضي التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية لأهداف عسكرية

---

[1]. الخليلي. مصدر سبق ذكره. ص 229 - 232.

واستيطانية في عدة أماكن، منها، جبل الطويل بالقرب من البيرة، والمغير، والجيب بالقرب من القدس، وبيت جالا. كما أدت زيادة وتيرة النشاط الاستيطاني في الخليل في أواخر 1976، والاشتباكات المتبادلة، والحرق المتبادل للكتب المقدسة، واعتداءات اليهود المتكررة على الحرم الإبراهيمي، وانتهاك حرمته، إلى تصعيد أعمال الاحتجاج والاشتباك بين السكان والمستوطنين.[1]

في دراسة أعدها "هشام هواري" حول التحركات الجماهيرية في العام 1976، بلغ مجموع الأيام التي شهدت تظاهرات سلمية، أو اعتصامات جزئية، أو مظاهرات واشتباكات مع الاحتلال، مائة وسبعة وعشرين يوما. شاركت فيها فئات الطلاب، والتجار، والنساء، والمصلّين، والمجالس البلدية والقروية، والفلاحين، والأطفال، والمدرسين، وعموم المواطنين. وقد سُجِّل خلال العام نفسه حوالي "27" أسلوبا من أسليب المقاومة، أبرزها المظاهرات "15" مرة، الإعتصامات الجزئية في المدارس والمساجد وبعض الإدارات "38" مرة، إضرابات جزئية "22" مرة، إغلاق محلات تجارية "16" مرة، مسيرات سلمية "15" مرة، رفع العلم الفلسطيني "13" مرة، توزيع منشورات "11" مرة، إضراب شامل "10" مرات، إضراب معتقلين "10" مرات، تشييع شهداء "6" مرات، إقامة متاريس "50" مرة، رمي حجارة على سيارات إسرائيلية "73"

---

[1]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 74 - 78.

مـرة، وسـكب الزيـت علـى الشـوارع "3" مـرات، وقـذف زجاجـات حارقـة واستخدام أسـلحة ناريـة ومهاجمـة دوريـات احتلال واشـتباك مـع مسـتوطنين واشتباك بالأيدي مع جنود الاحتلال بلغت في مجموعها "45" مـرة.[1] إن هـذه الدراسة تشير إلى أن عدد المرات التي استخدمت فيهـا وسـائل لاعنفيـة طيلـة الحراك الجماهيري في العام 1976 بلغت في مجموعهـا "282" مـرة، بنسـبة وصلت إلى 86% مـن مجمـوع أدوات المقاومـة المسـتخدمة، فيمـا بلـغ عـدد المرات التي استخدمت فيها وسائل عنيفة في نفس السـنة "45" مـرة، بنسـبة وصلت إلى 14% من أدوات المقاومة المستخدمة.

إن موجة العصيان التي حدثت في الضفة الغربية بشـكل متواصـل فـي نهايـة 1975 لم تتوقف بعد الانتخابات في ابريل 1976 فقد استمرت بتقطع. بخمودٍ فترة، وعودة فترة أخرى، حتى الانتخابات العامة الإسرائيلية فـي مـايو 1977. ومن ذلك ما حدث في مايو/ أيار 1977 من تجدد موجـة العصـيان والاحتجـاج في الخليل وامتدادها إلى بعض مدن الضفة، والتي رافقها احتجاجات شـديدة من قبل رؤساء البلديات في أعقـاب اعتـداء جديـد للمسـتوطنين علـى الحـرم الإبراهيمي.[2]

---

[1]. هشام هواري. "ملاحظات حول الإنتفاضة في الأرض المحتلة خلال العام 1976". شؤون فلسطينية. العدد 67. (1977: 116 – 124). ص 117 – 120.

[2]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 78.

المبحث الثاني: المقاومة في العقد الثاني من الاحتلال 1977- 1987

شهد العقد الثاني للاحتلال صعود اليمين الإسرائيلي بزعامة الليكود إلى سدة الحكم، واتخذت حكومات الليكود المتعاقبة إجراءات عسكرية صارمة في الأراضي المحتلة، "سياسة القبضة الحديدية"، وهي ما عبر عنها موشيه ديان بقوله، إن الحكم العسكري بدأ يعامل السكان الفلسطينيين "أحياناً كدكتاتور إزاء الأولاد الصغار"، وهكذا فعلى العكس من سنوات العقد الأول للاحتلال، حظر الإحتلال على الفلسطينيين بشكل مطلق، التعبيرَ عن آرائهم الموالية لـ م.ت.ف بشكل علني، كما حظر تلقيهم لأموالها للقيام بمشاريع تطويرية. واتخذ خطوات تجاه رؤساء البلديات، اللذين سبق له

تحذيرهم مرات عدة بالكف عن النشاط السياسي، والامتناع عن التصريح للصحافة، ومنعهم من إقامة اتصالات فيما بينهم، وقدِّم بعضهم لمحاكم عسكرية بتهم التحريض على الإضراب، وإصدار بيانات تشجب ظلم الاحتلال. وقد اتخذت بحقهم إجراءات قاسية، بصفتهم ممثلي السكان السياسيين، منها محاولات اغتيال في 2 يونيو/ حزيران 1980 تعرَّض لها ثلاثة منهم، الشكعة وخلف والطويل، كل بشكل منفرد، وإبعاد القواسمي وملحم، في أعقاب عملية فدائية في الخليل في مايو/ أيار 1980. كما أصدر الحكم العسكري قرارا بالإقامة الجبرية بحق سبعة من أعضاء لجنة التوجيه الوطني، التي حظرتها إسرائيل بعد ذلك في مارس 1982، وتم إقصاء من تبقّى من رؤساء البلديات الوطنيين عن مناصبهم، وتعيين ضباط إسرائيليين خلفا لهم. (وهو ما يمثل فشلا ذريعًا لسياسة شمعون بيريس في احتوائهم كقيادة بديلة لـ م.ت.ف لتنفيذ مشروعه للحكم الذاتي من خلالهم) كما اتخذ الإحتلال إجراءات قاسية بحق العديد من المؤسسات الفلسطينية، منها إغلاق جامعة بير زيت لمدة ثلاثة أشهر، وفرض رقابة شديدة على الصحف الفلسطينية اليومية الصادرة في القدس، (بعد فترة تم منع توزيعها في الضفة الغربية)، وفَرَض الحكمُ العسكري مرات عديدة منعَ التجول على العديد من المدن الفلسطينية. لقد هدفت حكومة الليكود اليمينية من وراء هذه الإجراءات

العودة مرة أخرى إلى القيادة التقليدية، من أجل إنشاء قيادة بديلة لرؤساء البلديات الموالين لـ م.ت.ف، من خلال مشروع روابط القرى الذي تبناه مناحيم ميلسون مرشَّح وزير (الدفاع) أرئيل شارون لرئاسة الإدارة المدنية في نوفمبر/ تشرين ثان 1981، بهدف تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني وفق الرؤية الإسرائيلية.[1]

شكَّل الاستيطان التحدي الأكبر الذي ظل يتهدد الفلسطينيين، وحتى عام 1977 أصبح من الصعب وجود مدينة فلسطينية دون وجود سلسلة مستوطنات أو مستوطنة، أو أرض مصادرة بهدف الإستيطان عليها. ومن الوسائل التي استخدمها الفلسطينيون في مقاومة الاستيطان، إضافة إلى وسائل الاحتجاج والإضراب والتظاهر، اللجوءِ إلى المحاكم الإسرائيلية. إلا أن هذه الدعاوى خسرها الفلسطينيون جميعا (عدا حالة واحدة لم تتكرر قضية أيلون موريه قرب نابلس التي أصدرت بحقها محكمة العدل العليا الإسرائيلية قرارا أبطل أمر المصادرة، وأمر بتفكيك المستوطنة وإعادة الأراضي إلى أصحابها الفلسطينيين في 22 أكتوبر/ تشرين أول 1979) وكانت المحكمة تُصدر قراراتها لصالح الاستيطان استنادا على ادعاءات الحكم العسكري بأن الاستيطان في الأراضي المحتلة لا يخضع لاتفاقية جنيف، وأنها قضية سياسية خارجة عن صلاحيات المحكمة، والأهم أن المستوطنات تقام في الأساس

---

[1]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 127- 139.

لأسباب أمنية، وهي الأسباب التي ساقها ممثل الحكم العسكري للمحكمة في قضية مستوطنة بيت إيل قرب رام الله (حكمت المحكمة بها لصالح الحكم العسكري)، وهي ذات الاعتبارات التي سُحبت على كامل قضايا النشاط الاستيطاني الصهيوني.[1] خلقت قضية الإستيطان لدى الفلسطينيين مشاعر خوف وإحباط ويأس، عبّر عنها تقريرٌ لصحيفة "واشنطن بوست":

"إن الفلسطينيين سكان الضفة الغربية يُظهرون إلى حد كبير ومتزايد مخاوفهم من أن يكون الهدف النهائي للإسرائيليين هو طردهم من أرضهم وذلك لإخلاء المكان لليهود".

برزت هذه المخاوف وعبرت عن ذاتها من خلال الاحتجاجات والمظاهرات، التي لم تقتصر على المدن الفلسطينية الكبيرة، بل انتقلت إلى المدن الصغيرة والقرى، وأحيانا كان السكان يردون بطريقة عفوية تلقائية، وأحيانا أخرى بتوجيهات من "لجنة التوجيه الوطني" ورؤساء البلديات. فمثلا أغلق سكان حلحول الطريق الرئيسي من القدس إلى الخليل في 16 ديسمبر/ كانون أول 1978 بالحجارة والإطارات المشتعلة، احتجاجا على مصادرة أرض لأغراض الاستيطان اليهودي. وإلقاء الحجارة على سيارات المستوطنين في 2 فبراير/ شباط 1979، وبالاشتباك مع المستوطنين اليهود المسلحين وجنود الاحتلال في 5 مارس/ آذار 1979، أسفرت عن استشهاد اثنين من المتظاهرين. كما

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 125 - 132.

احتج سكان نابلس على الاستيلاء على الأرض بتنظيم إضرابات ومظاهرات في نهاية يناير/ كانون ثان 1979، وبنفس الطريقة في 10 و17 يونيو/ حزيران، في أعقاب إقامة مستوطنة إيلون موريه. وإلى جانب هذه الوسائل اللاعنفية شجب رؤساء البلديات سياسة إسرائيل تجاه الأراضي والاستيطان، وذلك من خلال مذكراتهم إلى وزير الدفاع الإسرائيلي، والى الأمم المتحدة، والصحف العربية والأجنبية في يناير/ كانون ثان وفبراير/ شباط 1979، كما عقدوا في 17 ديسمبر/ كانون أول، لقاءات مشتركة في نابلس ورام الله لمناقشة هذه القضايا. ومن وسائل المقاومة الأخرى ما قام به فلسطينيون قرب رام الله وللمرة الأولى في نهاية يناير/ كانون ثان 1981 من تأسيس لجنة للدفاع عن أراضيهم. كما قام المئات من الرجال والنساء والأطفال من عنبتا والقرى المجاورة لها، بسد طريق الجرافات بأجسادهم في منتصف مارس/ آذار 1981 بالقرب من طولكرم لإيقاف تعبيد طريق جديدة لمستوطنة يهودية.[1]

مقاومة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي 1978

في إطار رفض الحكم الذاتي للفلسطينيين المتضمن في اتفاقات كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية في سبتمبر/ أيلول 1978، عقد الفلسطينيون

---

[1]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 122- 124.

خمسة لقاءات في أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، أعربت عن رفضها للمشروع، وأكدت على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعلى م.ت.ف ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني. واتخذت قرارات بالإضراب العام، وتنظيم التظاهرات، ونشاطات الاحتجاج المختلفة، إضافة إلى إرسال الهيئات الوطنية برقيات الاحتجاج والاستنكار إلى الملوك والرؤساء العرب، وإلى المنظمات الدولية. ولعل اللقاء الشعبي الأول الذي عُقد في القدس في الأول من أكتوبر/ تشرين أول اعتبر أكثرها أهمية بإقراره تشكيل "لجنة التوجيه الوطني" التي لعبت دورا هاما على صعيد التصدي لإتفاقيات كامب ديفيد. كما شهدت الأراضي المحتلة حراكا جماهيريا رافضا لهذه الإتفاقيات،[1] تحولت خلاله إلى مسرح للاشتباك بين المتظاهرين وقوات الاحتلال، وقام المتظاهرون بإغلاق الطرقات بالحجارة وإطارات السيارات المشتعلة، ورمي قوات الاحتلال بالحجارة. كما شهدت الجامعات والمعاهد العلمية إعتصامات، ومسيرات احتجاجية، وشهدت الحركة التجارية إضرابا، وامتنع عدد كبير من العمال عن الذهاب إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر.[2]

إن اتفاقيات كامب ديفيد شكلت نقطة انعطاف في مجرى النهوض الوطني الفلسطيني، وكانت حافزا لتشديد النضال والمقاومة وانخراط فئات

---

[1]. جواد. مصدر سبق ذكره. ص 255 - 258.

[2]. عواد. مصدر سبق ذكره. ص 9.

أوسع فيها، وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية بشكل أكثر عمقا وظهورا، وهو ما عبرت عنه صحيفة "جروزاليم بوست"، تعليقا على مؤتمر الجمعيات الخيرية والاجتماعية الذي عُقد في القدس صيف 1979، حيث ذكرت أنّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تجتاحهم موجة طاغية من الحماس للتأكيد على هويتهم الفلسطينية. إن كل اجتماع أو مؤتمر ثقافي أو اجتماعي أو خيري، يتحول إلى مؤتمر سياسي، يؤكد على الهوية الوطنية للفلسطينيين، وصارت كل مجالات النشاط تقترن بمفهوم الهوية، مثل الفلكلور الفلسطيني، والعرس الفلسطيني، وأصبح العلم الفلسطيني يرتفع في كل مناسبة تأكيدا للاستقلال الوطني.[1]

في مطلع عام 1979، قاد بسام الشكعة وفهد القواسمي ومحمد ملحم وكريم خلف، مظاهرات وأعمال احتجاج ضد النشاط الاستيطاني الصهيوني في مدينتي الخليل ونابلس، ومنعت سلطات الاحتلال مسيرة قادها الزعماء الأربعة من الدخول للصلاة في الحرم الإبراهيمي. كما تصدت لقمع تظاهرة أخرى اعتبرت خرقا لحظر فرضته السلطة العسكرية على التظاهرات قادها الشكعة في يونيو/ حزيران 1979 مكونة من 1500 فلسطيني. كما أدت محاولة الحكم العسكري إبعاد بسام الشكعة في نوفمبر/ تشرين ثان 1979 إلى إطلاق سلسلة من الحوادث التي لم يكن من الممكن التحكم فيها على حد قول وايزمن، في إشارة إلى حجم التظاهرات والقمع المضاد لها. وفي

---

[1]. عواد. مصدر سبق ذكره. ص 8 - 9.

22 نوفمبر/ تشرين ثان وهو اليوم المحدد من المحكمة العليا الإسرائيلية للنظر في إبطال قرار الإبعاد، رفض كثير من العمال الفلسطينيين الذهاب إلى أماكن عملهم في إسرائيل، تلا ذلك قرار من رؤساء بلديات الضفة الغربية بالاستقالة الجماعية، وأخيرا وفي أوائل ديسمبر/ كانون أول قرر وايزمن إلغاء قرار الإبعاد وتم الإفراج عن الشكعة.[1]

التحرك الجماهيري 1980

في أعقاب مقتل جندي يهودي يستوطن الخليل في 31 يناير/ كانون ثان 1980 فرضت سلطات الاحتلال العديد من العقوبات على سكانها الفلسطينيين، كما فرضت عليهم حظر التجول مدة إثني عشر يوما، وبدأت نشاطات لإقامة بؤرة استيطانية حول (بيت هداسا/ الدبويا) في قلب المدينة أقرته الحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي في 23 مارس/ آذار 1980، وهو ما يعني خطوة أخرى باتجاه تهويد المدينة، مما تسبب في اندلاع سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات عمت الضفة الغربية. ودعا رئيس بلدية الخليل فهد القواسمي إلى مقاطعة الاحتلال مقاطعة عامة، وحذّر الاحتلالَ من حملة عصيان مدني شاملة. ودعا محمد ملحم رئيس بلدية حلحول إلى مقاطعة المستوطنين تجاريا واقتصاديا. وفي لقاء في نابلس دعا بعض النشطاء إلى

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 204 - 208.

إقامة مستوطنات فلسطينية على الأراضي التي لا يُعرف مالكوها، بهدف وضع العراقيل أمام سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وحراثة الأراضي البور، وزراعتها.[1] وهو ما دأبت تنفذه المؤسسات الأهلية الفلسطينية واللجان التطوعية من طلبة الجامعات والمدارس. وفي 2 مايو/ أيار 1980 ، قامت مجموعة من فدائيي حركة فتح بتنفيذ عملية عسكرية ردًا على قرار الحكومة الإسرائيلية إقامة البؤرة الاستيطانية في الخليل ، أدت إلى مصرع وجرح عدد من المستوطنين في البؤرة الإستيطانيّة (بيت هداسا الدبويا). في اليوم التالي أبعدت سلطات الاحتلال رئيسي بلدية الخليل وحلحول، فهد القواسمي ومحمد ملحم، وقاضي الخليل الشرعي الشيخ رجب التميمي، واتخذت جملة عقوبات جماعية ضد المدينة وسكانها الفلسطينيين، ومنها حظر التجول لمدة أسبوعين، الأمر الذي أدى إلى إطلاق موجة جديدة من التظاهرات والإضرابات ورشق الحجارة ورفع الأعلام الفلسطينية في الكثير من مدن الضفة الغربية.

تجددت مظاهرات طلابية في 14 نوفمبر/ تشرين ثان في معظم مدن الضفة، واستمرت حتى نهاية الشهر على إثر إغلاق الحكم العسكري جامعة بير زيت. وفي كانون أول أعلن المدرسون عن إضراب جزئي مطالبين بزيادة رواتبهم وربطها بجدول غلاء المعيشة، وإلغاء تجميد ترقياتهم. واعتُبِرَ هذا الإضراب الأول من نوعه منذ بداية الاحتلال 1967. قامت لجنة التوجيه الوطني

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 209 - 210.

بالإشراف على الإضراب وتوجيهه، وإعطائه مضامين سياسية، إضافة إلى مضامينه النقابية المطلبيّة. انتهى الإضراب أواسط مارس/ آذار 1981 بتحقيق جزء من مطالبه النقابية.[1]

مقاومة روابط القرى والإدارة المدنية 1981

في عام 1975، حاولت سلطات الاحتلال تنفيذ مشروع "الإدارة الذاتية المدنية" الذي يرمي إلى إدارة الشؤون المحلية للفلسطينيين في محاولة لتنفيذ عملية "الإحتواء السياسي" لفلسطينيي الأراضي المحتلة،[2] كبديل عن فكرة الاستقلال الوطني.

من ذات الأهداف وُلدت فكرة روابط القرى، والتي جاءت تجسيدا لفكرة الحكم الذاتي التي جاءت بها إتفاقيات كامب ديفيد، والتي كانت تعني في نظر إسرائيليين كثيرين، وضع حد لسيطرة إسرائيل على شعب معاد لليهود. إلا أنها في نظر الليكود توحي بحملة متجددة ضد الوطنيين، والبحث عن فلسطينيين تابعين لإسرائيل. في هذا السياق مثلت "روابط القرى" تلك المنظمات التي أنشئت تحت مبرر التنمية الريفية، موضع القلب من الإستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى استبدال القيادات الوطنية. كانت ثلاثٌ من هذه الروابط فاعلة،

---

1. غازيت. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 119 - 122.

2. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع مراجعة: عواد الأسطل. "عملية الاحتواء السياسي الإسرائيلية لمواطني الضفة الغربية والقطاع المحتلين". شؤون فلسطينية. العدد 174/175. (1987: 12 – 34).

أهمها كانت رابطة الخليل، إضافة إلى رابطتي رام الله وبيت لحم. وقد باءت المساعي التي بُذلت لإقامة روابط مماثلة في مناطق أخرى بالفشل. وقد نظر المجتمع الفلسطيني إلى هذه الروابط نظرة الرفض، مصنفا إياها في جملة "العملاء والخونة"،[1] حيث كانت تتلقى مساعدة مادية من إسرائيل وحماية من جيشها، مما جعل القائمين عليها "متعاونين مع إسرائيل" في نظر الأوساط الوطنية.[2] كما أعلن الأردن في مارس/ آذار 1982 معارضته لها، إلى حد أمهل فيه أعضاء الروابط شهرا للانسحاب منها إذا شاؤوا النجاة من حكم الإعدام، ومن مصادرة ممتلكاتهم في الأردن "الضفة الشرقية". وتتبع هذه النظرة من المجتمع الفلسطيني والحكم الأردني تجاه الروابط من استعدادها للقيام بالدور الذي أعدته لها إسرائيل. فإذا كان رؤساء البلديات أدوات بيد "م.ت.ف" كما ادعت إسرائيل، فالروابط سوف تروِّج للنفوذ الإسرائيلي، من خلال النفوذ السياسي الذي فوَّضته إسرائيل لها، بمنحها مكاتب، وميزانيات، وصلاحيات إدارية واسعة، وأسلحة، [وحماية]. لقد تم نزع الكثير من الصلاحيات من البلديات ومنحها للروابط، من قبيل الرخص الزراعية ورخص البناء، وأذونات السفر، وطلبات جمع الأسرة [لم الشمل]، والحصول على التوصيات للعمل في الوظائف الرسمية. إن جهودها لم تكن موجهة نحو

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 260 - 262.

[2]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 140.

مصلحة القرويين بقدر ما كانت موجهة ضد رؤساء البلديات وسواهم من الهيئات الوطنية القائمة في بلديات الضفة الغربية الكبرى. رغم ذلك لم تشكل الروابط أي خطر جدِّيٍ على شعبية ومكانة الوطنيين، أو سلطتهم. لقد مثلت هذه الروابط محاولة سافرة لإنشاء مركز لسلطة سياسية موالية للاحتلال في وجه المعارضة الشعبية العارمة. وكانت عنصرا من عناصر استراتيجية أوسع نطاقا، تهدف إلى اختيار نفر من الفلسطينيين المذعنين، وإدخالهم في نظام صُمِّمَ لتعزيز خطط إسرائيل في الاستيطان وضم الأراضي، وكانت الإدارة المدنية حلقة كبرى في هذه السلسلة.[1]

أدى مشروع روابط القرى إلى تفجر الإضرابات والمظاهرات الفلسطينية في شتى مدن وقرى الضفة الغربية، منادية بشعارات مؤيدة لـ م.ت.ف ومؤكدة على شرعية تمثيلها السياسي. إن حملة اللاتعاون والمقاطعة التي طبقها الشعب على مختلف مستوياته أدت في النهاية إلى إفشال المشروع. وجرت حملة اللاتعاون بأشكال مختلفة منها رفض الشخصيات التي تتمتع باحترام من الجماهير الفلسطينية الإنخراط في هذه الروابط، ما دفع سلطات الاحتلال ترشيح أشخاص لا يحظون بتقدير واحترام السكان، ولا بقدرة على

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 262 - 265 و305.

كسب الجمهور، أو القيام بمهامهم، وهو ما تأكد من خلال مقاطعة المؤسسات الوطنية وجمهور المواطنين لهم.[1]

لقد شكلت روابط القرى حلقة من حلقات الحكم الذاتي الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه على الفلسطينيين كبديل عن الدولة والاستقلال السياسي، وكثيرا ما كان تنديد مخاتير القرى والزعماء المحليين بها يظهر في الصحافة العربية. وجاء مشروع الإدارة المدنية في ذات السياق، وعليه لم يأت إعلان القائد العسكري لجيش الاحتلال في الضفة الغربية في 8 نوفمبر/ تشرين ثان 1981 من خلال الأمر العسكري رقم "947" قيام الإدارة المدنية على سبيل المفاجأة، فقد كانت الحكومة الإسرائيلية دأبت منذ زمن بعيد على بحث مثل هذا التحرك السياسي، الذي امتاز بأهمية خاصة لنتائجه الكثيرة، المتوقعة، على مستقبل الأراضي المحتلة، فهو يشبه إلى حد بعيد إعلانا من جانب واحد لاستحداث تغيير دستوري، أي تغيير للمركز القانوني للأراضي التي سيُطبَّق عليها، من خلال استحداثه هيئة حاكمة جديدة،[2] تقلد الأكاديمي الإسرائيلي "مناحيم ميلسون" رئاستها للضفة الغربية في الأول من نوفمبر/ تشرين ثان 1981، في حين أصبح الكولونيل "يوسف لونتس"، حاكم غزة العسكري بعد شهر، نظيره في قطاع غزة. لقد شكل هذا الحدث إضافة إلى ما يحمله شهر

---

[1]. القشطيني. المقاومة. مصدر سبق ذكره. ص 341 - 342.

[2]. كتّاب وشحادة. مصدر سبق ذكره. ص 1- 2.

نوفمبر/ تشرين ثان من تواريخ لمناسبات فلسطينية مشحونة بالمغزى في التاريخ الفلسطيني: وعد بلفور، وقرار التقسيم، وخطاب عرفات في الأمم المتحدة، وزيارة السادات إلى القدس، وهذا العام 1981 إغلاق جامعة بير زيت لمدة شهرين، واعتقال عدد من الطلاب، كل ذلك شحن الشارع الفلسطيني، ما دفع الجماهير إلى الانطلاق بتظاهرات واسعة النطاق، رافقها رشق الحجارة، وإحراق الإطارات المطاطية، وصارت السيارات والحافلات الإسرائيلية المتوجهة إلى المستعمرات اليهودية أو العائدة منها، عرضة لراشقي الحجارة من الأطفال أكثر من أي وقت مضى. ترافق ذلك مع حملة قاسية من قبل الإحتلال تمثلت في اعتقال أو محاكمة بعض الشخصيات البارزة، وتشديد الرقابة على الصحافة، وإغلاق بعض الصحف الفلسطينية، وتهديم العديد من المنازل بحجة أن أطفال أصحابها رشقوا الحجارة، وتزويد رجال روابط القرى بالسلاح إثر اغتيال زعيم رابطة رام الله. دفعت هذه الأحداث مجموعة إسرائيليين مناهضين لسياسة الاحتلال إلى تشكيل "لجنة التضامن مع جامعة بير زيت"، والتي قادت العديد من النشاطات التضامنية مع الفلسطينيين. وفي 28 نوفمبر/ تشرين ثان 1981، تظاهر أكثر من مائتي شخص من مؤيدي اللجنة في ساحة رام الله للاحتجاج على إغلاق الجامعة،

وهدم البيوت.[1] تبنى الفلسطينيون الوطنيون الموقف الذي أعلنه كريم خلف في سبتمبر/ أيلول 1981 من الإدارة المدنية والمتمثل "بعدم الاعتراف وعدم التعاون". أما الآخرون من القيادات التقليدية، وقادة التجار، ورجال الأعمال، فقد اعتمدوا موقفا أقل جرأة وأكثر مهادنة.[2]

قام رؤساء البلديات الوطنيين من خلال لجنة التوجيه الوطني، بنضال شرس ضد الحكم الذاتي، والخطوات الإسرائيلية الهادفة لتطبيقه، عن طريق المظاهرات الشعبية، والإضرابات، ووسائل الاحتجاج اللاعنفي الأخرى في كافة أنحاء الضفة الغربية.

في مارس 1982 رفض إبراهيم الطويل والمجلس البلدي للبيرة اللقاء مع ميلسون، انسجاما مع سياسة المقاطعة وعدم التعاون، ما أدى إلى إقصاء الطويل ومجلسه البلدي في 12 مارس بتهمة "عدم الاعتراف بالإدارة المدنية" ليحل مكانهما ضابط عسكري إسرائيلي.[3]

التحرك الجماهيري 1982

أغلق الحكم العسكري جامعة بير زيت منتصف فبراير/ شباط 1982، وحظر لجنة التوجيه الوطني في مارس/ آذار، وعزل إبراهيم الطويل وكريم

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. وغازيت. الطعم في المصيدة. مصدر سبق ذكره. ص 253 - 256.

[2]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 228.

[3]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 115 و137.

خلف وبسام الشكعة من رئاسة بلدياتهم واستبدلهم بضباط إسرائيليين، إضافة إلى غيرهم من رؤساء البلديات. أصبح التوجه الإسرائيلي لتصعيد الأوضاع داخل الأراضي المحتلة أكثر وضوحا، إذا ما أضيف إلى ما سبق، الأوامر المباشرة للجنود بإطلاق النار، والإسراف في عقاب المتظاهرين. أدى كل ذلك إلى وصول الأوضاع في الأراضي على حد قول "زئيف شيف" مراسل "هآرتس" العسكري إلى عزوف معظم الإسرائيليين عن السفر عبر الضفة، وحملتهم الحجارة والإطارات المحترقة على تفادي عبور المدن الفلسطينية. لقد كانت علامات العصيان المدني ظاهرة في كل مكان في الأراضي المحتلة، كانت الاحتجاجات الفلسطينية شاملة، غير أنها كانت تفتقر إلى بناء منسق وموحد، وكانت صفوف المتظاهرين تضم النساء والأطفال، فضلا عن الرجال من كل الأعمار، ولم يكن أحد من هؤلاء مسلحا. كانت انتفاضة شعبية لاعنفية. استمرت إسرائيل في تصعيد حملتها القمعية ضدها خلال شهر أبريل/ نيسان والقسم الأكبر من مايو/ أيار 1982. كانت المصادمات اليومية تصاحب كل يوم العقوبات الجماعية التي تنفذها الإدارة المدنية. ومع تعمَّق الأزمة رفض موظفو البلديات القيام بأعمالهم تحت قيادة ضباط إسرائيليين، ما جعلهم هدفا يوميا للعقوبات والقمع الإسرائيلي. في الثاني من مايو/ أيار، أعلنت أربع وعشرون بلدية تعليق عملها مساهمة منها في المقاطعة الشاملة

للإدارة المدنية. في حين نظَّم الفلسطينيون لجانا تطوعية كبديل عن البلديات للقيام بالخدمات الضرورية، كما استمر رئيس بلدية البيرة المعزول في الإشراف على شؤون البلدة من منزله.[1]

تمثَّلت أولى الأحداث في 19 مارس/ آذار 1982 حيث المظاهرات المستعرة في البيرة في أعقاب حل البلدية، واستمرت خمسة أيام عمت خلالها الإضرابات كل مدن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. قام بتنظيم هذه الموجه من الاحتجاج "المؤسسات الوطنية"، وهي هيئة أقيمت بشكل خاص لرعاية هذا التحرُّك، وكانت هذه الهيئة تضم رؤساء بلديات وتنظيمات شعبية.[2]

تجددت الموجة بعد 25 مارس/ آذار في اليوم الذي تم فيه إقصاء الشكعة وخلف عن منصبيهما. وردَّ الحكم العسكري بخطوات عقابية قاسية اشترك فيها أحيانا المستوطنون، وصاحبها ردة فعل دولية شاجبة. إن الأعمال العنيفة التي قام بها المستوطنون في الضفة الغربية منفردين أو بمشاركة الجيش أدت إلى، أو زادت من، أعمال العصيان المدني لدى الفلسطينيين.[3]

وتعبيرا عن دعم م.ت.ف في مواجهة الحرب الإسرائيلية ضدها في لبنان، اجتاحت الأراضي المحتلة موجةٌ من المظاهرات الطلابية، والإضرابات،

---

[1]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 290 - 308.

[2]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 143- 149.

[3]. المصدر السابق. 150.

استمرت من 8 وحتى 18 يونيو/ حزيران، وعندما اشتد القصف والحصار على بيروت الغربية، قامت مظاهرتان في القدس الشرقية شارك في الأولى في 9 يونيو/ تموز أكثر من عشرة آلاف فلسطيني، فيما شارك في الثانية في 16 من الشهر نفسه أكثر من عشرين ألف.

مثَّلت ردة الفعل المذكورة في جوهرها تعبيرا عن معارضة استمرار الإحتلال، وسياسة الاستيطان، والاعتداء على المسجد الأقسى 11 أبريل/ نيسان، والحرب الإسرائيلية على لبنان 6 يونيو/ حزيران، ومجازر صبرا وشاتيلا 15 سبتمبر/ أيلول، أكثر مما مثلت ردة فعل على أضرار أعمال المستوطنين.[1] سجلت أعمال المقاومة في الأراضي المحتلة في هذه الفترة ارتفاعا بنسبة 80% مقارنة بالفترة السابقة للحرب.[2]

وعلى صعيد عدم التعاون رفضت الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية الاستجابة لطلب سلطات الحكم العسكري الصادر في 12 أغسطس/ آب بضرورة توقيع العاملين الأجانب في الجامعات الفلسطينية على التزام سياسي كشرط للحصول على إذن عمل، حيث اعتبرت الهيئة التدريسية في جامعة بير زيت في مؤتمر صحفي لها القرار انتهاكا صارخا لحقهم بالتمتع بالحرية الأكاديمية. كما قامت "اللجنة الإسرائيلية للتضامن مع جامعة بير

---

[1]. أملاسيت عودة. "التحركات الوطنية في الأرض المحتلة إبان الغزو الإسرائيلي للبنان". شؤون فلسطينية. العدد 134. (1983: 142 – 151). ص 149 – 150.

[2]. ماعوز. مصدر سبق ذكره. ص 150.

زيت" بتنظيم تظاهرة أمام مبنى الجامعة تضامنا مع المدرسين والطلبة، وقامت بحملة جمع تواقيع من مدرسي الجامعات الإسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري إلى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية.[1]

مقاومة مستمرة ... حتى الانتفاضة 1987

في الأشهر الأولى من سنة 1983 اعتقلت سلطات الإحتلال أكثر من ألف فلسطيني خلال سبعمائة تظاهرة، وأغلقت عشرين مدرسة بعضها لمدة طويلة، وفرضت حظر التجول المطوَّل حتى أسابيع عدة على بعض المدن والقرى. وقد عبر عن حجم انتشار المواجهات أحد ضباط الإحتلال بقوله:

> 'ما إن تمنع رمي الحجارة في الجلزون حتى تواجه رماة الحجارة في قلندية. فإذا استعملت مضخات الماء لإخضاع قلندية قامت التظاهرات في الظاهرية. وإذا أعدت الهدوء إلى الظاهرية رأيت إطارات السيارات تشتعل على الطريق العام خارج الدهيشة,[2]

واستمر التحرك الجماهيري بعد ذلك بشكل متقطع في إطار إحياء ذكرى أيام في التاريخ الفلسطيني، ومقاومة السياسات الإسرائيلية العدوانية في الأراضي المحتلة. ومن ذلك إحياء الجماهير الفلسطينية الذكرى العاشرة ليوم الأرض، حيث شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة يوم 30 آذار/ مارس 1986، إضرابا

---

[1]. صلاح عبد الله. "هجمة إسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية". شؤون فلسطينية. العدد 135. (1983: 148 – 155). ص 154.

[2]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 326.

عاما شمل المرافق العامة كافة، إضافة إلى المحال التجارية، والمؤسسات التعليمية، وتظاهرات شهدت رفع الأعلام الفلسطينية، وإغلاق الطرقات بإطارات السيارات المشتعلة وصدامات مع قوات الاحتلال،[1] والإضراب الذي نفذه طلاب جامعة بير زيت في ديسمبر/ كانون أول 1986 احتجاجيا على وضع الحواجز العسكرية على مدار أسابيع متتالية على الطريق المؤدية إلى الجامعة، ولدى محاولة أستاذ العلوم السياسية في الجامعة صالح عبد الجواد التحدث إلى الشرطة حول العقبات التي يسببها حاجز الجيش والتي تحول دون انتظام العملية الدراسية، تم التعرض له بالضرب، ثم أطلقت قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع لتفريق الطلاب الذين تجمعوا حول عبد الجواد، وقاموا برشق جنود الاحتلال بالحجارة، وحالما ركض الطلاب باتجاه الحرم الجامعي أطلق الجيش النار عليهم مما أدى إلى استشهاد طالبين وإصابة إثني عشر آخرين بجروح. وقد حمَّل ناطق بلسان جيش الاحتلال الأستاذ الجامعي، المسئولية عن إحداث "القلاقل والشغب" حين قام على رأس تجمع ضم حوالي مائتي طالب بسد الطريق المؤدية إلى جامعة بير زيت.

---

[1]. خليل السعدي. "بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم الأرض: مهرجانات في الجليل والمثلث والنقب وإضراب وصدامات في الضفة والقطاع". شؤون فلسطينية. العدد 158 – 159. (1986: 150 - 162). ص 160 – 161.

أدى استشهاد الطالبين إلى إعلان الحداد والإضراب العام في الأراضي المحتلة مدة ثلاثة أيام، تخللها مظاهرات شعبية رَفعت الأعلام الفلسطينية.[1] كما أدت عمليات إبعاد طالت أكرم هنية رئيس تحرير صحيفة "الشعب" المقدسية، ومروان البرغوثي رئيس مجلس طلبة جامعة بير زيت، ومحمد دحلان رئيس "حركة الشبيبة" الفتحاوية أواخر 1986 ومطلع 1987 موجة من الإضرابات والتظاهرات في العديد من المدن الفلسطينية.[2]

خاضت الجماهير الفلسطينية منذ الأيام الأولى للاحتلال مجموعة من التحركات الجماهيرية الواسعة "الانتفاضات" ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، أكدت من خلالها تمسكها بهويتها الوطنية، ورفضها للسياسات الرامية إلى ضم الأراضي المحتلة وتهجير وإخضاع سكانها . كما ساهمت الحركة الطلابية بدور نشيط في ميدان العمل التطوعي بمساعدة الجماهير الفلاحيّة في جني المحاصيل الزراعية وقطف الزيتون. والمساهمة في رصف الشوارع وتنظيفها وبناء المساكن للمحتاجين، والمدارس، والمساجد، وإقامة المعسكرات الصيفية، لإعداد الشباب وطنيا من خلال نشر الوعي الوطني بين

---

[1]. ربعي المدهون. "المذبحة الأسوأ والإنتفاضة الأعنف". شؤون فلسطينية. العدد 166/167. (1987: 144 – 152). ص 144- 145.

[2]. ربعي المدهون. "أحداث دامية". شؤون فلسطينية. العدد 168/169. (1987: 143 – 148). ص 143-144.

صفوفهم وتوضيح أهداف وسياسات الاحتلال إذ أصبح العمل التطوعي جزءا لا يتجزأ من الحياة الفلسطينية. فأصبح من ضمن متطلبات التخرج من الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المهني، وانتشرت لجان العمل التطوعي في المدن والقرى والمخيمات.[1] كما ساهمت النهضة الثقافية الفلسطينية على بروز مئات الكتب والمجلات والصحف التي عملت على صيانة الحالة الفلسطينية والتعبئة للمقاومة، ونشر الوعي الوطني بين صفوف الفلسطينيين، كما تم إنشاء ست جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة المهرجانات الوطنية وتأسيس الفرق الوطنية والإسلامية للإنشاد والفنون التراثية. لقد تمكنت هذه الأنشطة الثقافية المتعددة من تأسيس سلوك وطني بين أوساط الشباب الفلسطيني وفَضَحَتْ وعرّتْ المخططات الهادفة إلى طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية.[2] في ذات السياق لعب "المسجد" دورا هاما في الحفاظ على الهوية الوطنية من خلال دعواته المستمرة لمواجهة حملة الإفساد الأخلاقي التي قادتها سلطات الاحتلال. والدعوة إلى قِيَم الفضيلة، والتسامح بين الناس، والتكافل الاجتماعي، والصمود على الأرض، وإحياء العديد من المناسبات والأيام في التاريخ الإسلامي، التي عزَّزَت ثقافة المقاومة. لقد ساهم إحياء الشعب الفلسطيني لمناسبات كان لها الأثر في

---

[1]. عبد الجواد صالح. "زراعة النجوم". مصدر سبق ذكره. ص 108.

[2]. الغول. التحولات الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 136 - 137.

تاريخهم الوطني، أو الإسلامي، إضافة إلى السياسات الإسرائيلية المعادية، في إبقاء أعمال المقاومة المختلفة مشتعلة على مدى سنوات الاحتلال، وإن بشكل متقطع، هذه النشاطات التي تحولت إلى ممارسة يومية وبرنامج عمل يومي للفلسطينيين منذ انطلاقة الانتفاضة الجماهيرية الأولى.ـ

المبحث الثالث: الانتفاضة الفلسطينية الأولى

1987- 1993

شكلت مجموعة من المتوارَثات شخصية الإنسان الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، خضعت في مجموعها لسلطات، سلبية في غالبها، تناقلتها الأجيال إنطلاقا من سلطة الكبار والأب والعائلة والمدرسة والسلطة السياسية التي أخضِع لها. عانى من خلالها الطفل الفلسطيني، وهو يَعبر طريقا صعبا وشائكا مليئا بالضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية والسياسية، منذ الأيام الأولى للاحتلال وصولا إلى الانتفاضة الأولى 1987. لقد كره هذا الطفل السلطة بجميع أشكالها، واعتبرها السبب الرئيسي في قمعه.

الانتفاضة: القوى الموجهة لها

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الانتفاضة انفجرت في التاسع من ديسمبر/ كانون أول 1987 بشكل عفوي دون سابق تخطيط من أي من القوى والفصائل الفلسطينية العاملة في الأرض المحتلة. ورغم ذلك فقد انخرطت غالبية القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في نشاطات المقاومة المختلفة التي شهدتها الانتفاضة، بل وشهدت هذه الانتفاضة مولد حركة

المقاومة الإسلامية "حماس" كواحدة من أبرز القوى التي ساهمت بشكل فاعل في فعالياتها واستمراريتها. ويمكن القول أن حماس والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (من الآن فصاعداً ق.و.م) تعتبران الجهتان الموجهتان للانتفاضة بشكل شبه تام، رغم وجود قوى أخرى مشاركة في أنشطة المقاومة، كحركة الجهاد الإسلامي، وبعض الفصائل الوطنية الأخرى ذات الأثر الهامشي في الأحداث.

بعد اتصالات مكثفة بين فصائل م.ت.ف الرئيسية، حركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية، والحزب الشيوعي، استغرقت شهرا كاملا من عمر الانتفاضة أفضت إلى الاتفاق[1] على أن يكون بيان القوى الوطنية الفلسطينية الصادر في 8 يناير/ كانون ثان 1988 النداء الأول لـ ق.و.م، في حين حُرِّر النداء الثاني في منتصف الشهر باسم ق.و.م كقيادة جماعية سرية، تجتمع عشية صدور كل بيان لصياغة ونقاش أفكاره، ليشكل برنامج عمل الانتفاضة في الفترة الواقعة بينه وبين البيان الذي يليه، يتولى تنفيذه الفرق الضاربة التابعة للفصائل، واللجان الشعبية المنتشرة في الأراضي المحتلة.[2] ومنذ لحظة تشكلها قامت ق.و.م بتحديد أهداف الانتفاضة المطلبية، وإسنادها بالهدف الاستراتيجي، الحرية والاستقلال. وتمكنت من قيادة الحركة اليومية

---

[1]. على أن الحزب الشيوعي (الشعب فيما بعد) لم ينضم إلى ق.و.م إلا في شهر مارس/ آذار.

[2]. أحمد الديك. سوسيولوجيا الانتفاضة. ط 1. (تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحد. شركة الطباعة والنشر والإشهار. 1990). ص 110- 114.

للجماهير، من خلال اللجان الشعبية المنتشرة على طول البلاد، عبر البيانات المطبوعة أو الشعارات الجدارية التي امتازت بنشر برنامج تفصيلي يومي لنشاطات المقاومة الجماهيرية، ومخاطبة كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى مخاطبة العملاء وجنود جيش الاحتلال، والرأي العام الإسرائيلي، والدولي.[1]

شكلت حركة حماس القوة الثانية الموجهة للانتفاضة بعد ق.و.م، بفضل نشاطها السابق للانتفاضة في المجال الاجتماعي والتربوي، في إطار "حركة الإخوان المسلمين"، الحركة الأم لـ "حماس"، الأمر الذي وفر لها جمهورا، اتسع بشكل واضح إبّان الانتفاضة، من خلال نشاطاتها في المقاومة، ومساهمتها الفعالة من خلال شبكة مؤسساتها الاجتماعية والثقافية في تقديم الخدمات للجماهير الفلسطينية. ما أدى إلى وصول أوامرها وتعليماتها إلى الكثير من المناطق الفلسطينية وترجمتها إلى فعل على الأرض. على أن حركة حماس في واقعها المقاوم الجديد لم تتمكن من تشكيل بديل سياسي عن م.ت.ف في فترة الانتفاضة إذ لم يكن ممكنا لها أن تمتلك توجهات سياسية قابلة للحياة بعيدا عن التوجه السياسي العام للمنظمة، لاعتبارات أيديولوجية. وعليه فإن دورها اقتصر من الناحية العملية على تصعيد العمل المقاوم ضد الاحتلال، وهو ما لم يتعارض، بل ودعم

---

[1]. الغول. الانتفاضة. ص 160- 164.

الإستراتيجية التي تطرحها م.ت.ف للانتفاضة، وعليه شكلت حركة حماس عنصر قوة لإستراتيجية المنظمة[1] وذراعها الكفاحي في الأراضي المحتلة المتمثل في ق.و.م ولجانها الشعبية.

شكلت غالبية قطاعات المجتمع الفلسطيني الأدوات المنفذة لتعليمات ق.و.م وحركة حماس إبان الانتفاضة، من خلال مشاركتها الفاعلة في النشاطات المختلفة. لقد لعب الطلاب، الفئة الرئيسية التي قامت على كاهلها الانتفاضة، دورًا بارزًا في فعالياتها المختلفة، وجاءت أهمية هذا الدور في كون هذه الفئة ليس على كاهلها مسئوليات اقتصادية تجاه أسرهم، وعليه تمتعت بحرية كبيرة في الحركة دون إلحاق أذى اقتصادي أو اجتماعي بالمجتمع الفلسطيني من خلال هذه المشاركة. لقد شكلت عملية إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات دافعا كبيرا لدى الطلاب للاستمرار في فعاليات الانتفاضة، من خلال انخراطهم في اللجان الشعبية، والمؤسسات الأهلية والأندية، والمجموعات الضاربة. كما أدت مشاركة العمال في الانتفاضة من خلال مقاطعة العمل في المصانع والمؤسسات والورش الإسرائيلية (وإن لم تكن على نطاق واسع)، إضافة إلى انضمام أعداد كبيرة من العمال إلى المصانع الفلسطينية، ما دفع باتجاه يسعى لإيجاد بدائل للصناعات الإسرائيلية، إضافة إلى انضمامهم إلى الفعاليات اليومية للانتفاضة

---

[1]. البشيتي. مصدر سبق ذكره. ص 11.

وانضمامهم بشكل واسع للجان الشعبية المختلفة، ما دفع باتجاه مقاطعة أكثر اتساعا للاحتلال، ودفعا أكثر قوة نحو بناء اقتصاد فلسطيني أكثر استقلالا. فيما ساهمت مشاركة المزارعين (الفلاحين)، في تنمية دعائم الصمود في مواجهة الحصار الاقتصادي من خلال التوسع في الزراعة، إضافة إلى انضمامهم في الفعاليات المختلفة للانتفاضة، والتصدي للاستيطان، وتشتيت قوات الاحتلال، خاصة بعد أن وصلت الانتفاضة إلى كل قرية فلسطينية. فيما لعبت المرأة دورا نضاليا أخذ بالاتساع من مجرد رعاية البيت والأطفال وزيارة الأسرى، إلى الخروج للمشاركة في العديد من فعاليات الانتفاضة، إضافة إلى عملها البارز في المؤسسات الأهلية والاجتماعية. كما لعب التجار والمهنيون والأطباء والمحامون والمهندسون والفنانون دورا بارزا في مجال اختصاصاتهم وساهموا من خلال انخراطهم في اللجان الشعبية في تلبية احتياجات الانتفاضة المستمرة وتطوير وسائلها وأدواتها.[1] لقد شاركت وساهمت كافة الفئات الاجتماعية في الفعاليات المختلفة للانتفاضة، الأمر الذي منحها القدرة على الاستمرار لفترات طويلة، وتم ذلك من خلال تقاسم الأدوار بين الفئات المختلفة كل حسب قدراته واختصاصه.

---

[1]. جهاد صالح. "الانتفاضة وتأثيرها على بنية المجتمع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة". ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: وقائع الندوة الفكرية التي عقدتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في القاهرة في بتاريخ 23 – 24 نوفمبر/ تشرين ثان 1989. تحرير وإصدار مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر. (1989: 78 - 89). ص 85 - 86.

لقد شكل البيان وشعارات الجدران أداة التواصل بين قيادة الانتفاضة وجمهورها، ورغم أن البيان كأداة للتعبير عن المواقف ووسيلة لتوجيه السلوك، لم يكن ابتكاراً من ابتكارات الانتفاضة، فهو يعود إلى أيام الانتداب البريطاني الأولى، غير أنه في ظل غياب زعامةٍ محلية صاحبة مركز وصلاحيات رسمية في أوساط الفلسطينيين إبان الانتفاضة، أصبحت البيانات، من خلال نجاحها بالتحوّل لعامل مركزي في حياة السكان، بمثابة "زعامة مكتوبة" امتازت بتسارع وتيرة ظهورها وشموليّة الانضباط والاستجابة لها، وتجلى ذلك بنجاحها في بلورة القيم، وتحديد الأهداف، والفوز بالاستجابة والامتثال الدائمين من جانب فلسطينيي الأراضي المحتلة، وهو ما حظيت به بيانات ق.و.م وحماس. لقد عمل البيان على ترجمة التوجيهات الواردة فيه إلى أوامر خاصّة، وفقا لما تقتضيه حاجات المكان والجمهور الذي يظهر فيه. إن الوتيرة العالية لظهور البيانات مكنتها من تغطية مجالات متنوعة ومختلفة للحياة: العمل، الصحة، المواصلات، التربية، الزراعة، متى يكون الإضراب شاملا ومتى يكون جزئيا، وفي أية ساعات يسمح بفتح الحوانيت، كيف يتم التعليم على الرغم من إغلاق المدارس، لِمن يُسمح بالسفر في الشوارع أيام الإضراب. كما وتحتوي البيانات على مطالب بمساعدة الغير، وجمع التبرعات للمحتاجين، وعائلات الشهداء، والمعتقلين. وكذلك مطالب بمقاطعة انتقائية

للمنتجات الإسرائيلية، وتوجيهات بعدم الخروج للعمل في إسرائيل في مجالات معينة، وأوامر باستقالة موظفين وعاملين عرب يعملون في الإدارة المدنية.[1] كما انتشرت ظاهرة شعارات الجدران، لتشمل كل المدن والقرى والمخيمات في الأراضي المحتلة، في الأحياء، والحارات، والشوارع، بل وحتى على الأشجار، والأعمدة، والصخور، والكتب، والدفاتر، ومقاعد الدراسة، والملابس، حيث تحدثت هذه الشعارات عن أهداف الفلسطينيين، ووسائلهم ومواقفهم وسياساتهم.[2] وساهمت بشكل كبير في تعميق مشاعر الانتماء والهوية لديهم.

الانتفاضة: مراحلها، سماتها، أدواتها

إن عفوية انطلاقة الانتفاضة، لم تمنع ق.و.م من العمل منذ الأسابيع الأولى على تحويلها إلى الحلقة الأكثر أهمية في سلسلة النضال الوطني، لتسير بها نحو الاستقلال. وقد بدا ذلك واضحا من خلال التوجيهات التي تضمنتها البيانات المتلاحقة. ويمكن رصد ذلك بوضوح أكبر من خلال تقسيم الانتفاضة إلى ثلاث مراحل رئيسية، هدفت ق.و.م في كل مرحلة منها إلى تحقيق مجموعة أهداف، وصولا إلى هدفها النهائي:

---

[1]. مشعل وأهروني. مصدر سبق ذكره. ص 136 – 142.

[2]. إبراهيم محمد، طارق محمد. شعارات الانتفاضة: دراسة وتوثيق. ط 1. (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1994). ص 9.

المرحلة الأولى: تمثلت الشهور الأولى للانتفاضة بحالة اشتباك مباشر مع إجراءات الاحتلال للتصدي للتحرك الجماهيري الواسع في الأراضي المحتلة، بهدف تصعيد ونشر الانتفاضة، من خلال إجراء عملية تعبئة ونهوض والتفاف حول تحقيق قضايا مطلبية جماهيرية، أساسها رفض الاحتلال، من قبيل وقف سياسة القبضة الحديدية، إيقاف عمليات الإبعاد والاعتقال الإداري، تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات، سحب جيش الاحتلال من المدن والقرى والمخيمات، حل المجالس البلدية والقروية ولجان المخيمات المعينة وإجراء انتخابات ديمقراطية لها، إطلاق حرية الصحافة، إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين، رفع الحصار عن المدن والقرى وسحب الجيش عنها، فتح المدارس، إلغاء الضرائب، وقف مصادرة الأراضي والاستيطان، تحريم مداهمة وإغلاق المؤسسات التعليمية والنقابية والجماهيرية، تأمين الحماية الدولية للسكان.[1]

المرحلة الثانية: تمثلت في عملية تدمير أسس سياسة الاحتلال، والتغلب على التحديات الرئيسية التي فرضها على الأراضي المحتلة وسكانها، والتي تمثلت في تهويد وضم القدس، التهويد والاستيطان، الإلحاق الاقتصادي، الحكم الذاتي، والتدمير النفسي والوطني، فمنذ البيان رقم "34" الصادر في

---

[1]. منظمة التحرير الفلسطينية: القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. نداء رقم 6. الأراضي المحتلة. 3/2/1988.

فبراير/ شباط 1989، أعطت ق.و.م أولوية لفصل الجوانب المختلفة للفلسطينيين عن إسرائيل، بهدف بدء وترسيخ السلطة الشعبية الفلسطينية بديلا لأجهزة سلطة الاحتلال، من خلال توسيع مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ذات البديل الوطني، والدعوة إلى استقالة [ومتابعة التنفيذ] كافة العاملين في الأجهزة الإدارية المدنية ودوائر الترخيص، والجمارك والشرطة، واللجان البلدية والقروية المعينة من قبل سلطات الاحتلال.[1] أما النجاحات الأولية في هذا الاتجاه فكانت كبيرة. إذ تركت الغالبية العظمى من رجال الشرطة الفلسطينيين، وموظفي الجمارك والضرائب أعمالهم. في الوقت نفسه كان الامتناع عن دفع الضرائب شبه تام تقريبا. كما قام العملاء بالتنكر علنا لأعمالهم الخيانية معلنين توبتهم، وهو ما يعني انهيار شبكة المراقبة المتينة التي كانت إسرائيل قد بنتها عبر سنوات طويلة.[2]

المرحلة الثالثة: ترافق مع عملية تدمير سلطة الاحتلال عملية بناء هيكل تنظيمي للانتفاضة، من خلال تشكيل اللجان الشعبية، وتوسيع دائرة عملها على الصعيد الجغرافي لتشمل كافة الأراضي الفلسطينية، بدءا من المدن الكبرى وصولا إلى الأحياء والخِرب النائية، وعلى صعيد إدارة جوانب

---

1. جهاد صالح. مصدر سبق ذكره. ص 79.

2. هلغى باومغرتن. من التحرر إلى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988. ترجمة محمد أبو زيد. (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006). ص 226.

الحياة كافة، الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية، وغيرها. بهدف خلق حركة التفاف جماهيري واسع حولها كأساس لبناء وتعزيز السلطة الشعبية، وكنواة للدولة الفلسطينية المستقبلية. لقد أكد على ذلك أرئيل شارون في 14 فبراير/ شباط 1989 بقوله:

"إن إسرائيل باتت ضعيفة اليوم ... إن المشكلة الرئيسية ... هي أن هناك دولة فلسطينية تتشكل أمام أعيننا، وعاصمتها القدس الشرقية".[1]

الانتفاضة: سماتها وملامحها

رغم التحركات الجماهيرية المتعددة والمتقطعة التي شهدتها الأراضي المحتلة طيلة العقدين السابقين للانتفاضة، ورغم وجود العديد من أوجه الشبه بينها وبين الانتفاضة، إلا أنّ الأخيرة كانت لها ملامحها وسماتها الخاصة، التي ميزتها عن باقي التحركات الجماهيرية السابقة، ويمكن تحديد أبرز هذه السمات بما يلي:

أولا: شمولها الجغرافي والجماهيري: فالإضراب الجماهيري العام، والإضرابات الجزئية، وأنشطة المقاومة المختلفة، اتسمت بمشاركة غالبية قطاعات الشعب الفلسطيني، من عمال، وفلاحين، وطلاب، وأطفال، ومثقفين، وتجار، رجالا ونساء، مسلمين ومسيحيين، حتى "أصبح عدم

---

[1]. جهاد صالح. مصدر سبق ذكره. ص 80.

المشاركة عارٌ يأباه الكبار والصغار"[1] بينما عمت أنشطة المقاومة مختلف مدن ومخيمات وقرى وأزقة الأراضي المحتلة. تم ذلك في إطار تكاملٍ للأدوار، أتقنته قيادة الانتفاضة بشكل كبير، إذ عمدت إلى الربط بين استمرارية عمل الانتفاضة وتوزيع الأعباء النضالية على القرى والمدن والمخيمات بالتناوب، بحيث لا تتحمل منطقة أعباء إضافية ترهقها، بل أدت هذه الآلية إلى "إرهاق قوات العدو في عمليات المطاردة"،[2] من خلال الفعل المتواصل والمتنقل من مكان إلى آخر. لقد مكّنت هذه الإستراتيجية قيادة الانتفاضة "من الإمساك بزمام المبادرة"،[3] والقدرة على تحديد موعد ومكان النشاط المقاوم، مع عجز جيش الاحتلال على استعادة المبادرة لفترة طويلة من عمر الانتفاضة. إضافة إلى هذا الشمول والاتساع للنشاط، اعتُبِرَت الوحدة الميدانية لفصائل المقاومة من أبرز سمات هذه المرحلة، وبلغت في الكثير من الحالات إلى حد التنسيق، وأحيانا العمل المشترك.

ثانيا: تعدد أشكال النضال وأدواته: لم تعتمد الانتفاضة أسلحة تقليدية، وإنما استعملت سلاحا غير مرئي تمثّل في التحام شعبي لا مثيل له برفض الاحتلال، بكل الوسائل الممكنة للتعبير عن الرفض والغضب، وهي

---

[1]. إبراهيم محمد. مصدر سبق ذكره. ص 9.

[2]. الغول. مصدر سبق ذكره. ص 292.

[3]. المصدر السابق. ص 286.

الوسائل والأدوات التي يمكن وصفها باللاعنفية في معظم الحالات، والعنيفة في القليل منها. وقد كانت أصعب المعادلات في مسيرة الانتفاضة أن تحتفظ بوحدتها، وأن تحقق خطواتها التصعيديّة في المجابهة، وفي العصيان المدني، دون التحول إلى انتفاضة مسلحة. كان عدم اللجوء إلى السلاح [عدا بعض الحالات القليلة والنادرة] مؤشرا على انضباط ثوري منسجم مع نهج الانتفاضة وتخطيطها وأهدافها [خاصّة خلال الشهور الأولى]، ودليلا على الوعي الجماهيري بالتطور الجديد في وسائل النضال.[1] وقد أشار الناشط اللاعنفي نافذ عسيلة إلى إن النداءات السبعة عشر الأولى من نداءات ق.و.م تضمنت 163 أمرا بالعمل، ذات 27 أسلوبا، 95% منها دعت إلى نشاط لاعنفي.[2] إلا أن الانتفاضة عادت وانخرطت بالعديد من الأنشطة العنيفة وإن لم تكن في غالبها مسلحة،[3] فمن خلال تحليل البيانات الثلاثين الأولى (بالاستناد على معطيات باحثين إسرائيليين) الصادرة عن ق.و.م، تَبيَّن أنها وجَّهت "315" توجيها للشارع الفلسطيني منها "87" توجيها عنيفا بنسبة "28%"، و"228" توجيها لاعنفيا بنسبة "72%". بينما صدر في العام الأول للانتفاضة "454"

---

[1]. شفيق الحوت، وبيان نويهض الحوت. "ملحق الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية". الموسوعة الفلسطينية. القسم الثاني، المجلد السادس. (بيروت: 1990). ص 1004.

[2]. المصدر السابق. ص 1057.

[3]. فتحي إبراهيم. "المجتمع المقاوم وأساليب المواجهة في ظل الانتفاضة". الثورة الشعبية في فلسطين انعكاسات، مواقف، آفاق: وقائع الندوة التي أعدها مركز ناجي العلي الثقافي في بيروت في الفترة ما بين 15- 19 كانون أول 1989. تحرير مركز ناجي العلي. بيروت: مركز ناجي العلي الثقافي. ط 1. 1990 (ص 65- 73). ص 70.

توجيها عن ق.و.م وحركة حماس، تضمنتها بيانات الجهتين كل بشكل منفصل، منها "139" توجيها عنيفا بنسبة "31%" و"315" توجيها لاعنفيا بنسبة "69%". [1] ورغم عدم التسليم الكامل بالمعلومات التي استندنا عليها في هذا التحليل (لأسباب تعود إلى طبيعة تصنيف الباحثين الإسرائيليين للعديد من الأدوات النضالية اللاعنفية على أنها أدوات عنيفة)، إلا أنه وبمقارنة نتائج عسيلة بالنتائج الأخيرة، يمكن الملاحظة بشكل واضح جنوح الانتفاضة باتجاه العنف الذي في غالبه ليس مسلحاً، ورغم ذلك بقيت الانتفاضة لاعنفية من خلال سماتها العامة، ومن خلال استجابات الجمهور بشكل واسع لتوجيهاتها اللاعنفية، بينما اقتصرت الاستجابة لتوجيهاتها العنيفة على فئة قليلة. لقد مثَّلت الانتفاضة المبادرة الحقيقيّة إلى إظهار التفوق الواضح للنضال، الذي اتسم إلى حد كبير باللاعنف، على النضال التقليدي المسلح.[2]

لقد وضع النضال اللاعنفي الفلسطيني إبان الانتفاضة الجانب الإسرائيلي للمرة الأولى في مأزق العدو المحتل المهاجِمِ والقاتل، قاتلِ الشيوخِ والنساءِ والأطفالِ. وعليه لم ينظر الاحتلال يوما إلى الكثير من أشكال وأدوات هذا النضال على أنها لاعنفية، بل حرص على وسمها (بالعنف والشَّغَب). على أنّ تجارب الشعوب والأمم قد احتوت على غالبية هذه

---

[1]. مشعل وأهروني. مصدر سبق ذكره. ص 152 - 156.

[2]. باومغرتن. مصدر سبق ذكره. ص 287.

الأشكال والأدوات، التي اعترف الجميع بلاعنفيتها، والتي قدّمها جين شارب في قائمة تتكون من "198" أداة مقاومة لاعنفية، مقسّمة على ثلاث مجموعات رئيسية، تحت كل مجموعة، مجموعات فرعية، تندرج تحتها العديد من الأدوات، وهي كما يلي:

المجموعة الأولى: أساليب الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف: وهي مجموعة الأفعال الرمزية التي تستهدف إظهار المعارضة للخصم أو إقناعه، وتنقسم إلى عشرة فئات فرعية: تصريحات رسمية، مخاطبة الجماهير العريضة، احتجاجات جماعية، أعمال رمزية عامة، ممارسة الضغط على الأفراد، المسرح والموسيقى، المواكب، تكريم الموتى، التجمعات الشعبية، انسحاب وتنصل. ويندرج تحتها أربع وخمسون أداة.

المجموعة الثانية: أساليب رفض التعاون: وهي كافة الأفعال التي تقوم على قطع العلاقات مع الخصم، بل وتحدّي هذه العلاقات. ويشمل اللاتعاون: اللاتعاون الاجتماعي والسياسي والإقتصادي. وينقسم اللاتعاون الاجتماعي إلى ثلاث فئات فرعية: نبذ الأشخاص، اللاتعاون مع الأحداث الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات، الانسحاب من النظام الاجتماعي، ويندرج تحتها ست عشرة أداة. فيما ينقسم اللاتعاون الاقتصادي إلى شكلين أساسين: المقاطعة الاقتصادية، والإضراب، يندرج تحتهما تسع وأربعون أداة. وينقسم اللاتعاون

السياسي إلى ست فئات فرعية: نبذ السلطة، امتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة، بدائل الجمهور للطاعة، أعمال يقوم بها موظفو الحكومة، أعمال تقوم بها الحكومة المحلية، أعمال حكومية دولية. وتندرج تحتها ثمان وثلاثون أداة.

المجموعة الثالثة: أساليب التدخل اللاعنيف: والتي تعمل على التدخل المباشر بهدف إعاقة وتدمير علاقات وأوضاع قائمة مع الخصم، أو بهدف إقامة أنماط جديدة من السلوك. وتنقسم إلى خمس فئات فرعية: التدخل النفسي، التدخل الجسدي، التدخل الاجتماعي، التدخل الاقتصادي، التدخل السياسي. ويندرج تحتها إحدى وأربعون أداة.[1]

على صعيد الانتفاضة تمكن الفلسطينيون من استخدام العديد من أشكال النضال اللاعنفي التي تم استقاؤها من التجربة الفلسطينية والتجارب الإنسانية، وقد تمكن عبد الفتاح الجيوسي من رصد "61" أداة تراوحت بين الاحتجاج واللاتعاون والتدخل اللاعنيف، خلال دراسته للسنوات الأربع الأولى التي مرت بها الانتفاضة، وهي:

إضرام النار بممتلكات العدو، استخدام الزيوت على المنحدرات والمنعطفات على الطرق، وضع الحواجز من الأشجار والحجارة الكبيرة على الطرقات لإغلاقها، حرق الحافلات الإسرائيلية التي تحاول نقل العمال أيام الإضراب،

---

[1]. شارب. المقاومة اللاعنفية. مصدر سبق ذكره. ص 175 - 230.

إصدار بيانات باللغتين العبرية والانجليزية موجهة لجنود الاحتلال، كتابة الشعارات السياسية الموجهة للجنود، التكبير والتصفير وإطلاق أبواق السيارات بشكل جماعي، مخاطبة الجنود بالعبرية وتوجيه الشتائم لهم، وضع عبوات وهمية على الطرق التي تسلكها سيارات الجيش المختلفة، اشتراك الأطفال والفتيات بالفعاليات النضالية وتقدمهم نحو الجنود، استخدام علب حديدية فارغة ليلا قرب مراكز الجيش لتصدر لدى تحريكها أصواتا مزعجة، إلقاء القبض على بعض الجنود بعد محاصرتهم ومعاملتهم من قبل الجماهير بلطف وإطلاق سراحهم بعد دقائق، إشعار الجنود بإمكانية استخدام الأسلحة ضدهم وان كانت أسلحة وهمية مصنوعة من الخشب والبلاستيك، إغلاق مناطق بأكملها أمام قوات الاحتلال والإعلان عنها مناطق محررة، استخدام مكبرات الصوت من المساجد والكنائس لتوجيه الجماهير وتحريضها، توجيه نداءات للرأي العام الإسرائيلي والقوى الإسرائيلية الرافضة للاحتلال لشرح الانتفاضة وطبيعتها ودوافعها والمعاناة التي يواجهها الفلسطينيون وأساليب القمع الوحشية التي يستخدمها جيش الاحتلال، تنظيم لقاءات ومسيرات احتجاجية مشتركة بين مؤسسات فلسطينية وأخرى إسرائيلية رافضة للاحتلال، الاتصال مع بعض عائلات الجنود والضباط لإظهار مدى أساليب القمع التي يستخدمها أبناؤهم، مخاطبة الرأي العام العالمي، وضع الرسوم الساخرة

للضباط والجنود التي تسخر منهم في أماكن بارزة، إطلاق أسماء جديدة على المخيمات تمجِّد النضال الوطني وتذكِّر العدو بالمجازر التي قام بها، إطلاق أسماء الشهداء على الساحات والأحياء والشوارع، نشر أسماء العملاء والمتعاونين معهم، ممارسة الضغوط على عائلات العملاء لنبذهم، دفع العملاء للتوبة، طرد العملاء من أماكن سكناهم، مطاردة العميل المطرود وتعريته وطنيا في مكان سكنه الجديد، وفرض مقاطعة اقتصادية عليهم، ومهاجمة منازلهم وممتلكاتهم، النبذ الاجتماعي للمتعاونين مع العملاء، الإضراب العام والإضرابات الجزئية والمناطقيّة والمحلية، المظاهرات الجماهيرية، المسيرات، تنظيم الإعتصامات، والمؤتمرات الصحفية، الإضراب عن الطعام، قيام النساء بحماية الشبان وتخليصهم من أيدي الجنود، الصراخ بشكل جماعي عند عمليات المداهمة والاعتقال، تحدي نظام حظر التجول والخروج بشكل جماعي، رفع الأعلام الفلسطينية بشكل مكثف على البنايات، والأشجار، وأسلاك الكهرباء، وإطلاق الحمام مربوطٌ بأطرافه العلم، إطلاق البالونات التي تحمل العلم الفلسطيني، رفع أو رسم الأعلام على مؤسسات وسيارات الاحتلال، ارتداء ملابس بِلَوْن العلم الفلسطيني، إعادة رفع الأعلام التي ينزلها الجنود وكتابة الشعارات التي يتم مسحها، عقد لقاءات مع قوى ومجموعات إسرائيلية معادية لاستمرار الاحتلال، توثيق علاقات الأخوّة

والتضامن مع فلسطينيي 1948، قيام المواطنين بإخفاء المطاردين من قبل قوات الاحتلال وتزويدهم بوسائل المعيشة، فتح المنازل لاختفاء الشبان خلال مطاردة جنود الاحتلال لهم، استخدام أساليب مختلفة لإعاقة الجنود في عمليات المطاردة، تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تكوين اللجان الشعبية، الدعوة المستمرة لتأمين وسائل الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي والأسري بين مختلف العائلات، الاهتمام بالزراعة المنزلية وتطوير الإنتاج، قيام المواطنين بشق طرق مواصلات جديدة بديلة لتلك التي تغلقها قوات الاحتلال، التعليم الشعبي والتعليم المنزلي كرد على سياسة إغلاق المدارس، قيام الأطباء بالعمل على نطاق أوسع في العمل التطوعي، فتح عيادات سرية لمعالجة وإسعاف المصابين والجرحى المطلوبين للاحتلال.[1] إن السمة اللاعنفية التي امتازت بها الانتفاضة 1987، شكلت مساحة نضالية واسعة للغالبية الساحقة من الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، إذ دفعت بالسلبيين، القابعين على هامش النضال، إلى لعب دور ساهم في استمراريتها الطويلة. لقد قدمت الانتفاضة، وهي ملتزمة باللاعنف، مكتسبات ضخمة للقضية الوطنية، سنأتي على ذكرها لاحقا.

---

[1]. عبد الفتاح الجيوسي. الانتفاضة أربع سنوات من المواجهة: قراءة في الحقائق والأرقام. (عمان: د.ن، 1992). ص 127 – 133.

ثالثا: اللجان الشعبية: انبثقت اللجان الشعبية للاستجابة لضرورات اقتضتها مرحلة الانتفاضة، للقيام بوظائف تقوم بها الإدارة المدنية الإسرائيلية وأجهزتها، كبديل عملي لانهيار بعض هذه الأجهزة، كالشرطة، أو تعطيل إسرائيل لبعضها الآخر، كالمدارس والصحة، أو في إطار محاولات التنمية الوطنية، كالزراعة والصناعة.[1]

السياسة الإسرائيلية تجاه الإنتفاضة

لقد نظرت إسرائيل منذ الأيام الأولى للانتفاضة على أنها خطر يتهدّد مستقبل وجودها في الأراضي المحتلة، وأمكن رصد ذلك من خلال تصريحات ومواقف المسئولين في الحكومة الإسرائيلية، حيث صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير بأن "الانتفاضة حرب جديدة ضد إسرائيل"،[2] وعزّز ذلك وزير الجيش اسحق رابين بقوله:

" هدف الانتفاضة، هو نفس الهدف الذي تسعى إليه الجيوش العربية، وهو القضاء على دولة إسرائيل".[3]

ثمّ ينتقل رابين إلى المرحلة التطبيقيّة بقوله:

---

1. للإطلاع بالتفصيل على بنية ودور اللجان الشعبية مراجعة ص 80.
2. جريدة الشعب (القدس). 24/1/89.
3. أبو صالح. مصدر سبق ذكره. ص 18.

"على المشاغبين أن يخرجوا من المواجهات مع الجيش، وهم يعانون من الإصابات".[4]

ويؤكّد على طبيعة التعليمات التي أصدرها لجنوده:

"يجب الإجهاز عليهم حتى النهاية، إن التعليمات القاطعة حاليا تقضي بالقضاء على التظاهرات بالقوة الشديدة والهراوات"،

ويضيف داعمًا الضباط والجنود في إجراءاتهم القمعية

"أعلنتُ عن تبني سياسة الهراوات، حتى يعلم الجنود بأني من ورائهم".[2]

ويحدد الهدف الذي يسعى إليه الجيش بقوله:

"إن الهدف في كل صدام هو أن يخرج الجيش منتصرا، وتفريق المظاهرة حتى لو وقعت إصابات، إن هدفنا هو إيقاع عدد كبير من الإصابات لكي يعلم الذين يدعون إلى تنفيذ أعمال عنيفة أنهم سيعانون أكثر فأكثر".[3]

ويلاحظ أنه يصف المظاهرات اللاعنفية، بالعنف، لمنح الشرعية لسياسة القمع العنيفة التي يمارسها الجيش، وبذلك يمكن فَهم خلفيات تصريح ضابط إسرائيلي حينما قال:

"إنني أعرف الأوامر التي أصدرتها لجنودي، فقد أمرتهم بأن يكسروا عظام المتظاهرين ويسيلوا دمهم"،[4]

---

4. المصدر السابق. ص 93.
2. المصدر السابق. ص 92.
3. المصدر السابق. ص 17.
4. المصدر السابق. ص 80.

بل وتتجاوز هذه السياسة في قمع الأنشطة اللاعنفية كل تصوّر، حيث جاء في تصريح لقائد المنطقة الجنوبية في قطاع غزّة اسحق مردخاي:

"لن نتردد بالعمل ضد مساجد غزة"،[1]

وتكتملُ حلقة القمع من خلال ما تتخذه المؤسسة القضائية الإسرائيلية من مواقف مساندة لسياسة الجيش والحكومة، حيث يقول دان مريدور وزير المحاكم الإسرائيلي:

"لا يوجد هناك أي خلاف بين الأجهزة "القضائيّة" والأمنيّة حول ما يدور في الأراضي المحتلّة". ويضيف "إن العقاب الجماعي غير مرغوب فيه وإذا أمكن تجاوزه يكون أفضل ولكن إذا عشنا في فترة غير طبيعيّة فإن علينا أن نتخذ خطوات غير اعتياديّة".

ويؤكد على أهميّة وشرعية هذه العقوبات الجماعية:

"أؤيد سياسة العقوبات التي تمارسها الأجهزة الأمنية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها الإبعاد، هدم البيوت وسدّها". ويضيف "كل ما يمارس في الحرب ضدّ الإنتفاضة قانوني وأخلاقي، ولو كان جماعيّا".[2]

وعليه، ورغم كون الانتفاضة لاعنفية في مجمل نشاطاتها، إلا أن الاحتلال اتخذ ضدها أقصى درجات القمع والعنف الأمني والسياسي والاقتصادي

---

1. جريدة النهار (القس). 23/3/1989.
2. أبو صالح. مصدر سبق ذكره. ص 84.

والاجتماعي، بهدف إجهاضها والإجهاز عليها، ومن ذلك أن زجّت بأعداد كبيرة من قوات الجيش وحرس الحدود وجنود الاحتياط في الأراضي المحتلة، مستخدمة العديد من أشكال القمع من الرصاص الحي والبلاستيكي والزجاجي والألمنيوم، والرصاص المتفجر، إلى القنابل الغازية، راجمات الحجارة، مضخات المياه الساخنة والملونة، الهراوات الخشبية والبلاستيكية والكهربائية، الاعتقالات الواسعة ومنها الاعتقال الإداري، اقتحام المنازل وتحطيم الأثاث ونهب الحلي والنقود، قطع المياه والكهرباء، فصل المدرسين والموظفين، إغلاق المحال التجارية والمنازل، تقييد حركة السفر، فرض حظر التجول، إعلان المناطق العسكرية المغلقة، إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الأهلية والإعلامية، فرض الحصار الاقتصادي على المدن والقرى والمخيمات، إغلاق العديد من المصانع وفرض الكثير من القيود على حركة السلع، الحيلولة دون جمع المحاصيل الزراعية، تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار، حرق المزروعات، مصادرة الثروة الحيوانية، حظر الصيد البحري، تقليص المبالغ المالية المسموح دخولها إلى الأراضي المحتلة، إرغام أصحاب المحلات أيام الإضراب على فتح محلاتهم، وإغلاقها في الساعات المحددة لمزاولة الأعمال التجارية، ومارست أشكال متعددة من الضغوطات على التجار لإلزامهم بدفع الضرائب، منها ربط المعاملات بإبراء

الذمة المالية، مداهمة المحلات والبيوت ومصادرة الممتلكات، العبث بالقيمة الشرائية للدينار الأردني (العملة الرئيسية المتداولة في الأراضي المحتلة)، محاكمة أولياء أمور الأطفال القصَّر المشاركين في الانتفاضة، إثارة الفتن بين الفصائل الفلسطينية، وإشاعة البلبلة في الشارع الفلسطيني من خلال العملاء.[1]

وأخيراً يمكن القول أنه في الفترة الواقعة ما بين 12 سبتمبر/ أيلول 1987 ولغاية 13 سبتمبر/ أيلول 1993 بلغ عدد الشهداء "1,391" شهيداً، وعدد البيوت المهدمة والمغلقة من قِبَل قوات الاحتلال "2,697" بيتاً،[2] و "70,000" جريح، و"100,000" معتقل.[3] إن هذه الإحصائيات تؤكد بشكل واضح ضراوة وشراسة الإجراءات القمعية العنيفة التي لجأت إليها سلطات الاحتلال وباءت بالفشل، لإخماد جذوة الانتفاضة.

آثار الانتفاضة وانعكاساتها

تمكنت الانتفاضة من خلال شموليتها لغالبية قطاعات الشعب الفلسطيني، وتمسكها بالوسائل اللاعنفية في غالبية أنشطتها، من إلحاق ضرر

---

1. محيي الدين. مصدر سبق ذكره. ص 91 – 94. وشاليف. مصدر سبق ذكره. ص 85 - 106.
2. بتسيلم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. عدد القتلى في الانتفاضة الأولى. http://www.btselem.org/arabic/Statistics/First_Intifada_Tables.asp
3. مركز الإعلام والمعلومات. الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 تجسيد للمشاركة الشعبية وخطوة نحو الدولة. http://www.mic-pal.info/reportdetails.asp?id=531

بالغ بإسرائيل على أكثر من مستوى، تمثل أهمها في: إلحاق ضرر بالغ بصورة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي من خلال تحطيمها لصورة إسرائيل كدولة تنادي بالديمقراطية، وإظهارها لها على أنها دولة قمعية من خلال قمع المحتجين سلميا، كما عملت على تحطيم نفسية الجندي الإسرائيلي الذي يطارد الأطفال والصبية في أزقة المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية.[1] جاء ذلك في إطار نجاح الانتفاضة في تحييد جزء من الآلة العسكرية الضخمة لدولة الاحتلال، وأجبرتها على التعامل مع ثورة مدنية شعبية غير مسلحة، بأشكال حددها هذه المرة المضطَّهَدون أنفسهم.[2] فقد أدَّت الانتفاضة إلى انعكاس صورة سلبية عن إسرائيل في العالم إزاء ما يجري من حقائق على الأرض، إنَّ الصورة المؤثرة التي بثتها شاشات التلفزة العالمية التي تتحدث عن القمع الذي يمارسه الجيش ضدَّ الشبان والأطفال والنساء وهم يواجهونه قد عززت صورة إسرائيل السلبية، وأقنعت العالم بأن الجيش الإسرائيلي لا يحارب إلا سكانا مدنيين يناضلون من أجل حريتهم وحقوقهم السياسية.[3] إن عدم لجوء الانتفاضة إلى السلاح، لقتل الإسرائيليين، وحتى العسكريين منهم، كهدف رئيسي، وضع الجانب الإسرائيلي للمرة الأولى في مأزق العدو المحتل المهاجم والقاتل، قاتل الشيوخ والنساء والأطفال، ولم يعد بإمكانه الاستمرار

1. زهر الدين. مصدر سبق ذكره. ص 103 - 105.
2. العبد. مصدر سبق ذكره. ص 106.
3. شاليف. مصدر سبق ذكره. ص 32 - 33.

في ادعاء دوره التاريخي، دور المضطَهَد المدافع عن ذاته، أي دور الضحية،[1] ما دفع بمسئولين جماهيريين، وسياسيين ووسائل إعلام في دول صديقة لإسرائيل إلى انتقادها انتقاداً شديداً، بينما قامت الحكومات والمنظمات الدولية بالتنديد بالطرق التي تقوم بها إسرائيل بقمع الانتفاضة. إن الصدامات اليومية بين السكان وجيش الاحتلال والتي روفقت بتغطية إعلامية واسعة أرجعت القضية الفلسطينية و م.ت.ف إلى الإدراك والذاكرة الدولية.[2] ما دفع إسرائيل أخيرا بالاعتراف بـ م.ت.ف كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. لقد ساهمت بخلق حراك سياسي وإنساني داخل الرأي العام الإسرائيلي دفع بالحديث حول الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، كخطوة لإعادة الهدوء والأمن في إسرائيل، والاعتبار لصورة إسرائيل على الساحة الدولية إلى الصدارة. ومن النماذج: دعوة ستمائة محاضر في الجامعات والمعاهد العليا الإسرائيلية، وهم يشكلون ثلث الكادر العامل في هذا المجال، في عريضة موقعة نشرتها الصحافة الإسرائيلية في مطلع شهر شباط 1988، إلى إعادة تقييم السياسة الإسرائيلية" وتجاوز

---

[1]. شفيق الحوت. مصدر سبق ذكره. ص 1006.

[2]. مشعل. مصدر سبق ذكره. ص 160.

"الجمود السياسي القائم منذ 20 سنة" على أساس أن "استخدام القوة لإعادة النظام يعتبر تهربا من أساس المشكلة" و "رفض الحكومة الإسرائيلية مواجهة الأسباب الرئيسية يعتبر عملا لا أخلاقيا ولا منفعة منه".

ودعا الموقّعون إلى الدخول في مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين والدول العربية واعتبروا أن لا حل للوضع الذي وصلت إليه إسرائيل طالما استمرت السيطرة الإسرائيلية المفروضة على السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.[1] كما نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت في 10 ديسمبر/ كانون ثان 1988 بيانا أصدره نحو 20 أديبًا ومفكرًا إسرائيليًا بعد أن قاموا بجولة في قطاع غزة وجاء في البيان:

"تجري في قطاع غزة ثورة شعبية يقودها شبان وتحظى بتأييد السكان أجمعين. لا نستطيع إلى ما لا نهاية اضطهاد شعب يناضل من أجل حريته... إن جميع الذين تحاورنا معهم ينشدون إقامة دولة فلسطينية... ونعتقد أنه حان الأوان لدراسة هذا الإمكان بصورة جادة".[2]

كما جاء في بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي في 14 ديسمبر/ كانون أول 1987:

"إن الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة يمزق أشلاء الاحتلال الأبدي المستند على حراب العسكر، إن أعمال القمع الوحشية التي ترتكبها قوات الجيش وحرس

1. داود تلحمي. مصدر سبق ذكره. ص 44.
2. المصدر السابق. ص 46.

الحدود، وقتل المتظاهرين وبينهم الأولاد والطلبة الجامعيون والنساء والرجال، إنما يعكس الوجه الديناصور للاحتلال.. المخرج من مويقات الاحتلال ومن خطر حرب إضافية هو: سحب الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة، وتحقيق سلام عادل وثابت".[1]

لقد مثلت الانتفاضة عملية نضالية واسعة، وشاملة لغالبية فئات المجتمع الفلسطيني، تمكنت من إظهار تفوقها الواضح بنضال اتسم إلى حد كبير باللاعنف، متخليا بإرادته عن استخدام السلاح، على النضال التقليدي المسلح. وجعلت الاحتلال أكثر كلفة من الناحية الاقتصادية والسياسية، من خلال الاشتباكات اليومية مع المتظاهرين، والصور اليومية التي تبثها شبكات التلفزة العالمية للقمع الإسرائيلي.

الفصل الخامس: المؤسسات الأهلية الفلسطينية والمقاومة اللاعنفية

[1]. مشعل. مصدر سبق ذكره. ص 160.

لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية منذ بداية تأسيسها، أدوارا مختلفة ومتباينة انسجمت مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وتزايد هذا الدور في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية 1967، لتشكل في الكثير من المراحل قاعدة لانطلاق المقاومة الجماهيرية، وركيزة لنضال فصائل المقاومة الفلسطينية. إن تجربة عمل هذه المؤسسات هي تجربة فريدة، تتمتع بخصوصية كبيرة تنطلق من خصوصية الواقع الفلسطيني، الذي خضع للسيطرة من قبل أطراف متعددة. وقد تجلّت هذه الخصوصية في طبيعة برامج هذه المؤسسات، والتي صيغت بطريقة ساهمت في القدرة على التكيف والتأثير في المراحل المختلفة لتطور القضية الفلسطينية. ولعل الأهمية الكبرى لهذه المنظمات تتمثل في محاولاتها تشكيل سلطة بديلة لسلطة الاحتلال في العديد من المجالات، ونواة سلطة وطنية فلسطينية مستقبلية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية

تعود نشأة المؤسسات الأهلية (غير الحكومية) في فلسطين إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تزامنت هذه النشأة مع تزايد الإمتيازات الأجنبية في فلسطين، حيث أنشأ المسيحيون الفلسطينيون وعدد من المثقفين جمعيات ثقافية مثل جمعية "الغيرة المسيحية" للشبان الروم الأرثوذكس في القدس عام 1877، وفي عكا تشكلت جمعية "شعبة المعارف"، والجمعية "الأدبية الخيرية"، وجمعية "مار منصور"، كجمعيات خيرية وثقافية قبل مطلع القرن العشرين ، كذلك نشطت الجمعية "الأرثوذكسية الفلسطينية" منذ عام 1886 في إنشاء المدارس وإصدار الكتب. يذكر خليل نخلة في كتابه "مؤسساتنا الأهلية في فلسطين" أنّ عدداً من الجمعيات والنوادي الأدبية التي تأسست في فلسطين في القرن التاسع عشر، كانت تقوم بدور ثقافي واجتماعي، وأن الطابع المميز لمعظم جمعيات تلك الفترة أنها تشكلت في إطار طائفي. ويورد مثالا على ذلك جمعية "القدس الأدبية" التي تأسست عام 1849 واقتصرت عضويتها على المسيحيين البروتستانت.[1] مع مطلع القرن العشرين، تراوح التشكيل

---

[1]. عمر رحال. آليات دمقرطة المنظمات الأهلية الفلسطينية: الواقع والمعيقات. (رام الله: مركز تنمية المجتمع. 2001). ص 13-14.

الفلسطيني للجمعيات بين الإنتماء لجمعيات سياسية عربية، في وقت لم تكن فيه ظاهرة الأحزاب السياسية معروفة بعد، في الوطن العربي، وبين تشكيل المزيد من الجمعيات ذات الدّور المجتمعي أو السياسي داخل فلسطين أو خارجها. ومن الجمعيات العربية التي شارك فيها الفلسطينيون في هذه الفترة، "المنتدى العربي" في اسطنبول "1909"، والجمعية "القحطانية" في نفس العام، والجمعية "العربية الفتاة" "1911"، كما شكّل الطلاب الفلسطينيون جمعيات سياسية خارج فلسطين لمكافحة المد الصهيوني، أهمّها، "جمعية فلسطين" التي أسسها أحمد سامح الخالدي، وجمعية "مكافحة الصهيونية"، وجمعية "الشبيبة النابلسية" التي تأسست عشية الحرب العالمية الأولى. وفي داخل فلسطين تم تأسيس العديد من الجمعيات ومنها: جمعية "الشبيبة اليافيّة" في يافا، وجمعية "الإخاء العربي - العثماني" في القدس عام 1908، وجمعية "ترقي الآداب" في يافا في نفس العام، والعديد من الجمعيات النسائية ومنها، جمعية "إغاثة المسكين" في عكا 1903 - 1906، وجمعية "اليتيمات الأرثوذكسيات" في يافا 1910 - 1947، كذلك نشأت جمعيات أخرى خلال هذه الفترة في حيفا وعكا كالجمعية "المسيحية"، وجمعية "نهضة فتاة الروم الكاثوليكية"، وجمعية "السيدات

المسيحية"، وجمعية "تهذيب الفتاة الإسلامية".[1] وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى وردا على وعد بلفور تم تأسيس العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية كان أهمها الجمعيات الإسلامية المسيحية التي ظهرت أولاها عام 1919، وانتشرت بعد ذلك في جميع المدن الفلسطينية، وضمت المسلمين والمسيحيين، وعملت على تنظيم المقاومة ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، وجسدت الوحدة الوطنية الفلسطينية.[2] كما ظهرت "جمعية الشبان المسلمين" في حيفا في العام 1928. واحتل "المجلس الإسلامي" الأعلى مكانة قيادية في تعبئة الجماهير الفلسطينية والدفاع عن عروبة البلاد وكسب مساندة الجماهير العربية والإسلامية في الخارج.[3] وفي سنة 1925 تم تأسيس جمعية "العمال العرب" الفلسطينية، التي أصبح لها ولفروعها التي انتشرت في جميع مدن فلسطين بعد ذلك قوة شعبية ملموسة، واضطلعت بدور هام في الحركة الوطنية إلى جانب الجمعيات الإسلامية المسيحية.[4] والملاحظ أن هذه الحقبة من العمل الأهلي الفلسطيني الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع

---

[1]. وليد سالم. المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية. (رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، 1999). ص 44 – 46.

[2]. أبو غربية. مصدر سبق ذكره. ص 12.

[3]. القشطيني. "المقاومة". مصدر سبق ذكره. ص 302.

[4]. أبو غربية. مصدر سبق ذكره. ص 32.

عشر وحتى عام 1948، تميّزت بتشكيلتها الطائفية والعائلية، وعدم قدرتها على الاستمرار لوقت طويل.[1] وعدم انبثاق الكثير منها بدافع من المصلحة الوطنية، وإنما استجابة لمصالح طائفية أو عائلية أو حتى خارجيَّة.

ومن مظاهر العمل الإجتماعي التّطوعي في الضّفة الغربيّة، بعد حرب 1967، ظهور "لجان العمل التطوعي" التي خرجت إلى ميدان العمل العام في مجالات مختلفة، كالزراعة والبناء ونظافة البيئة والعمل على زيادة الإنتاج وسياسة الاعتماد على الذات. كما شهدت المناطق المحتلة نهوضا واسعا لمختلف المنظمات الأهلية في أواسط السبعينيات، ومنها تلك المنظمات التي أنشئت وسجلت في القدس، وعملت على المستوى الوطني العام، وتمكنت بوجودها وبنشاطها من المشاركة في الحفاظ على هويّة المدينة وعلى سكّانها".[2] كما تشكّلت المنظمات التنموية في بداية الثمانينات، وأدت الانتفاضة آنذاك إلى انتشار واسع لمختلف المنظمات والمؤسسات، كما أدّى الإهتمام العالمي بما يجري على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوفّر مصادر تمويل خارجية لم يسبق لها مثيل، إلى توسّع نشاط المنظمات التّنموية التي تركّز على الإعتماد على الذّات.[3] إن مرحلة الانتفاضة الأولى 1987، وإن

---

[1]. رحال. مصدر سبق ذكره. ص 19 - 20.

[2]. لاتندرنس. مصدر سبق ذكره. ص 360.

[3]. الأمم المتحدة. تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة

شهدت تَغيّرا في برامج المنظمات الأهلية الفلسطينية أو حتى نشوء منظمات جديدة، فإن ما يميز عمل هذه المنظمات في تلك الفترة هي الحزبية والفصائليّة. إضافة إلى تَشكُّل منظمات أهلية فلسطينية تعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان والبحث والدراسة والتحليل. على أن هذه المنظمات تميَّزت عن مثيلاتها في معظم أنحاء العالم في أنها لم تعمل في ظل سلطة وطنية، وإنما في ظل احتلال، الأمر الذي أدى إلى تكريس الكثير من الجهد والوقت في صراع من أجل الوجود، والعمل على تثبيت الإنسان الفلسطيني تمهيدا لِدحْر الإحتلال وتحرير الأرض.[1]

الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا. 1999). ص 52.

[1]. رحال. مصدر سبق ذكره. ص 19 - 21.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في المقاومة

أولا: على الصعيد السياسي

منذ حرب عام 1967 دخل العمل الأهلي الفلسطيني منعطفاً جديداً أسوة بباقي جوانب الحياة الفلسطينية، إذ تحول مضمون عمل المنظمات الأهلية من الطابع الخيري الإغاثي إلى طابع النشاط المجتمعي المقاوم بأساليب أخذت تبتدعها تلك المنظمات.[1] كما أن المؤسسات الأهلية التي تأسست بعد ذلك ونمت في الأراضي المحتلة كانت في الأساس وليدة الحاجة. إذ كانت في جوهرها أداةً للدفاع عن النفس من جانب الفلسطينيين، وتعبيرا عن عزمهم على عدم الإستسلام للاحتلال.[2] فقد عملت هذه المنظمات على ممارسة ضغط يومي ضد إجراءات الاحتلال، جاء ذلك كرد فعل على السياسات الإسرائيلية، ففي الحالات الخاصة بانتهاكات حقوق الأسرى، واقتلاع الأشجار من الأراضي أو مصادرتها، فإنّ هناك منظمات بذلت جهودا منظمة ومستمرة لمواجهة هذه السياسات وتقديم الدعم والتوجيه الملائمين لعموم السكان. وأحد أهم هذه المنظمات، جمعية "القانون في خدمة الإنسان" في رام الله التي عملت على توفير المحامين للدفاع عن

---

1. تيسير محيسن. "التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني". رؤية، العدد 13 (2001: 47-71). http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/13/page3.html

2. العبد. مصدر سبق ذكره. ص 111.

الفلسطينيين، وتوعية السكان بحقوقهم القانونية عن طريق الصحف، وإصدار الكتيبات، والقيام بحملات لفضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان دوليا، وترجمة وتلخيص آخر القوانين العسكرية.[1] كما استخدمت بعض المؤسسات ومنها نقابة المحامين سياسة اللاتعاون مع مؤسسات الاحتلال فقاطعت المحاكم الإسرائيلية، ورفض المحامون الترافع أمامها.[2] كما عملت المؤسسات الجماهيرية المختلفة من مؤسسات ثقافية، كالجمعيات والمعاهد والمدارس المهنية، والنقابات المهنية كنقابتي المهندسين والمعلمين، واللجان الاجتماعية، كلجان والمرأة ولجان العمل التطوعي، على إبراز وجهات نظر التنظيمات الفلسطينية، وأصبحت في غالبيتها منذ عام 1976 خاضعة لسيطرة أشخاص يتبعون لفصائل المقاومة الفلسطينية. وقد بدأت هذه المؤسسات بتعبئة أعضائها بالأهداف الوطنية، وأصبحت تشكل بيئة لثقافة المقاومة، وتحولت إلى مراكز للعصيان المدني ضد الاحتلال الذي كان يتخذ إجراءات عقابية ضدها، مستخدمة الكثير من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية كمنابر للحركة الوطنية في الأراضي المحتلة، وعززت مفهوم الهوية الوطنية، وشجبت الاحتلال وفضحت وسائل قمعه وسياساته وأهدافه ودعت الجمهور إلى تصعيد النضال ضده.[3] ولقد تصدرت الجبهة الوطنية الفلسطينية 1974،

[1]. الدّجاني. مصدر سبق ذكره. ص 93 - 94.

[2]. أرونسون. مصدر سبق ذكره. ص 67.

[3]. ماعوز مصدر سبق ذكره. ص 31 - 32.

ولجنة التوجيه الوطني 1978، والمجالس البلدية الوطنية قيادة هذا النشاط. كما قامت الجامعات الفلسطينية مطلع الثمانينات داخل الأراضي المحتلة بدور هام في مجال تنمية الوعي السياسي والتعبئة الشعبية، حيث أصبحت مراكز نشيطة للعمل السياسي والتنظيم الجماهيري اللذين انتشرا بصورة خاصة في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين من خلال الخريجين الذين عادوا إلى قراهم ومخيماتهم.

إن أهمية ما تقدمه المؤسسات الأهلية الفلسطينية في المجال السياسي يكمن في كشفها وفضحها لأساليب قمع الإحتلال، واعتداءاته ضد الفلسطينيين. كما أعطت جهودها فسحة أكبر من الوقت للفلسطينيين في الحفاظ على الأرض والأماكن المقدسة. كما ساهمت في تعبئة وإعداد الجماهير الفلسطينية للمشاركة في النضال، وحشد الرأي العام الدولي لصالح الموقف الفلسطيني، والأهم أنها شكلت بالنسبة للفلسطينيين عناوين سياسية وخدماتية بديلة عن مؤسسات الاحتلال، وهو ما دعم هدفها غير المعلن في فرض نفسها، من خلال سيطرة الفصائل الفلسطينية عليها، كسلطة بديلة عن سلطة الاحتلال.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي - الإجتماعي

أنشأ الفلسطينيون العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية الإغاثيّة بناء على اعتبارات عائلية وعشائرية وسياسية، بهدف تقديم خدمات للفئات الفقيرة من المجتمع الفلسطيني. وقد لعبت هذه المؤسسات دورا هاما أثناء الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمد إلى إهمال الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وإهمال البنية التحتية الفلسطينية والخدمات الأساسية والمجتمعية. كما أدّى غياب سلطة وطنية أو هيئة حكومية فلسطينية رسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجود منظمات ومؤسسات مدنية غير حكومية تغطي النقص وتزود الأهالي بالخدمات الضرورية المختلفة.[1] ساهم هذا الدور بشكل واسع في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي 1967. ويبدو واضحا من خلال عمل المنظمات الأهلية تركيزها على خلق فرص عمل، كأولوية أساسية لأية برامج محلية أو عربية أو دولية. إذ تعطي هذا النمط من المشاريع اهتماما بالغا، كونه يؤمن استمرارية الدخل، ويساهم في التنمية الاقتصادية متوسطة وطويلة المدى.[2] ويساهم بشكل مباشر في تقليص حجم الهجرة الفلسطينية إلى الخارج. وقد أكد نافذ عسيلة مدير عام جمعية المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام أن قضية خلق فرص عمل للمجتمع المحلي تشكل أولوية كبيرة في طبيعة المشاريع

---

[1]. جامعة بير زيت. تقارير التنمية البشرية 1999، 2001، 2002. (رام الله: برنامج دراسات التنمية).

[2]. عبد الهادي. مصدر سبق ذكره. ص 30 - 32.

التي تقدمها الجمعية أسوة بغالبية المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وأكد على أن خدمات المؤسسة في هذا المجال لا تقف عند هذا الحد، بل إنها تتعداه إلى إنفاق كافة التمويل الذي تحصل عليه داخل الأراضي الفلسطينية، مما يساهم في التشغيل غير المباشر للعمالة الفلسطينية. ما يساهم بشكل واسع إلى خلق فرص العمل التي تمنع تسرب الكفاءات الفلسطينية إلى خارج الحدود، وتقلص من حجم العمالة داخل الخط الأخضر، ما يحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي.[1] ويدرج عسيلة ذلك في إطار تعزيز صمود الشعب الفلسطيني كخطوة نضالية لاعنفية تمارسها المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

وفرت هذه المنظمات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة شبكة أمان اجتماعية خلال الانتفاضة 1987 مكنتهم من تقليص الاعتماد على الواردات الإسرائيلية، ومقاومة التقييد الصارم على نقل الأموال، ومواجهة العقوبات الجماعية، وذلك في مجالات حيوية كالتربية والتعليم، والصحة والزراعة والاقتصاد المنزلي الغذائي. وعلى الصعيد الصحي، ذهبت بعض المؤسسات إلى تأليف لجان للخدمات الطبية التطوعيّة على يد أطباء شباب وإختصاصيين في مجال الصحة، بهدف تقديم الخدمات الطبية المجانية إلى سكان المناطق المحرومة في القرى ومخيمات اللاجئين، كاستجابة للحاجات

---

[1]. عسيلة. مقابلة. مصدر سبق ذكره.

المحلية لتكوين بداياتِ نظام صحي بديل عن البرامج التي تشرف عليها سلطات الإحتلال. لقد تمكن هذا النظام من مواجهة الكثير من التحديات، على رأسها معالجة الغالبية العظمى من الإصابات الجسدية التي لحقت بالأطفال والشبان إبان الانتفاضة 1987، إضافة إلى تزايد إنتاج الأدوية والعقاقير تلبية للحاجة التي عززتها مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.[1] كما تم تأليف لجان للخدمات التطوعية في مجال الزراعة، وإنشاء مؤسسات أهلية للإقراض الزراعي والصناعي، مما دفع بآلاف العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل للعودة إلى العمل في أراضيهم الزراعية ومشاريعهم الصناعية. كما لعبت تعاونيات الإسكان دوراً في توفير المساكن الملائمة، ودعمت هذه التعاونيات أنشطة البناء وساهمت في توفير فرص عمل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة الأمر الذي ساهم في سحب جزء من العمالة الفلسطينية من إسرائيل في محاولة للحد من التبعية الاقتصادية للاحتلال.[2]

إن أهمية ما تقدمه المؤسسات الأهلية الفلسطينية في المجال الإقتصادي - الإجتماعي ساهمت في تطوير مهارات وقدرات الفلسطينيين، وعملت على تدعيم تماسكهم الاجتماعي، والحدِّ من الهجرة، الدائمة أو المؤقتة، وساهمت في المحاولات الرامية إلى الحد من درجة التبعية للاقتصاد

---

1. العبد. مصدر سبق ذكره. ص 108 - 112.
2. الدّجاني. مصدر سبق ذكره. ص 96.

الإسرائيلي في مجالي العمالة والاستهلاك، والحدّ من البطالة من خلال توفيرها لآلاف فرص العمل، والتخفيف من وطأة الحاجة والفقر.

الفصل السادس: النتائج والمناقشة

قام البحث على فرضية أساسية تعتبر أن المقاومة اللاعنفية في فلسطين أحد أهم أشكال المقاومة التي عرفها الفلسطينيون منذ بداية الغزوة الصهيونية للبلاد، وهي تمتلك من البدائل على القدرة في الأداء وتجدُّدِ آلياتِ العملِ بطريقةٍ تُشرك قطاعات أوسع من الجماهير الفلسطينية في النضال، وتفضح الممارسات العنصرية والقمعية للاحتلال، وتُجَنِّب الدخول في مواجهة غير متكافئة مع كامل آلة البطش العسكرية الصهيونية.

وحتى يمكن اختبار تلك الفرضية بطريقة علمية، كان من الضروري البدء في تحليل جذور المقاومة في التاريخ الفلسطيني الحديث، ولقد اتضح من هذا التحليل أن المقاومة اللاعنفيّة ليست خيارا نضاليا جديدا أو طارئا على الشعب الفلسطيني، فظاهرة المقاومة اللاعنفية لها أشكالها وتعبيراتها التي تباينت تبعا للظروف السياسية والتاريخية التي مر بها العمل الجماهيري الفلسطيني، الذي تميز بكونه لاعنفيّا بشكل أساسي، قائما على جهود الجمهور الواسع. إن المقاومة اللاعنفية تبلورت في وقت مبكر من النضال الفلسطيني، حيث شهدت بروزا واضحا في العقود الأولى من النضال (1920 - 1935) إلا أن وتيرتها تراجعت لصالح الكفاح المسلح في سنوات (1936 – مطلع 1939)، الذي خبا بعد ذلك، ثم عاد ليطغى إعلاميا وفكريا في أعقاب نكبة 1948 مع انطلاقة الفصائل الفلسطينية المقاتلة، التي رفعته شعارا وطريقا وحيدا للتحرير. إن اعتماد العنف كأداة إنما ظهر (بعد كثير من التردد) في مرحلة متأخرة نسبيا من مراحل النضال الفلسطيني، بعد استنفاذ وسائل الاحتجاج والمقاومة اللاعنفية.

إن البحث يؤكد على أن المقاومة اللاعنفية ترمي إلى استخدام وسائل غير عنيفة، منظمة، بشكل جماعي، من خلال إتاحة الفرصة للمبادرة الشعبية الواسعة ومشاركة الجماهير في مواجهة الاحتلال، فهي تتميز بالقدرة

التجنيديّة العاليّة، حيث إن نسبة عالية من الجمهور من مختلف الأعمار والاتجاهات تنخرط في أنشطة المقاومة. ومن ذلك المشاركة الجماهيرية الواسعة في فعاليات الانتفاضة 1987 – 1993، التي اتسمت باللاعنف، الأمر الذي منحها القدرة على الاستمرار لفترات طويلة، وتم ذلك من خلال تقاسم الأدوار بين الفئات الجماهيرية المختلفة، كل حسب قدراته واختصاصه، فالإضراب الجماهيري العام، والإضرابات الجزئية، وأنشطة المقاومة المختلفة، اتسمت بمشاركة غالبية قطاعات الشعب الفلسطيني، من عمال، وفلاحين، وطلاب، وأطفال، ومثقفين، وتجار، رجالا ونساء، مسلمين ومسيحيين، حتى أصبح عدم المشاركة عارٌ يأباه الكبار والصغار، بينما عمت أنشطة المقاومة مختلف مدن ومخيمات وقرى وأزقة الأراضي المحتلة. على أن الفلسطينيين لم يمتلكوا في أي وقت من تاريخهم استراتيجية عامة للمقاومة اللاعنفية، وبقي هذا الشكل من أشكال المقاومة ارتجاليا وعفويا.

كما يستنتج الباحث أن المقاومة اللاعنفية تمكنت من تحقيق العديد من الأهداف الوطنية، كتعزيز الهوية الفلسطينية، ودعم الصمود على الأرض، وتوسيع دائرة مقاومة الاحتلال، والحفاظ على الأرض لمدّة زمنية أكثر اتساعًا، من خلال إعادة تأهيل الأراضي البور وزراعتها، واعتصام النساء والأطفال والشيوخ والرجال في الأراضي المهددة بالمصادرة. كما دفعت

العديد من الدول والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى الرأي العام الشعبي على المستوى الدولي، باتجاه التعاطف، وتقديم الدعم المادي والمعنوي، لصالح القضية الفلسطينية، ما أسهم في تعزيز شرعية النضال الفلسطيني، وعرض الصورة القبيحة للاحتلال، من خلال صدور مئات القرارات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، والمُدينة للسياسة الإسرائيلية. وتكمن الأهمية في أثر الرأي العام الدولي على إسرائيل من الناحية الاقتصادية في كونها دولة تعيش على المساعدات الخارجية من ناحية، إضافة إلى أهميته في الدفع باتجاه مقاطعة منتجاتها من السلع والخدمات من قِبَل الأوساط الشعبية على المستوى الدولي من ناحية ثانية.

وعلى صعيد الضغط المستمر على الاحتلال فإن البحث خرج بنتيجة مفادها أن المقاومة اللاعنفية تمتلك القدرة على صياغة برنامج عمل يومي للمقاومة من خلال التنوع الكبير في أدواتها النضالية، مما يجعل من النضال الفلسطيني عملية يومية مستمرة، متعددة الأشكال تحظى بمشاركة جماهيرية واسعة، الأمر الذي يجعل الاحتلال أكثر كلفة.

لقد تم التوصل إلى تلك النتائج من خلال دراسة وتحليل الهبات الجماهيرية اللاعنفية في الفترة الواقعة ما بين بداية الاحتلال 1967 ولغاية اندلاع الانتفاضة الأولى 1987، ومدى التفاعل الجماهيري مع أدوات المقاومة

اللاعنفية المختلفة التي تم استخدامها، إضافة إلى النشاطات اليومية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية التي عملت على تنظيم أشكال مختلفة للمقاومة اللاعنفية. فيما شكلت الانتفاضة الأولى 1987 – 1993 الحقبة الزمنية الذهبية للمقاومة اللاعنفية الفلسطينية، حيث تنوُّع أدوات المقاومة، والمشاركة الجماهيرية الواسعة، واستقطاب الرأي العام الدولي، وقدرتها على تحقيق مكاسب سياسية على صعيد القضية الفلسطينية.

ويرتبط بالفرضية الرئيسية مجموعةَ فرضيات فرعية، ومنها تلك التي ترى أن المقاومة اللاعنفية في فلسطين تعتبر مكملة لأشكال المقاومة الأخرى وليست بديلا عنها، وأنها تستطيع التأقلم مع المتغيرات على الساحة المحلّية والدولية أكثر من غيرها من أشكال المقاومة الأخرى.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية، كان لا بد من دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين شكلي المقاومة (اللاعنفي والعنيف) من خلال رصد مواقف الناشطين اللاعنفيين الفلسطينيين عبر كتاباتهم، وإجراء المقابلات، إضافة إلى إجراء تحليل مقارن بين شكلي المقاومة، وتحليل نتائج العديد من الحالات التي امتزج بها شكلا المقاومة. وقد خرج الباحث بنتائج تمثل أهمها، في أن النضال اللاعنيف يستفيد بأكبر قدر ممكن من طاقات وموارد الفلسطينيين، ويعطي لجميع قطاعات المجتمع المحلي فرصة للاشتراك الفعلي في

النضال، بدلا من مراقبته سلبيا، ويمنح الفرد القدرة على اكتشاف ما لديه من القوة لصناعة التغيير، واكتشاف دوره الفاعل في المقاومة، وإخراج المقاومة من إطارها النخبوي وعدم حصرها في فئة معينة من المجتمع، وهذا ما لا يتوفر للمقاومة المسلحة، حيث إنّ الكفاح المسلح يتوفر لفئة قليلة من الناس، توفرت لها إمكانيات الإندراج تحت قيادة مسلحة، وفرصة التدريب العسكري، والقدرة على اقتناء وحمل واستخدام السلاح.

على أن خيار المقاومة اللاعنفية فلسطينيا، لا يشكل بديلا أو رفضا للنضال المسلح، ولا يشَكِّكُ في شرعيته، ولا يمنع تحوُّل النضال اللاعنفي إلى مواجهات عنيفة مدروسة في مرحلة لاحقة. وعليه فإنّ الكفاح المسلح يشكل خطًا نضاليًا كما يشكل الكفاح اللاعنفي خطًا نضاليًا موازيًا له. فإذا توفرت عناصر النجاح للكفاح المسلح فهو يشكل إلى جانب النضال اللاعنفي خيارا ناجعا للشعب الخاضع للاحتلال. إلا أنه لا بدّ من النظر إليه كجزء من استراتيجية عامة للنضال، ولا ينبغي أن يطغى على العمل الجماهيري الذي يمكن أن تمارسه غالبية واسعة من جماهير الشعب الفلسطيني. كما لا بد أن يتركز النشاط المسلح على نقاط محددة لا تؤثر بشكل سلبي على العمل اللاعنفي، وأن يراعي الضوابط والأعراف الدولية، فالعمل العسكري الموجه ضد موقع عسكري للاحتلال يدفع الاحتلال ووسائل الإعلام العالمية إلى عدم

التركيز عليه، فهو من جهة يشكل هدفا مشروعا للمقاومة في نظر الرأي العام الدولي، وهو من جهة ثانية يضع الاحتلال في موقفٍ حرجٍ من خلال إظهار جوانب الضعف في إحدى أبرز نقاط القوة لديه، (أي الجيش). بينما يشكِّل نشاط المقاومة المسلح ضد المدنيين (الذي لا يلقى التأييد والتعاطف، بل يواجَه بالإدانة ويوصَم بالإرهاب من الرأي العام الدولي) مادة عالية الحساسية للإعلام، وبالغة الإساءة للنضال الفلسطيني. إنّ التنافس بين اللاعنف والعنف في المقاومة لا يعني بالضرورة إقصاء أحدهما الآخر. بل لا بد أن يفضي في النهاية إلى التواضع على استراتيجية مقاومة تُحَدَّدُ فيها مكانة وأولويات كل شكل من شكلي المقاومة ليعملا معا في تناغم كامل، وصولا إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية.

على أن البحث يخرج بنتيجة مفادها أن التحول في التجربة الفلسطينية من النضال اللاعنفي إلى النضال المسلح، كان يتم في الغالب بطريقة غير مدروسة، وبعيدة عن استراتيجية عامة للنضال الجماهيري، تراعي الشكل الأمثل للمقاومة. لقد اتسم هذا التحول بالارتجال والعفوية، والانصياع من العناصر التي تقف وراءه لقرارات فصائل مقاومة بحثت عن مكاسب مرحلية، وأحيانا فصائليّة، وكثيرا ما نظرت باستخفاف للمقاومة اللاعنفية، وافتقرت غالبا إلى رؤيا محددة حول المقاومة وأشكالها.

وفي اختبار الفرضية الفرعية التالية من فرضيات البحث، والتي تقول أن فصائل المقاومة الفلسطينية لم تنظر إلى المقاومة اللاعنفية بشكل جدي كأحد أشكال النضال الوطني الفلسطيني. خلُصَ الباحث إلى أن موضوع المقاومة اللاعنفية ظل لمعظم الوقت غير مطروح للنقاش لدى الفصائل الفلسطينية، ونظرت إليه كحاضنة ومكملة للكفاح المسلح، بعيدا عن قناعتها بإستراتيجية عامة للنضال الجماهيري تعتبِرُ المقاومة اللاعنفية أساسا لها، وركنا هاما من أركانها. ويأتي ذلك انطلاقا من كون معظم فصائل المقاومة الفلسطينية انطلقت ومارست كفاحها لسنوات طويلة خارج الأراضي المحتلة (باستثناء فصائل المقاومة الإسلامية التي انطلقت في الداخل)، الأمر الذي حرمها إمكانية استخدام أدوات لاعنفية بشكل واسع تفترض المواجهة والاحتكاك المباشر مع الإحتلال، إضافة إلى تسويق هذه الفصائل لنفسها عبر الكفاح المسلح الذي أضحى السِّمَةَ الرئيسية للنضال الفلسطيني حتى اندلاع الانتفاضة الأولى 1987.

ورغم استخدام الفصائل جميعا لبعض أدوات المقاومة اللاعنفية، والتي من أبرزها النشاط الدبلوماسي، وإنشاء ودعم المؤسسات الأهلية والوطنية، والنشاطات الجماهيرية المختلفة، في مراحل النضال الأولى التي أعقبت هزيمة يونيو/ حزيران 1967، أو بأشكال لاعنفية أكثر تنوعا في

الانتفاضة 1987، التي دفعت بالأراضي المحتلة للتحوُّلِ إلى ساحة النضال والمواجهة الرئيسية ضد الاحتلال، على الرغم من ذلك فإن المقاومة اللاعنفية حُرمت من الاعتراف بها، من قِبَلِ جميع الفصائل الفلسطينية كمقاومة حقيقية، بل استمر النظر إليها كأنشطة مكملة للمقاومة العسكرية، ومع عدم الاعتراف بها كنضال جاد وحقيقي تم تغييب فعالياتها، أو تحويلها في الكثير من الأحيان نحو مقاومة عنيفة، ما حال دون تبلور استراتيجية مقاومة جماهيرية فلسطينية تستند على اللاعنف المقاوم. لقد تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال دراسة وتحليل نشأة وتطور فصائل المقاومة الفلسطينية الرئيسية، إضافة إلى تحليل مواثيقها ومواقفها من مجريات العمل المقاوم.

كما ترى إحدى الفرضيات الفرعية للبحث أنّ الاحتلال الإسرائيلي عمل على الدوام على استدراج الفلسطينيين نحو استخدام وسائل نضالية عنيفة. وقد أدى اختبار هذه الفرضية إلى الخروج بنتيجة تدّعي أنّ خيار استخدام العنف مهما كانت حسناته، يعني اللجوء إلى استخدام أسلوب للنضال يتميز الطغاة دائما بالتفوق فيه. وإن إتباع نهج المقاومة اللاعنفية يوفر للفلسطينيين الذين لا يستطيعون لأسباب موضوعية، التفوق على العنف الإسرائيلي، فرصا حقيقية لمقاومة الإحتلال، من خلال أساليب تعبر عن مكامن القوة الفلسطينية بوسائل تعمل على سحب المبررات الإسرائيلية

للقمع، وتجريد الاحتلال من تبريرات الأمن التي يستخدمها في تبرير الاضطهاد وتجنيد وزيادة مخاوف الإسرائيليين العاديين من أجل زيادة العدوان والتوسع. وعلى ذلك تؤكد الصحفية الإسرائيلية عميره هاس مراسلة صحيفة هآرتس بقولها:

"يعمل قادة الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية دائما على تضخيم التسلّح الفلسطيني ... ويرمي جنرالات الجيش والأمن من وراء ذلك إلى حشد الدعم للجيش وأجهزة الأمن لتبرير امتيازاتهم ووجودهم ورواتبهم، وضمان الصمت الجماهيري في الشارع الإسرائيلي على الاستخدام الحر للأسلحة ضد الفلسطينيين ... كل ذلك يدعم أسطورة الحل العسكري وليس السياسي أي تأييد استمرار نظام الاحتلال والإمتيازات التي يوفرها للإسرائيليين".

لم تسمح إسرائيل لمقاومة لاعنفية فلسطينية بالتطور والعمل، بل عملت بشكل مُمَنْهَجٍ على منع إمكانية قيامها عبر القمع المستمر لقيادتها، ومن ذلك أن أبعدت عشرات القيادات الوطنية الفلسطينية، أو عملت على اغتيالهم، وإغلاق المؤسسات وحل اللجان التي عملت في مجال المقاومة اللاعنفية كما حدث مع الجبهة الوطنية الفلسطينية ولجنة التوجيه الوطني (اللتان قادتا مقاومة لاعنفية في العقد السابع ومطلع العقد الثامن من القرن الماضي)، كما مارست القمع على نطاق واسع ضد الجماهير المشاركة في نشاطات المقاومة اللاعنفية.

وعلى الرغم من عدم انتهاج المقاومة اللاعنفية بشكل استراتيجي، إلا أنه يمكن القول بأن الفترات المتقطعة لانتهاج هذا النوع من المقاومة قد تركت الكثير من الآثار الايجابية على الرأي العام الإسرائيلي، ففي عيون إسرائيليين كثيرين اعتُبِرَ استمرارُ الاحتلالِ كعاملٍ لا يمكن تحمُّلُهُ من الناحية الأخلاقية. ودفع عددا من جنود الاحتلال باتجاه رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة لأسباب ضميرية، فالعنف يوحّد الخصم، أما اللاعنف فيفسّخه ويضيّق رقعة الاتفاق بين عناصره، ويمنح المزيد من الحرية للمتعاطفين من الجانب المقابل كي يعبروا عن تضامنهم بدون مخاطرة التعرض لتهمة الخيانة.

لقد شكَّلت استراتيجيا المواجهة أو التورط في المواجهة التي استدرجت إسرائيل الفلسطينيين إليها حالة اصطفاف وإجماع داخل الصف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وأهدافهم، وقوّضت القوى الإسرائيلية المتعاطفة مع بعض الحقوق الفلسطينية، وغيّبت الخطاب الفلسطيني المحرّك لهذه القوى والدافع لها للعب دورٍ ضاغطٍ في الشارع الإسرائيلي لصالح النضال الفلسطيني.

وأخيرا: فإنّه لا بدَّ من التأكيد على إدراك التفاوت في فهم اللاعنف عند منظريه ونشطائه على المستوى الدولي، حيث لا يتفق الجميع

خاصة في نظرتهم أو إدانتهم للعنف المقاوم. وفي الحالة الفلسطينية، فإنَّ نشطاء اللاعنف لا يدينون المقاومة العنفيّة، أو يطرحون خيارهم كبديل فلسفي أو تطبيقي عنها، بل إنّهم يطرحون وجهة نظرهم في إطار تحرري واضح، يكتسي طابعًا تربوياً، ينعكس في الكثير من الأحيان على السلوك السياسي والاجتماعي بالقدر نفسه. فالمقاومون اللاعنفيون الفلسطينيون ليسوا دعاة مهادنة مع الاحتلال، بل هم دعاةُ حياةٍ مقاومةٍ بكل لحظاتها وتصرفاتها، من خلال الفعل، أو الامتناع عن الفعل، من خلال طرح البدائل، أو عدم التعاون مع القائم المستمدَّ طغيانِه من الاحتلال. إنهم دعاة مقاومة مستمرة من خلال مخاطبة وتفعيل واستثمار طاقات المقموع، الخاضع للاحتلال، في عملية تستهدف بشكل أساسي حشد كافة الطاقات في مشروع مقاومة لا يتوقف إلا بجلاء لاحتلال.

كما لا بدّ من التأكيد على أن الجماهير الفلسطينية استخدمت الكثير من أدوات المقاومة اللاعنفية وبشكل مستمر منذ اليوم الأول للاحتلال، فبقاء المواطن الفلسطيني على أرضه، وذهابه للمدرسة وللجامعة وللعمل، وتحديه لحظر التجوال، وعدم تعاونه مع مؤسسات الاحتلال، ومقاطعته لمنتجاته، وخروجه في المسيرات والمظاهرات، والتكافل الاجتماعي، وغيرها، من أشكال وأدوات المقاومة اللاعنفية، إلا أن عوامل النجاح مرهونة بتواضع

الجميع، فصائل ومؤسسات وجماهير، على استراتيجية مقاومة جماهيرية، تقوم على تحليل الواقع الذي تنطلق منه وتترعرع فيه المقاومة، وهو ما يشمل نقاط القوة والضعف للشعب الفلسطيني من جهة، ومؤسسات الإحتلال الإسرائيلي من جهة ثانية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- إبراهيم، فتحي. "المجتمع المقاوم وأساليب المواجهة في ظل الانتفاضة". الثورة الشعبية في فلسطين انعكاسات، مواقف، آفاق: وقائع الندوة التي أعدها مركز ناجي العلي الثقافي في بيروت في الفترة ما بين 15- 19 كانون أول 1989. تحرير مركز ناجي العلي الثقافي. ط 1. بيروت: مركز ناجي العلي الثقافي، 1990: ص 65 - 73.
- أبو حرب، قاسم. سلسلة عشرون عاما على الاحتلال الإسرائيلي 1967 - 1987.المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967 – 1987. القدس: جمعية الدراسات العربية،

1987.

- أبو ذيبة، علاء الدين محمـود. تطـور فكـرة الدولـة فـي الفكـر السياسي للتنظيمات والقوى الفلسطينية 1948- 2000. إشراف حماد حسين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بير زيت، 2003.
- أبو صالح، زياد، رشاد المدني. الانتفاضة في نظـر الإسـرائيليين. ط 1. القدس: منشورات العرب للصحافة، د.ت.
- أبـو غربيـة، بهجـت. فـي خضـم النضـال العربـي الفلسـطيني: مـذكرات المناضـل بهجـت أبـو غربيـة 1916 - 1949. ط 1. بيـروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.
- أبو النمل، حسين. الضـفة والقطـاع 67 - 1978 بين الإلحاق والدمج. بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، قسم دراسات صامد، 1978.
- أبو الهيجاء، إبراهيم. جدار الخوف. سلسلة دراسـات فلسـطينية. ط 1. مصر، الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2004.
- أرونسون، جيفري. سياسـة الأمـر الواقـع فـي الضـفة الغربيـة: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الإنتفاضة. ترجمة حسني

زينة. ط 1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين، 1990.

- أسواران، إكناث. رجل ولا كل الرجال بدشاه خان، جندي اللاعنف في الإسلام. ترجمة وديع إبراهيم عطا. ط 1. القدس: منشورات المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1987.
- انطونيوس، جورج. يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس. ط 8. دار العلم للملايين، 1987.
- أيوب، سمير. وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني. الجزء الأول. مرحلة الإرهاصات. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.
- باومغرتن، هلغى. من التحرر إلى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948- 1988. ترجمة محمد أبو زيد. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.
- بدران، نبيل أيوب. التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني. بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1969.

- بسيسو، أحمد صخر. منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية. غزة: مركز الإعلام والمعلومات، 2003.
- البشيتي، جواد. "الانتفاضة في مرحلة الاستمرار: اندلعت لتستمر وتستمر لتنتصر". الانتفاضة اندلعت لتستمر وتستمر لتنتصر. كتاب فلسطين الثورة. أحداث (3). نيقوسيا: إصدار الإعلام الموحد الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية. منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، 1988: 7 – 38.
- بينت، براد. "نماذج عالمية من حركات اللاعنف المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، 1988: ص 38 - 62.
- جواد، سعيد. النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل: 1974- 1978. ط 1. بيروت: دار ابن خلدون. 1979.
- الجيوسي، عبد الفتاح. الانتفاضة أربع سنوات من المواجهة: قراءة في الحقائق والأرقام. عمان: د.ن، 1992.

- الحـوت، بيـان نـويهض. القيـادات والمؤسسـات السياسـية فـي فلسطين 1917 - 1948. ط 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.
- الحوت، شفيق، بيان نويهض الحوت. "ملحـق الانتفاضـة وتطـور القضـية الفلسـطينية". الموسـوعة الفلسـطينية. القسـم 2، المجلـد 6. بيروت: 1990.
- حوراني، فيصل. جذور الرفض الفلسـطيني 1918- 1948. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003.
- الخالدي، رشـيد. "الفلسـطينيون سـنة 1948: الأسـباب الرئيسـية للفشل". الحرب من اجل فلسـطين: إعـادة كتابـة تاريـخ 1948. تحرير يوجين روجان وآفي شلايم. ترجمة أسعد كامل إلياس. الرياض: مكتبة العبيكان، 2004: ص 33 - 71.
- الخولي، لطفي. الانتفاضة والدولة الفلسطينية. القاهرة: مركـز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.
- الـدّجاني، سـعاد. "المقاومـة المدنيـة فـي الضـفة الغربيـة". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين

ثان 1986. تحرير ناهض تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، 1988: ص 83 - 108.

- دروزة، محمد عزة. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات. بيروت: المكتبة العصرية، 1959.
- الديك، أحمد. سوسيولوجيا الانتفاضة. ط 1. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحد. شركة الطباعة والنشر والإشهار، 1990.
- ربايعة، غازي. الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1917 – 1980. ط 1. الزرقاء: مكتبة المنار، 1983.
- رحّال، عمر. آليات دمقرطة المنظمات الأهلية الفلسطينية: الواقع والمعيقات. رام الله: مركز تنمية المجتمع، 2001.
- زعيتر، أكرم. يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 – 1939. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.
- زهر الدين، صالح. "الانعكاسات الأمنية والعسكرية للثورة الشعبية على الكيان الصهيوني". الثورة الشعبية في فلسطين: انعكاسات، مواقف، آفاق: وقائع الندوة التي أعدها مركز ناجي العلي الثقافي في بيروت في الفترة ما بين 15- 19 كانون أول

1989. حرير مركز ناجي العلي. بيروت: مركز ناجي العلي الثقافي. ط 1، 1990: ص 96-107.

- سالم، وليد. المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، 1999.
- سميرلنج، توماس. "إمكانيات قيام حركة لاعنفية في الضفة الغربية". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، 1988: ص 111 - 134.
- شارب، جين. الإنتفاضة والنضال بلا عنف. القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1989.
- ـــــ. "دور القوة في الكفاح اللاعنيف". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، 1988: ص 9-25.
- ـــــ. كفاح اللاعنف. ترجمة احمد العلمي. القدس: الفلسطيني لدراسات اللاعنف، د.ت.

- ـــــ. المقاومة اللاعنفية. ترجمة مبارك عوض. القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1986.
- ـــــ. من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر. ترجمة خالد عمر. ط 2. د.م: د.ن، 2003.
- شاليف، أرييه. الإنتفاضة أسباب خصائص انعكاسات. ترجمة عليان الهندي. القدس: جمعية الدراسات العربية، 1993.
- الشقيري، أحمد. أربعون عاما في الحياة العربية والدولية. بيروت: دار النهار للنشر، 1969.
- شوفاني، إلياس. الموجز في تاريخ فلسطين السياسي: منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949. ط 1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.
- الشوملي، جبرائيل. التجربة العصيانية في بيت ساحور: دراسة مقارنة: العصيان الوطني ، العصيان المدني. القدس: مركز الزهراء ، 1991.
- صالح، جهاد. "الانتفاضة وتأثيرها على بنية المجتمع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة". ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: وقائع الندوة الفكرية التي عقدتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في القاهرة في

بتاريـخ 23 – 24 نوفمبر/ تشرين ثان 1989. تحرير مركز البحـوث العربية للدراسـات والتوثيـق والنشـر. القـاهرة: مركـز البحـوث العربيـة للدراسات والتوثيق والنشر، 1989: 78 - 89.

- عايد، خالد. "الانتفاضة: الخلفية والخصائص". الانتفاضة اندلعت لتستمر وتستمر لتنتصر. كتـاب فلسـطين الثـورة. أحـداث (3). نيقوسيا: إصــدار الإعلام الموحــد الفلســطيني، منظمــة التحريــر الفلســطينية. منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، 1988: 133 – 145.
- عبـد الجـواد، صـالح. "ملاحظـات حـول تطـور النضـال الـوطني الفلسطيني منذ بداية الاستيطان الصهيوني وحتى صدور قرار التقســيم عام 1947". المجتمع الفلسطيني: أربعـون عامـاً علـى النكبـة وواحـد وعشـرون عامـاً علـى احتلال الضـفة والقطـاع: وقـائع المـؤتمر الـذي أقامه مركز إحيـاء الـتراث العربـي فـي الناصـرة مـا بيـن 1 - 3 تموز 1988، تحت عنوان: أربعون عاما على النكبـة وواحـد وعشـرون عامـا على الاحتلال. القدس: مطبعة الأمل، 1990: ص 479 - 495.
- عبد الكريم، قيس. "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الجذور والمسيرة". خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: وقـائع النـدوة السياسـية الفكريـة الـتي عقـدها المركـز القـومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الـديمقراطي الفلسـطيني فـي غـزة

بتاريـخ 2- 4 يونيو/ حزيران 2000. تحريـر نـاهض زقـوت. غـزة: منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000: ص 237 - 273.

- العبيدي، عوني جدوع. صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني. ط 1. الزرقاء: مكتبة المنار، 1985.
- علّوش، ناجي. فكر حركة المقاومة الفلسطينية. د.م: د.ن، د.ت.
- عمر، عبد العزيز. دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1980.
- عوض الله، عبد الرحمن. "الحركة الشيوعية الفلسـطينية وحـزب الشعب". خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: وقـائع النـدوة السياسـية الفكريـة الـتي عقـدها المركـز القـومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني في غـزة بتاريـخ 2- 4 يونيو/ حزيران 2000. تحريـر نـاهض زقـوت. غـزة: منشورات المركـز القـومي للدراسـات والتوثيـق، 2000: ص ص 77 - 131.
- غازيت، شلومو. الطعم في المصيدة: السياسة الإسـرائيلية فـي الضفة الغربية وقطاع غزة 1967 - 1997. ترجمة عليان الهنـدي. ط 1. رام الله: مؤسسة باب الواد للإعلام والصـحافة. دار الشـروق للنشـر والتوزيع، 2001.

- ـــــ. العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية. د.م. د.ن، 1996.
- غاندي، المهاتما. قصة تجاربي مع الحقيقة سيرة المهاتما غاندي بقلمه. ترجمة منير البعلبكي. ط 3. بيروت: دار العلم للملايين، 1964.
- غاندي، موهنداس. كل البشر أخوة. ترجمة أنطوان أبو زيد. ط 1. بيروت: حركة حقوق الناس، 1997.
- غنيم، عادل حسن. الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980.
- الغول، عمر حلمي. الانتفاضة ثورة كانون: إنجازات وآفاق. ط 1. نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر. دمشق: مطبعة الكاتب العربي، 1990.
- ـــــ. التحولات الفلسطينية 1967 - 1987. ط 1. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1992.
- فيشر، لويس. غاندي الثائر القديس. ترجمة صوفي عبد الله. القاهرة: دار الهلال.

- كتّاب، عطا الله، رجا شحاده. الإدارة المدنية" في الضفة الغربية المحتلة: دراسة تحليلية للأمر العسكري 947. ترجمة منى رشماوي. جنيف: القانون من أجل الإنسان فرع لجنة الحقوقيين الدولية، منشورات عمر إنترناشيونال، 1983.
- كشطاني، خالد. نحو اللاعنف. القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1986.
- الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970.
- ـــ، وآخرون. موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.
- كيرل، آدم. "استخدام اللاعنف ضد الظلم والعدوان". المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15- 17 نوفمبر/ تشرين ثان 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، 1988: ص 26 - 37.
- كنغ، مارتن لوثر. قوّة المحبة. ترجمة أنطوان الخوري طوق. ط 1. بيروت: حركة حقوق الناس، 1998.

- لاتندريس، آن. المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس 1967- 1994. ط 1. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، 1995.
- لاما، الدلائي. رؤية إنسانية لسلام عالمي. ترجمة طاهر شامو. الهند: مكتب الشرق الأوسط وإفريقيا التابع لمصلحة الاستعلامات العلاقات الدولية لإدارة تبت المركزية، د.ت.
- ماعوز، موشي. القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية: أسرار وتحركات ومواقف. د.م: د.ن، د.ت.
- محافظة، علي. الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918 - 1948. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
- محمد، إبراهيم، طارق محمد. شعارات الانتفاضة: دراسة وتوثيق. ط 1. لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1994.
- محيي الدين، صابر. "الإبداعات الشعبية في أنماط المقاومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية". ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: وقائع الندوة الفكرية التي عقدتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في القاهرة في بتاريخ 23 – 24 نوفمبر/ تشرين ثان 1989. تحرير مركز

البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر. القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، 1989: 90 - 119.

- مصطفى، أمين. "انعكاسات الثورة الفلسطينية على المستوطنات الصهيونية". الثورة الشعبية في فلسطين: انعكاسات، مواقف، آفاق: وقائع الندوة التي أعدها مركز ناجي العلي الثقافي في بيروت في الفترة ما بين 15- 19 كانون أول 1989. تحرير مركز ناجي العلي. بيروت: مركز ناجي العلي الثقافي. ط 1،ـ 1990: ص 142 - 148.
- مصلح، أديب. السياسي القديس المهاتما غاندي. ط 1. بيروت: منشورات المكتبة البوليسية، 1992.
- موسى، سلامة. غاندي والحركة الهندية. ط 2. القاهرة: سلامة موسى للنشر والتوزيع، 1962.
- مولر، جان ماري. معنى اللاعنف. ترجمة أنطوان الخوري طوق. ط 1. بيروت: مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، 1995.
- ـــــ. استراتيجية العمل اللاعنفي. ترجمة أنطوان طوق ووليد صليبي. ط 1. بيروت: حركة حقوق الناس، 1999.
- ميلسون، مناحيم. سياسة الحكم العسكري في المناطق. القدس: مركز القدس للأبحاث، 1987.

ثانيا: أبحاث بلغات أجنبية

- Saleh, Abdul Jawad. **The Palestinian Non-Violent Resistance Movement**. Al Bireh. 2002. p1. بحث غير منشور

- Stephan, Maria J. **The Victory**. Birzeit. 2003. p2 . بحث غير منشور

ثالثا: الوثائق

- الأمم المتحدة. تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا. 1999).

- بيان إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، 28 مايو/ أيار 1964.

- جامعة بير زيت. تقارير التنمية البشرية 1999، 2001، 2002. (رام الله: برنامج دراسات التنمية).

- جبارة، تيسير. وثائق فلسطينية في دور الأرشيف اليهودية. ط 1. منشورات البيادر السياسي، 1985.

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح". النظام الأساسي.

- حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين. النظام الأساسي.

- حركة المقاومة الإسلامية "حماس". الميثاق.
- خطاب الاعتراف الموجه من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس وزراء إسرائيل، 9/9/1993.
- خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. نيويورك، 13/11/1974.
- زعيتر، أكرم. وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918- 1939، من أوراق أكرم زعيتر. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979.
- الكيالي، عبد الوهاب. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918- 1939. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1968.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969. (بيروت: مج 5).
- منظمة التحرير الفلسطينية. البرنامج السياسي المرحلي المقر من المجلس الوطني الفلسطيني. الدورة الثانية عشرة، 1- 8/6/1974.
- ـــــ. القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. نداء رقم 6. الأراضي المحتلة، 3/2/1988.
- الميثاق الوطني الفلسطيني.

- وثيقة إعلان الاستقلال، 15/11/ 1988.

رابعًا: أبحاث ومقالات في دوريات ومجلات وصحف

- أبو حسونة، نافذ. "اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور، والمهام". الفكر الاستراتيجي العربي. العدد 39. 1992: ص 77 – 98.
- أبو حلو، مسلم. "سياسات التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد 1، 2002: 92 – 134.
- الأسطل، عوّاد. "عملية الاحتواء السياسي الإسرائيلية لمواطني الضفة الغربية والقطاع المحتلين". شؤون فلسطينية. العدد 174/175. 1987: 12 – 34.
- تلحمي، داوود. "الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والفعل في معسكر الأعداء". الفكر الديمقراطي. عدد 2. ربيع 1988: ص 32 - 60.
- الخليلي، غازي. "الأرض المحتلة: انتفاضة مستمرة". شؤون فلسطينية. عدد 62. 1977: 228 - 232.

- السـعدي، خليـل. "بمناسـبة الـذكرى العاشـرة ليـوم الأرض: مهرجانات في الجليل والمثلث والنقب وإضراب وصـدامات فـي الضـفة والقطاع". شؤون فلسطينية. العدد 158/159. 1986: 150 - 162.
- صـالح، عبـد الجـواد. "بيـت دقـو ذات القمـح الأصـفر". شـؤون فلسطينية. عدد 55. 1976: ص 95 - 105.
- ـــــ. "زراعة النجوم علـى أرض فلسـطين". شـؤون فلسـطينية. عدد 63/64. 1977: ص 95 – 110.
- عبد الله، صلاح. "هجمة إسرائيلية على المؤسسـات الأكاديميـة". شؤون فلسطينية. العدد 135. 1983: 148 – 155.
- عبد الجواد، صالح. "في ذكرى مرور خمسين عاماً على العدوان الثلاثي ومجزرة كفر قاسم". **صحيفة القدس**. (القدس). 30/10/2006.
- عبـد الجـواد، صـالح، وآخـرون. "وجهـات نظـر فـي تطـورات الانتفاضة وأهدافها". وقائع ندوة عقدتها مجلـة الدراسـات الفلسـطينية في مدينة البيرة في الضفة الغربية بتاريخ 12/4/2001. مجلة دراسات فلسطينية. عدد 47. 2001: ص 42 - 59.
- العبد، جـورج. "المجتمـع المـدني فـي ظـل الانتفاضـة: المقاومـة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 5. شتاء 1991: ص 105-127.

- عـوّاد، عربـي. "دلالات الانتفاضـة الجماهيريـة فـي الأراضـي المحتلة". شؤون فلسطينية. عدد 105. 1980: 7 - 13.
- عودة، أملاسيت. "التحركات الوطنيـة فـي الأرض المحتلـة إبـان الغزو الإسرائيلي للبنان". شؤون فلسطينية. العدد 134. 1983: 142 – 151.
- الغـازي، يوسـف. "الشـبان اليهـود، رافضـو الخدمـة العسـكرية: يفضلون زجهم في السجن على ألا يكونـوا محتليـن". قضـايا إسـرائيلية. عدد 5. شتاء 2002: ص 43-54.
- قاسم، عبـد السـتار. "العصـيان المـدني فـي الأرض المحتلـة." مجلة قراءات سياسية. مجلد 3. عدد 1. شتاء 1993: ص 69 - 93.
- القشطيني، خالد. "المقاومـة المدنيـة الفلسـطينية". الموسـوعة الفلسطينية. القسم 2، المجلد 5. بيروت: 1990: ص 283 - 354.
- المـدهون، ربعـي. "أحـداث داميـة". شـؤون فلسـطينية. العـدد 168/169. 1987: 143 – 148.
- ـــــ. "المذبحة الأسـوأ والإنتفاضـة الأعنـف". شـؤون فلسـطينية. العدد 166/167. 1987: 144 – 152.

- مشعل، شاؤول، رؤبين أهروني. "دراسة في بيانات الانتفاضة". مجلة الأسوار. عدد 8. 1990: ص 136 - 170.
- مصطفى، وليد. "الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الإسرائيلي". شؤون فلسطينية. العدد 162/163. 1986: 15 – 37.
- منصور، جوني. "رافضوا الخدمة العسكرية: أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في ميزان جنوده". قضايا إسرائيلية. عدد 20. خريف 2005: ص 5 - 14.
- هاس، عميره. "إسرائيل تخوف شعبها من الفلسطينيين لتكريس التفكير العسكري وإضفاء الشرعية على سياستها". **جريدة الحياة الجديدة.** (رام الله). 19/10/2006. نقلا عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية.
- هوّاري، هشام. "ملاحظات حول الإنتفاضة في الأرض المحتلة خلال العام 1976". شؤون فلسطينية. العدد 67. 1977: 116 – 124.

خامساً: المقابلات

- عسيلة، نافذ. مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 15/10/2006 في الخليل.
- عوض، سامي. مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 15/11/2006 في بيت لحم.

- عوض، مبارك. مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 30/12/2005 فـي بيت لحم.

سادساً: مصادر عن شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"

- أبـراش، إبراهيـم، وآخـرون. "الانتفاضـة ومنظمـات العمـل الأهلـي". مجلـة رؤيـة، العـدد 8 (2001: 129-150). www.sis.gov.ps/arabic/roya/8/page11.htm
- بانوراما وهولي لاند ترست. مـؤتمر تعزيـز النضـال الجمـاهيري اللاعنفـي لإنهـاء الإحتلال الـذي عقـده المركـز الفلسـطيني لتعميـم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما) ومؤسسة هولي لاند ترسـت فـي مدينة رام الله بتاريخ 14-16/4/2005. www.holylandtrust.org
- بتسـيلم مركـز المعلومـات الإسـرائيلي لحقـوق الإنسـان فـي الأراضي المحتلة. عدد القتلى في الانتفاضة الأولى. www.btselem.org/arabic/Statistics/First_Intifada_Tables.asp
- بك، ساندِرْسُن. "مارتن لوثر كنغ وحركة الحقوق المدنية". www.maaber.50megs.com/issue_january04/non_violence1a.htm
- الجمعية الفلسـطينية لحمايـة المسـتهلك. "تقريـر حـول ظـاهرة البضائع المهربة مـن المسـتوطنات وكيفيـة محاربتهـا والقضـاء عليهـا". 2001.

www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/a/quds_derasat27.html#4

- جـودة، محمـد بسـام. "واقـع مؤسسـات العمـل الأهلـي فـي فلسطين".

www.rezgar.com//debat/show.art.asp?t=0&aid=38716

- عبـد الجـواد، صـالح. "الإضـراب فـي التجربـة الفلسـطينية المعاصرة". 2/12/2006. www.amin.org

- عسـيلة، نافـذ. "الفلسـطينيون وخيـار المقاومـة المدنيـة". 5/10/2001.

www.amin.org/views/nafez_assaileh/2001/05oct2001.html

- ـــ. "المقاومة المدنية اللاعنفيـة هـي خيـار نضـالي فلسـطيني آخر". 2003. www.libyaforum.org

- عوض، مبارك، عبد العزيز سعيد. "قوة اللاعنف كنشاط سياسي وأسلحته".

www.maaber.50megs.com/issue_october03/non_violence3a.htm

- عوكل، طلال. "المقاومة المدنيـة كإسـتراتيجية لإنهـاء الإحتلال". مؤتمر تعزيز النضال الجماهيري اللاعنفي لإنهاء الإحتلال الذي عقـده المركـز الفلسـطيني لتعميـم الديمقراطيـة وتنميـة المجتمـع (بانوراما) ومؤسسـة هـولي لانـد ترسـت فـي مدينـة غـزة بتاريـخ 19/4/2005.
www.holylandtrust.org

- كنغ، مارتن لوثر. "أنا عندي حلم". ترجمة ديمتري أفييرينوس.

www.maaber.50megs.com/issue_september03/non_violence1a.htm

- محيسن، تيسير. "التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني". رؤية، العدد 13 (2001: 47-71). www.sis.gov.ps/arabic/roya/13/page3.htm/
- ـــ. المنظمات الأهلية والانتفاضة الشعبية الفلسطينية. مجلة رؤية، العدد 5 (2001: 163-172). www.sis.gov.ps/arabic/roya/5/page10.html
- مركز الإعلام والمعلومات. الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 تجسيد للمشاركة الشعبية وخطوة نحو الدولة. http://www.mic-pal.info/reportdetails.asp?id=531
- مضية، سعيد. "نضال اللاعنف انسجام الوسيلة مع الهدف". مجلة رؤية، السنة 2، العدد 16. (2002: ص 181 -192). www.sis.gov.ps/arabic/roya/16
- المهاتما غاندي داعية اللاعنف. www.aljazeera.net.
- الموقع الرسمي لإدارة التبت المركزية. www.tibet.net